الأرتسية

وقضايا الثورة السودانية

JQ
3981
.A98
H59
1968

21-129-1
٢/٨٢/١٧
i 11360379

الماركسية

وقضايا الثورة السودانية

الماركسية

وقضايا الثورة السودانية

نص التقرير العام
المجاز في المؤتمر الرابع
للحزب الشيوعي السوداني
أكتوبر ١٩٦٧

الجزء الأول : قضايا معاصرة

الجزء الثاني: قضايا الثورة السودانية

الجزء الأول

قضايا معاصرة

الباب الأول : الوضع الدولى

الباب الثانى : العالم العربى

الفهرست

الباب الاول

روح عصرنا ١١

جبهه واحدة ضد الامبريالية ١٣

انقسام المعسكر الاشتراكى ١٨

أزمة الرأسماليه العالمية ١٩

انقسام فى المعسكر الرأسمالى ٢٦

الثورة المضـــادة والتعايش السلمى ٢٨

شكل واحد لتقدم الثورة ٣٤

الفهرست

الباب الثانى

حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة ٤٠

الوحدة العربية ومضمونها الجديد ٤٩

اتحاد القوى الثورية العربية ٥٦

الوجود الاسرائيلى ٥٧

دور الديمقراطيه الثورية ٦٤

اتساع الفكر الاشتراكى فى السودان ٧٥

تغيرات داخل حركة التحرر الوطنى العالمية ٧٨

فى مواجهة الاستعمار الجديد ٨١

الثورة المضادة ٨٧

الباب الأول
الوضع الدولى

١ روح عصرنا

شهدت الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع للحزب الشيوعى السودانى تطورات كبيرة على الصعيد الدولى . ان المحصول الرئيسى لهذه السنوات هو النمو المتعاظم لقوة النظام الاشتراكى العالمى ونفوذه الدولى والتفكك السريع لنظام الحكم الاستعمارى تحت ضربات حركة التحرر الوطنى ، واشتداد النضال الطبقى فى العالم الرأسمالى والانحطاط

والانحلال اللاحقين للنظام الرأسمالى العالمى .ان تفوق قـوى الاشتراكية على الاستعمار ، وقوى السلم على قوى الحـرب أخذ يتجلى أكثر فأكثر على الصعيد العالمى . (بيان الأحـزاب الشيوعية ـ اجتماع ١٩٦٠)

وخلال الأعوام السبعة التى تلت ذلك الاجتمـاع لوحظت الظواهر التالية : ـ

ـ من جهة توالت انتصارات الحـركة الاشتراكية وحـركة السـلم واقترب نظام الحكم الاستعمارى من التصفية وبرزت الاشتراكية كسبيل للتغيير الاجتماعى أمام الثورات الوطنية فى آسيا وأفريقيا .

ـ ومن جهةأخرى تزايدت عدوانية الاستعمار العالمى بزعامة الاستعمار الامريكى وميله لتشديد حدة التوتر الدولى وتصدير الثورات المضادة للبلدان حديثة الاستقلال .

ـ ومن جهة ثالثة تعرضت الحركة الشيوعية العالمية وهى أكبر قوى ثورية فى عصرنا الى الانقسام بسبب نشاط قيادة الحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماوتسى تونج وأفكارها الخاطئة حول القضايا المعاصرة (تلك الأفكـار) تتجسد فيما سمى (بالثورة الثقـافية البروليتارية العظمى) والتى هى فى الواقع تسىء الى أفكار الشيوعية العلمية .

فهل تحمل هذه الظواهر المتباينة على الاعتقاد بحدوث تبديل فى توازن القـوى أو تغيير فى محتـوى العصر كعصر انهيـار

الاستعمار وانتصار الاشتراكيـة ؟ كلا . ان اتساع عـدوانية الاستعمار انما هى فى المقام الأول دليل على تفاقم أزمته وتنامى تناقضاته وانحسار مراكز نفوذه وميله لاستعادتها بأشكال جديدة لا تستثنى العنف ودليل أيضا على تراجع بين بين حركة التحرر العالمية ، ولا يمكن التقليل من أن الانقسام فى الحركة الشيوعية وعوامل الضعف الذاتية فى بعض البلدان حديثة الاستقلال قد ساعدا الاستعماريين على التجرؤ لتأجيج حدة التوتر الـدولى وتصدير الثورة المضادة الى تلك البلدان .

ولكن هذه العوامل المؤقتة لا يمكن أن تلغى قوانين التطور الموضوعية والتى لخصها بيان الاحزاب الشيـوعية عام ١٩٦٠ والقائلة : بان المحتوى الرئيسى والاتجاه الرئيسى والخصائص الرئيسية للتطور التاريخى للمجتمع البشرى يحددها فى العصر الراهن النظام الاشتراكى العالمى والقوى المناضلة ضد الاستعمار ومن أجل اعادة بناء المجتمع على أساس اشتراكى ، وكل جهد يبذله الاستعمار عاجز عن وقف التطور المستمر للمجتمع وقـد أرسيت أسس متينة لانتصارات حاسمة مقبلة للاشتراكية ، ان انتصار الاشتراكية الكامل حتمى لا مرد له .

٢ جبهة واحدة ضد الامبريالية

ان معارضة هذه الصياغة العلمية لمحتوى العصر بالصـياغة القائلة بان التناقض الرئيسى لعصرنا هو بين حركة التحرر الوطنى

والاستعمار وأن المناطق الشاسعة فى آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية هى مركز التناقضات فى العالم المعاصر و « بؤرة عواصف الثورة العالمية » معارضة خاطئة نظريا ومضرة علميا بقضية الثورة العالمية ، فهى تفصل بطريقة ميكانيكية بين مصالح الشعوب التى فى جملتها تتعارض مع مصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار •

ان النظام الاشتراكى العالمى وحركة الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية فى البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطنى تشكل جبهة واحدة • هذه هى القضية من وجهة النظر اللينينية ومن الخطأ عزل فصيلة واحدة واعتبارها الفصيلة المنوطة بأنجاز مهام الثورة العالمية : تتجسد تلك الوحدة فى المصالح المشتركة والمستقبل الواحد لهذه الحركات •

يقول لينين حول حركة التحرر الوطنى : « من الواضح كل الوضوح أن أغلبية سكان الكرة الأرضية التى تتجه فى البدء وجهة التحرر الوطنى ستنقلب على الرأسمالية والاستعمار فى المعارك الفاصلة التى ستخوضها الثورة العالمية فى المستقبل » • كما يصف الثورة الاشتراكية بأنها « لن تكون كليا ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريا فى كل بلد من البلدان ضد برجوازيتها انما ستكون نضالا من قبل جميع المستعمرات والبلدان التى يقهرها الاستعمار نضالا من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمى » •

ان ظهور النظام الاشتراكى كنقيض تاريخى للنظام الرأسمالى وتطوره الهائل هو مكتسب ثورى لعمال وشعوب العالم أجمع ويوفر امكانيات النمو اللاحق للحركة الاشتراكية والتحررية العالمية • ولقد أدى ذلك الى تحول تاريخى يتسم بأن التناقض الرئيسى الذى يحدد مجرى الأحداث لم يعد التناقض بين الدول الاستعمارية والكبرى حول اقتسام العالم انما بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى • ان القول بهذه الحقيقة مهم لحركة التحرر الوطنى ليس فقط للتمييز بين أعدائها وأصدقائها بل ولمعرفة آفاق تطورها كحركة تنفصل عن الاستعمار لتأخذ سبيل التطور المستقل نحو الاشتراكية لا لتبقى فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى حيث كانت تحتل مكانا تابعا • ومهم أيضا لدحض تلك المفاهيم السطحية والتى تزعم أن التناقضات الرئيسية انما هى بين الدول الغنية والدول الفقيرة • وان الدول الغنية وهى تشكل مجموعات صناعية متقدمة تحقق استغلالها للدول الفقيرة المنتجة للسلع الأولية عن طريق توحيد الاسعار فى السوق العالمية • هذا الزعم يقوم على طمس الفوارق الجذرية بين طبيعة البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية واختلاف علاقات كل منهما بالبلدان ضعيفة التطور •

لقد تكونت السوق العالمية فى عهد تطور الرأسمالية الى احتكار واستعمار عالمى يتسم بتصدير الأموال • ونتيجة لتزايد تصدير رؤوس الأموال واتساع نفوذ الاحتكارات اكتمل تقسيم

العالم بين احتكارات الدول الاستعمارية الكبرى • ولقد وضعت الاحتكارات بين يديها كل مصادر الخامات والمصادر التى يمكن باستخدام التكنيك أن تحقق خامات فى المستقبل • وتحقق هذه السيطرة للبلدان الرأسمالية أرباحا احتكارية عالية •

لقد أدى انفصال الدول الاشتراكية عن النظام الرأسمالى العالمى (بكل مصادر خاماتها وأسواقها الداخلية التى كانت تستهلك قدرا كبيرا من السلع الصناعية) الى تضييق السوق الرأسمالية العالمية • وأصبحت الاحتكارات تلجأ الى مختلف الوسائل لتشديد استغلالها للبلدان المستعمرة •

ان الاستقلال السياسى الذى تحققه البلدان المستعمرة والتابعة يصبح سلاحا فعالا لوضع حد لاشكال السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المباشرة • ولكن طالما ظلت تلك البلدان فى محيط الاقتصاد الرأسمالى العالمى فانها تخضع لاشكال الاستغلال الرأسمالى الذى يتحقق عن طريق خفض أسعار موادها الأولية ورفع أسعار السلع الصناعية التى تستوردها وبأشكال أخرى جديدة تبدأ بالمعونات والقروض وتنتهى بسيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على مفاتيح الاقتصاد الوطنى •

أما البلدان الاشتراكية فتقدم علاقات جديدة بينها وبين الدول حديثة الاستقلال تقوم على أساس المنفعة المتبادلة لا الاستغلال (حيث لم تعد بها طبقات تعيش على الاستثمار الداخلى أو الخارجى) وتنسجم مصالحها مع مصالح تلك الدول فى مواجهة

الاحتكارات الرأسمالية فى السوق العالمية • وتستطيع البلدان المستقلة بالاستناد الى عون الدول الاشتراكيـــة أن تتحكم فى أسعار مواردها الأولية وذلك بطرق عديدة أهمها : ــ

التنمية الصناعية لاستيعاب جزء من سلعها الأوليـــة بما يقلل فيضها فى السوق العالمى ويحسن أسعارها ويقلل فى ذات الوقت من استيراد السلع الصناعية من البلـــدان الرأســـمالية وتنسيق سياستها الاقتصادية والتجارية لمواجهـــة تكتل الاحتكـــارات المتكتلة الساعية الى خفض أسعار المواد الاولية ، ولقد كان مؤتمر جنيف للتجارة الدولية عـــام ١٩٦٤ والذى وقفت فيه البلـــدان الاشتراكية بجانب البلدان المستقلة حديثا بادرة ايجابية فى هذا الاتجاه •

ان الحديث المجمل عن البلدان الغنية دون التمييز الضرورى بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية لا يحرم البلـــدان المستقلة الضعيفة النمو من مساعدة البلدان الاشتراكية ومن احتذاء مثلها العملى فى تصفية التخلف وتحقيق نهضة اقتصادية عظيمـــة فى فترة تاريخيـــة وجيزة وحسب وانما يعرضـــها أيضـــا للتخبط والوقوع فى مزالق الاستعمار الحديث ، مما يضعف الجبهـــة العالمية المعادية للاستعمار •

٣ انقسام المعسكر الاشتراكى

واذا كنا نؤكد أن الخصائص الرئيسية لتطور العصر يحددها النظام الاشتراكى والقوى المناضلة ضد الاستعمار ومن أجل الاشتراكية والحرية الوطنية فأن هذا العامل ينبغى النظر اليه من زاوية الوحدة • فالذى لا شك فيه أن انقسام تلك الجبهة وبشكل خاص قلبها الثورى ـ المعسكر الاشتراكى ـ ويقلل من فعالية هذا العامل فى التطور ويشجع الاستعماريين على عرقلة نضال الشعوب •

والوحدة ممكنة طالما كان الاتجاه العام للتطور ليس لصالح الاستعمار وتتحقق تلك الامكانية بالنضال المتفانى لمجموع الحركة الشيوعية على أساس الماركسية اللينينية ومبادىء الأممية البروليتارية •

والرؤية السليمة للاتجاه العام للتطور وتقييم عمق التحولات الثورية المعاصرة التى تحدد ذلك الاتجاه يساعدان على تعزيز تلك الوحدة على الصعيد الايدولوجى •

فما هو الأساس الموضوعى لتلك التحولات ؟

ان ما جرى من تطورات جذرية فى الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ يرفع الحركة الثورية العالمية الى مستوى جديد نوعيا ويبدأ مرحلة جديدة للازمة العامة للرأسمالية • وتتميز هذه المرحلة بكونها لم تأت كسابقاتها مرتبطة بالحرب العالمية وانما بتطور

وتعاظم قوى النظام الاشتراكى العالمى فى ظروف المباراة السلمية مع النظام الرأسمالى العالمى وتأثير هذا العامل على قضايا النضال من أجل الاشتراكية والتحرر والسلم العالمى •

لقد حققت الاشتراكية انتصارات راسخة وانقضى حلم الاستعماريين فى امكانية اعادة الرأسمالية الى تلك البلدان لا من حيث الواقع الداخلى حيث تمت نهائيا تصفية الطبقات المعادية وخلقت مجتمعات مزدهرة اقتصاديا ومنسجمة اجتماعيا ، ولا من حيث الوضع الدولى حيث أصبح بفضل القوى الدفاعية المستندة الى أعلى ما وصل اليه التكنيك الحديث للبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتى أصبح من الممكن رد أى عدوان على النظام الاشتراكى •

وكل انتصار يحققه النظام الاشتراكى العالمى فى المباراة الاقتصادية ينزل بالاستعمار العالمى ضربة قاصمة ويقربه من النهاية كما وانه يؤثر بصورة رئيسية على تطور الثورة العالمية •

٤ أزمة الرأسمالية العالمية

ومن الخمسينيات دخلت الرأسمالية العالمية فى المرحلة الثالثة من أزمتها العامة والتى تتسم بتفاقم كافة تناقضات الاستعمار مما أدى الى ضعفها وهبوطها •

فى الأساس الاقتصادى تجد هذه المرحلة من الأزمة جذورها فى تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة

الاحتكارية .

ان اشتداد حركة التمركز الرأسمالى الاحتكارى وتطور حركة التكنيك الاحتكارى يحفزان الطغمة المالية للسيطرة على جهاز الدولة واستخدامه لتكثيف استغلال العمال ولتأمين رؤوس الأموال ومصالح الاحتكارات فى الخارج عن طريق استخدام قوة الدولة .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تعنى تبديلا فى طبيعة الدولة انها نوع من الرأسمالية الاحتكارية يمتاز بأمتزاجه بجهاز الدولة . وهى تؤكد صحة النظرية اللينينية عن الاستعمار كرأسمالية طفيلية ومتعفنة وفانية .

ان تعاظم تمركز الانتاج ورأس المال وتشابك الاحتكارات واشاعة العسكرية فى الاقتصاد انما تقضى الى تكرار الازمات الاقتصادية واتخاذها طابع الاستمرار والى مزيد من الانقسام التناحرى بين الطبقات الاجتماعية على المجتمع .

واستخدام التكنيك الاحتكارى لن يقدم للاقتصاد الرأسمالى علاجا ناجعا فى الأزمات الاقتصادية وفوضى الانتاج فعلى العكس تماما يؤدى الى المزيد من التعفن وعدم الاستقرار الداخلى للرأسمالية اللذان يتجليان فى : ـ

ـ عدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة ففى الولايات المتحدة مثلا ظلت أكثر من ٣٧٪ من القدرات الانتاجية لصناعة الفولاذ عام ١٩٥٩ معطلة وفى نهاية ١٩٦٠ استخدم أقل من

نصف جهاز الانتاج فى صناعة الفولاذ ، ولم يتجاوز تشغيل القدرات الانتاجية فى امريكا حتى فى فترات النهوض الاقتصادى ٧٠ ـ ٨٠٪ وهذا هو السبب فى العطالة المزمنة وانخفاض القوى الشرائية وتدنى مستوى معيشة الجماهير •

ـ تكررت الازمات الاقتصادية وبشكل اعمق ومستمر ففى ازمة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بلغ هبوط الانتاج فى امريكا ١١٪ وفى أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بلغ ١٥٪ وفى الوقت الحاضر تنضج مقدمات أزمة عالمية اشدقوة •

ـ عسكرة الاقتصاد لم تقدم حلا للازمات أن أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ تفجرت فى وقت كان فيه يصرف قرابة ٥٠ مليار دولار سنويا على التسلح فى بلدان حلف شمال الاطلسى •

وهذه العوامل تؤدى الى تشديد التناقضات الاساسية للرأسمالية •

ان ميل الاتحادات الاحتكارية العالمية للدمج (أى تشكيل تجمعات اقتصادية مغلقة يجرى داخلها ازالة الحواجز الجمركية وتوحيد الاسواق) بهدف مواجهة النظام الاشتراكى لن يقدم حلولا جذرية لازمة الرأسمالية المعاصرة • وعلى العكس انما يعمق منها بأثارته النزاع بين الدول الاستعمارية بأشكال جديدة • فالسوق الاوربية مثلا قادت الاحتكارات الاوربية الغربية الى كتلتين (السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) وحتى داخل السوق الأوربية يقوم التناقض بين

الاحتكارات الفرنسية والالمانية الاتحادية بوصف الاخيرة قد استفادت أكثر من قيام ـ السوق كما أن اتجاه التجمع لن يقضى على التناقض بين الاحتكارات الاوربية والامريكية .

ويظهر تعفن الرأسمالية المعاصرة على أشده فى أكبر بلد رأسمالى أى الولايات المتحدة الامريكية . فبالرغم مما تستنزفه من ثروات بلدان امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وتغلغلها بشكل سرطانى فى اقتصاديات شركائها الاضعف فى البلدان الرأسمالية فان اقتصادها يتسم بالعجز الدائم فى استخدام قوى الانتاج مما يؤدى الى العطالة المزمنة ، وتدنى وتائر الانتاج وتعدد أزمات فيض الانتاج مع انخفاض مستوى معيشة الجماهير .

والولايات المتحدة تجسد كل عدوانية الاستعمارية المعاصرة من تصدير للثورات المضادة ونشر اعمال التجسس وتدبير المؤامرات ضد سيادة البلدان الحديثة وخلق الحروب الصغيرة وتوتر الموقف الدولى واتباع سياسة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية واحاطتها بالقواعد والكتل العسكرية .

ان اشتداد سيطرة الطغمة الاحتكارية المالية على حياة الأمة جذبت الى النضال الملايين من الشغيلة بجانب الطبقة العاملة . وتتخذ الحركة الاضرابية طابعا سياسيا متزايدا من أجل الديمقراطية والسلم ويتجلى اتساع العمل الثورى فى تزايد النضالات المشتركة بين مختلف قوى اليسار .

كذلك تعمق من أزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى التغييرات التى تحدث فى منطقة التحرر الوطنى ونزوع البلدان نحو علاقات اقتصادية متساوية •

وكل تفاقم فى الأزمة الاقتصادية يؤدى الى تعميق الأزمة العامة للرأسمالية •

غير أن الأزمة العامة لا تعنى الفكرة الخاطئة القائلة بأنه لم يعد أمام الرأسمالية العالمية متنفس أو الضيق المطلق للسوق الرأسمالية أو تقلص الانتاج وركود التكنيك • ويلاحظ أن حجم الانتاج الرأسمالى قد زاد من عام ٣٨ الى ١٩٦١ بمقدرا ٢/٧ مرة كما يلاحظ ازدياد الاستثمارات الخارجية • ان ميل الاحتكارات الى وقف تطور التكنيك وعدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة هو ميل نسبى • فهناك الميل الآخر لتطوير التكنيك بهدف التفوق فى المنافسة الذى يؤدى الى تطور القوى المنتجة ورفع الانتاج • ان تعفن الرأسمالية وعدم استقرارها الداخلى انما ينجمان عن ضيق علاقات الانتاج الرأسمالية (القائمة على التملك الفردى) بالثورة التكنيكية وتطور وسائل الانتاج مما يؤدى الى أزمات فيض الانتاج وتعميق التناحرات الاجتماعية ويخلق الشروط الموضوعية للثورة الاشتراكية •

ولقد ساعدت عدة عوامل بعد الحرب الثانية على رفع الانتاج الرأسمالى كالحاجة الى تجديد رأس المال الثابت بعد ما لحق بأدوات الانتاج من خراب أثناء الحرب والى المزيد من السلع

الاستهلاكية وظهور فروع جديدة فى الصناعة (خاصة الكهربائية والذرية) وانتاج المواد الصناعية ـ الخ وكل هذه عوامل مؤقتة اذ أن العامل الثابت الذى يرفع الانتاج فى كل الظروف هو ازدياد الرفاهية المادية للجماهير وهذا ما يتوفر فى النظام الاشتراكى ويدفع بدوره الى تطوره •

وتنعكس الأزمة العامة للرأسمالية فى الحياة السياسية فى الميل للتخلى عن الديمقراطية البرجوازية وبسط نفوذ الشركات الشامل على الأمة بوسائل الارهاب السياسى والرشوة وخداع الجماهير • وفى المجال الخارجى باتباع سياسة« مواقع القوى » التى تستند على توسيع نطاق هستريا الحرب واقامة الاحلاف العدوانية والقواعد العسكرية وبعث النازية والركض وراء التسلح للمواجهة مع البلدان الاشتراكية والى تصدير الثورات المضادة بمختلف الاشكال من الحروب الصغيرة ، والانقلابات العسكرية والتآمر مع القوى الرجعية ـ الخ لاعادة النفوذ الاستعمارى الى البلدان حديثة الاستقلال •

أما فى الصعيد الايدولوجى فتنعكس فى المحاولة اليائسة لتجميل الرأسمالية واخفاء طبيعة الاستعمار وتشويه أفكار الشيوعية التى تستحوذ على عقول الملايين من الناس فى العالم وجعل شعار محاربة الشيوعية شعارا لسياسة الحرب والعدوان وفى استخدام الشوفينية والاتجاهات العنصرية لاضطهاد القوميات والتمييز العنصرى وفى تنمية نزعات التعصب القومى ومعارضتها

مع أممية الاشتراكية ، وفى ازكاء الايدولوجية الفاشية المتطرفة وفى استغلال النزعات الدينية لتفتيت جبهة القوى المعادية للاستعمار وعرقلة التقدم ، فى كل ذلك تكشف الرجعية الاستعمارية انحطاط ايدولوجيتها البرجوازية وتأزمها الذى لا مخرج منه .

لقد حملت المرحلة الثالثة للازمة العامة للرأسمالية المزيد من التردى والضعف ، ولا زالت القاعدة القائلة بميل ميزان القوى لصالح الاشتراكية ـ موضوعيا ـ بحكم قوانين التطور العامة ـ قاعدة سليمة . ولكن هذا لا يدعو الى تفسير سطحى للسياسة الاستعمارية المعاصرة واعتبار كل الاستعماريين نمورا من ورق بقدر ما يدعو الى الدراسة العلمية الدقيقة للقوانين الباطنية أيضا لكل من النظامين ومدى تأثيرها على السياسة الدولية .

فبالرغم من الضعف العام الذى أصاب الاستعمار وتفكك نظام حكمه الاستعمارى الا أن انحسار السوق الرأسمالية لم يكن مطلقا وقد استطاع وبفضل التكنيك الاحتكارى أيضا ـ أن يحقق نموا نسبيا ويستعيد بعض قواه « نمو الاحتكارات اليابانية » وأحلامه فى السيطرة الاستعمارية . وهذا يشكل خطرا على حركة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار الحديث . كما ان محاولات المانيا الاتحادية لامتلاك القنبلة الهيدروجينية والأسلحة الذرية يشكل خطرا على السلم وهذا يستوجب يقظة الشعوب لتعزيز مكتسباتها فى الحرية والسلم .

ومن جهة أخرى فان التناقض الرئيسى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى لا يبطل التناقضات بين الدول الاستعمارية التى أخذت تتفاقم وتهدد نظام الكتل والاحلاف العدوانية الاستعمارية •

٥ انقسامات فى المعسكر الراسمالى

وتلك الخلافات ليست ظاهرةعابرةوسطحية وانما هى انعكاس للمتناقضات الرأسمالية التى تتفاقم تحت ظل التناقض الأكبر بينها وبين النظام الاشتراكى • ان قانون التطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية ما زال يفعل فعله • فقد أصبحت امريكا بعد الحرب العالمية الثانية الدولة الاستعمارية الأولى عسكريا واقتصاديا وسياسيا • وشرعت عن طريق العون الاقتصادى فى تدعيم سيطرتها على اوربا وتنتزع الكثير من مواقع الدول الاوربية الرأسمالية فى المستعمرات وتتغلغل فى كافة نواحى الحياة فى تلك البلدان •

وما ان استطاعت اوربا أن تعيد تجديد اقتصادها حتى أخذت تنزع نحو الاستقلال عن امريكا وتسعى الى التوسع الخارجى فهى تملك مقومات المنافسة من أيد عاملة وموارد خامات ومستوى تكنيكى عال وخبرة فى السوق العالمى • وقد انعكس هذا الصراع بشكل مكشوف فى شعار « أوربا للاوربيين » والذى وجد الترجمة العملية له فى عدة مواقف منها رفض دول

اوربا الغربية قبول بريطانيا (حليفة أمريكا) فى السوق الأوربية المشتركة ، موقف فرنسا من الناتو وسعيها لزحزحة أمريكا فى جنوب شرقى آسيا وتقربها للدول العربية وادانتها للعدوان الامريكى الاسرائيلى الاخير • ومنذ عام ١٩٦٤ كانت النيويورك تايمز تلحظ أن « العلاقات الفرنسية والامريكية أخذت تسير من سيء الى أسوأ وتقترب من المجابهة على النطاق العالمى » ولا يمكن بالضبط اتخاذ هذه الظاهرة على أساس جنون ديجول (بعظمة فرنسا) فوراءها تكمن مجموعة من العوامل والمصالح الاحتكارية لفرنسا وبلدان اوربا الغربية والمصالح الوطنية التى تهددها سيطرة الاحتكارات الامريكية • ومهما يكن فان الطريق الذى تتزعمه فرنسا هو الطريق الذى ستسير عليه الكثير من الدول الرأسمالية الأخرى فى ظروف خاصة وهى تشق عصا الطاعة على الاحتكارات الامريكية •

هذا العامل مهم لانه يضعف الجبهة الاستعمارية ويمكن حركات الشعوب من فرض مواقف على المستعمرين تتلائم مع روح العصر وتوفر أمام البلدان الحديثة امكانية للتعاون الاقتصادى بشروط افضل • ولكن من المهم التيقظ الى خطر الفكرة التى تنادى باعتبار العلاقات مع فرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية التى تنزع الى الاستقلال عن امريكا تقدم بديلا للعلاقات بينها وبين البلدان الاشتراكية وتكفل لها أسباب التطور المستقل • ففرنسا أيضا بلد رأسمالى ومصالحها

الرأسمالية تكيف سياستها فى التعامل • وبالطبع لا يمكن أن تعمل على مساعدة تلك البلدان على تحقيق مقومات استقلالها الاقتصادى • وهذا العامل (التناقضات بين الدول الرأسمالية) يمكننا من رؤية الامكانيات أمام قوى الاشتراكية والسلم والتحرر لتفرض على المستعمرين مواقف تتلائم مع روح العصر •

٦ ـ الثورة المضادة •• والتعايش السلمى

فى مؤتمرنا الثالث كانت قضية السلم العالمى تحتل مكانا بارزا وكنا نرى فى الاستنتاج القائل بامكانية درء الحرب مصدر قوة لحركة السلم العالمية • فهل مازالت تلك الامكانية متوفرة ؟

نعم • ولم يحدث ما يغير فى ذلك الاستنتاج • لقد حقق توازن القوى الجديد بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى وتزايد نضال الشعوب فترة عشرين عاما من السلم • وبتنامى هذه القوى وبنضالها ووحدتها يمكن تفادى الحرب العالمية الثالثة • ومع ذلك فثمة حروب استعمارية محلية شنت لتقويض استقلال الشعوب الصغيرة وكادت أن تدفع العالم الى حافة الحرب الكبيرة (كوبا ، مصر الخ) وقد أثارت هذه الحروب الشكوك حول جدوى سياسة السلم طالما كان الاستعمار يواصل تدخله السافر بغية ابتلاع الدول المستقلة الواحدة تلو الأخرى • ويرى البعض أن سياسة السلم تدفع البلدان الاشتراكية الى التضحية

بمصير الدول الصغرى وأن السلم أصبح يعنى سلامة الدول الاشتراكية .

وهذه الحجج تنطلق من مواقع الجمود اليسارى ولاترى الكثير من الحقائق الخاصة بعملية النضال ضد الاستعمار .

أن الحروب الصغيرة هى شكل من أشكال الثورة المضادة ، شكل لتدخل الاستعمار فى شئون الدول المستقلة وهدم مبادىء المساواة الدولية والسيادة الوطنية .

ولكن البلدان الاشتراكيه لا تتدخل فى شئون الشعوب وسيادتها ولا تفرض عليها وصاية وانما تقدم المساعدة والعون . والمساعدة بأختيار ورغبة وارادة تلك الشعوب . وهذا مبدأ من مبادىء احترام السيادة الوطنية للدول والتعاون معها على قدم المساواة الذى تقوم عليه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية مثلا ازاء التدخل الاستعمارى فى الكونغو : هل كان من الواجب أو المقبول — من وجهة نظر السيادة الوطنية للكنغو — أن يتدخل الاتحاد السوفيتى بحجة صد التدخل الاستعمارى ؟ والمعلوم أن مستوى علاقة الكونغو بلغ درجة طرد السفير السوفيتى (لا الامريكى ؟) واغلاق السفارة السوفيتية ؟ هل كان من الممكن أن يتدخل أى بلد اشتراكى لوقف الثورة المضادة الرجعية فى اندونيسيا أو الدومنيكان — الخ ؟ وفى حالة البلدان الصديقة للدول الاشتراكية لا شك فان مستوى المساعدة من قبل البلدان الاشتراكية يكون أكثر فعالية ولكن الاستفادة القصوى

من تلك المساعدات بما يمكن من صد التدخل الاستعمارى أمر تقرره تلك البلدان الصديقة بكامل حريتها • وفى حدود أوضاعها السياسية والاجتماعية فقد استفادت تلك البلدان من العون الاشتراكى اقتصاديا وسياسيا : موقف الاتحاد السوفيتى الحازم الذى أحبط عدوان ١٩٥٦ ، مساعداته والبلدان الاشتراكية الأخرى لتوسيع وتمتين القاعدة الاقتصادية للنظام فى ج•ع•م العون العسكرى والاقتصادى والسياسى والدبلوماسى فى الحدود التى تتطلبها الظروف الموضوعية التى تم فيها عدوان ١٩٦٧ •

ان النضال ضد الثورات المضادة يعتمد فى الدرجة الأولى على الارادة الذاتية للشعوب وتمرسها فى النضال ضد الاستعمار مع الاستناد الجرىءوالواضح على العون المخلص للبلدان الاشتراكية وفى هذا المعنى نفهم دور حركة الشعوب فى النضال العام لتصفية الاستعمار وتأمين السلم العالمى •

ان المنادين بتكبير كل حرب صغيرة الى حرب عالمية رغم أهوالها هم فى الواقع قليلو الثقة بنضال الشعوب ومقدرتها على النصر وحماية سيادتها الوطنية وقضية السلم ، ومغامرون يساريون يريدون حل قضايا النضال العالمى المعقدة بضربة واحدة مهما كانت نتائج تلك الضربة على عملية التطور الثورى العالمى بأسرها ، ويفتقدون أى مسئولية تجاه المصير الانسانى ، قليلو الادراك بحقائق العصر •

واذا كانت المسألة بهذه البساطة لماذا لم يلجأ الاستعمار الى البدء بالحرب العالمية ؟ واذا كنا نعلم أن الرأى العام التقدمى فى العالم بأسره يقف ضد تفجير الحرب النووية ويعتبر البدء بها جريمة لا تغتفر فبأى حق نحمل البلدان الاشتراكية هذه الجريمة؟

ان التعايش السلمى هو مبدأ سليم للعلاقات بين الدول قائم على الاعتراف بالسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل فى شئونها والتعامل بينها على قدم المساواة ورفض الحرب وسيله لحل النزاعات بينها والحيلولة دون نشوب حرب عالمية • وهو موجه أساسا ضد عدوانية الاستعمار وتلاعبه بمصائر الشعوب وخلق أفضل الشروط لتطور الحركة الاشتراكية والتحررية وللشعوب التى تبنى الاشتراكية والشيوعية أو التى تناضل فى سبيل تعزيز استقلالها وتغيير الحياة الاجتماعية فيها • « وهذا نضال صعب ومن كان يظن أن من السهل بلوغ السلام وانه يكفى التلميح حتى تحمله الينا البرجوازية على طبق ، انما هو انسان ساذج تماما » ــ لينين ــ (من خطاب فى مؤتمر الأسطول الحربى لعامة روسيا ١٩١٧) •

وليس هذا موقفا سلبيا من قضايا الشعوب ، « ان الشيوعيين اذ يدافعون عن مبادىء السلم والتعايش السلمى انما يناضلون لوضع حد نهائى للحرب الباردة وحل الكتل الحربية وتصفية القواعد العسكرية وتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت الرقابة الدولية وتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق التفاوض

واحترام المساواة فى الحقوق بين الدول ، وحرمة أراضيها واستقلالها وسيادتها وعدم تدخل البعض فى الشئون الداخلية للبعض الآخر وتطوير العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين الشعوب على نطاق واسع (بيان الاحزاب الشيوعية ـ عام ١٩٦٠) .

وهذه المبادىء انما تلبى بشكل تام احتياجات النضال من أجل الاشتراكية ومن أجل التحرر الوطنى وحق الشعوب فى التطور المستقل وتخلق أفضل الشروط لتطوير ذلك النضال .

وفى نفس الوقت فان الحركة الشيوعية العالمية وهى تلتزم فى بيانها الصادر فى عام ١٩٦٠ بعدم تصدير الثورة لابد أن تقف أيضا ضد تصدير الثورة المضادة وهذا موقف تتفق عليه الحركة الشيوعية وجميع قوى المعسكر الاشتراكى ولكن القضية الجديدة التى برزت بعد بيان ١٩٦٠ هى تصاعد الهجوم الاستعمارى . وهذه مسألة تهم الجبهة المعادية للاستعمار بأسرها . ولقد أصدرت الاحزاب الشيوعية موقفا محددا فى هذه المسألة عام ١٩٦٠ بدعوتها لشعوب جميع البلدان بالتراص وتهيئة جميع قواها الداخلية والعمل بنشاط وحزم استنادا الى بأس النظام الاشتراكى لصد تدخل الاستعماريين فى شئون شعب أو بلد ينهض للثورة . لقد كان الاستعمار وهو يرى نظام حكمه القديم ينهار يلجأ الى أشكال جديدة وبأساليب أكثر مراوغة وخداعا . لكن وقد اتخذ تطور البلدان المنعتقة منه

اتجاه النضال الحازم ضد أشكال الاستعمار الحديث أصبح أكثر ضراوة فى مواجهتها • وهنا تواجه الجبهة العالمية قضية الصياغة الملائمة للتضامن بين البلدان الاشتراكية والبلدان الحديثة لوقف أشكال الثورة الاستعمارية المضادة •

هل يمكن قيام التعايش السلمى وفى نفس الوقت العمل الحازم من قبل الشعوب وفى مقدمتها البلدان الاشتراكية لوقف الثورة المضادة ؟

هذا ممكن • أولا : لأن التعايش السلمى يعنى تفادى الحرب العالمية الثالثة • وهذه الامكانية أصبحت أوسع مما كانت فيما مضى بحكم تنامى القوى المعادية للحرب بين الشعوب وامكانياتها لكسب هذه الحرب ضد الاستعمار اذا ما ارتكب المجازفة بأشعالها •

واذا كان على الشعوب أن تصفى مواقع الاستعمار الاقتصادية والسياسية والعسكرية بينها وتدعم مراكز الثورة فانه من الجهة الأخرى ينبغى تحديد مستوى العلاقة بينها وبين البلدان الاشتراكية بالشكل الواضح وبالحساب الدقيق لتكنيك الثورة المضادة وكيفية مواجهته •

ان تفاقم تناقضات الرأسمالية أمر محتوم فى زمن الحرب والسلم على السواء • وفى ظروف المباراة السلمية بين النظامين حيث يسجل النظام الاشتراكى تفوقا مطردا تتزايد أزمة الاستعمار وتشتد تناقضاته وتنضج الازمة الثورية وتتهيأ شروط انتصار

ثورات اجتماعية جديدة • لذلك يلجأ الاستعماريون الى سياسة التوتر الدولى والعدوان بدافع الخروج من أزماتهم واضعاف عملية التطور الثورى • وان اتخذت سياستهم اتجاه الهجوم على منطقة التحرر الوطنى فذلك لأن المواجهة مع النظام الاشتراكى والمجازفة بحرب عالمية لم تعد سهلة وانها المجازفة بنهاية النظام الاستعمارى نفسه • فالأساس الموضوعى اذن لامكانية فرض السلم والتعايش السلمى على الاستعماريين لا زالت موجودة وفى أطار هذه الامكانية يمكن مواجهة العدوان الاستعمارى ووقف ثوراته المضادة ويمكن تطوير الثورة الاجتماعية بمختلف الاشكال •

٧ شكل واحد لتقدم الثورة ؟

انه لمن الخطأ استخدام حقيقة تزايد عدوانية الاستعمار دليلا نظريا لتقديم شعارات خاطئه تقول بضرورة توحيد استراتيجية الثورة العالمية استنادا على قاعدة النضال المسلح باعتباره الشكل المطلق فى جميع الظروف ـ ذلك لأن الثورة لا تصنع بالطلب ولا وفق الرغبات الذاتية ولكن تتحقق بتوفر شروطها الخاصة ولتباين ظروف التطور لمختلف البلدان تتخذ سماتها الخاصة بها • وثانيا لأن تزايد عدوانية الاستعمار وأن لم تغير فى الامكانيات الموضوعية التى تجعل الثورة فى مختلف البلدان تتخذ مختلف الاشكال بما فيها شكل الانتقال

السلمى ، ولكنها تجد صعوبات واقعية فى هذا السبيل .

ولكن يبدو أن هـذه الحجة انما هى فى الاصـل موجهة للاستنتاج الذى توصلت اليه الاحزاب الشـيوعية عام ١٩٦٠ حول شكل الانتقال السلمى للاشتراكية .

ولتفادى الوقوع فى الخطأ ينبغى تجنب النظـر الى تلك القضية بشكل جامد ومعالجتها معالجة علمية تأخذ فى الاعتبار الظروف التارخية (محتوى العصر) والظروف الموضـوعية والذاتية الخاصة بالثورة فى كل بلد .

يقول لينين : « الماركسية تعادى جميع الصيغ المجـردة ووصفات المذهبيين وتقر بأن التغيير فى الأوضاع الاجتمـاعية يؤدى حتما الى ظهور اشكال جديدة للنضال لا يعرفها مناضلو الفترة المعينة . »

(لينين ـ ماركس انجلز الماركسية ـ ص ٢٢٩)

وفى عصرنا المتسم بالصعود التاريخى للاشتراكية تظهـر طرق جديدة وعديدة لذلك الانتقال .

ان سلمية الانتقال للاشتراكية ليست بدعة ولكنها امكانية تنشأ عن توازن معين فى الصراع الطبقى . وحتى فى ظـروفه فأن لينين لم يستثن تلك الامكانية وقال « أنه من غير الجـائز أن ننكر أنه من الممكن فى حالات معينة اسـتثنائية مثلا فى دولة من الدول الصغيرة تحققت الثورة الاجتماعية فى جارتها من الدول الكبيرة أن تتنازل ـ البرجوازية عن السلطة بصـورة

سلمية اذا اقتنعت بأن مقاومتها أمر لا جدوى منه . واذا كانت تفضل الابقاء على رؤوسها سليمة » (من مقال مقال لينين .. بصدد الهزء بالماركسية) .

وهذه الامكانية تتسع فرصها مع وجود نظام اشتراكى عالمى ومع المباراة الاقتصادية السلمية بينه وبين النظام الرأسمالى وتأثير الاشتراكية على عقول الملايين بين الجماهير .

وتضع الاحزاب الشيوعية امكانية البرلمان ضمن طرق الانتقال السلمى . فليس ما يمنع فى حالة احراز اغلبية ثورية بقيادة الحزب الشيوعى من الانتقال السلمى للاشتراكية .

اما فى البلدان الحديثة الاستقلال وحيث تتشابك قضايا التحرر بقضايا التغيير الاجتماعى ويصبح الطريق غير الرأسمالى شكلا للانتقال الى الاشتراكية فأن هذه الامكانية تتحقق بمختلف الطرق (ج.ع.م ، بورما) .

ومع حقيقة أن هذه البلدان تنتقل الى هذا السبيل سلميا فأن استعمال العنف ضد الثورة فيما بعد أمر محتمل وينجم مثل هذا الخطر عن امكانيات التدخل الاستعمارى مباشرة أو غير مباشرة (كما حدث فى غانا) وهذا يتطلب مستوى أعلى من اليقظة الثورية . والاستعداد لرد هذا العنف .

وغنى عن الذكر أن امكانية الانتقال السلمى لا تعنى اغفال الامكانية الأخرى غير السلمية ومقاومة الطبقات المخلوعة لارادة الجماهير بالعنف وحتى قبل الثورة وفى مجرى التحضير

لها تلجأ تلك الطبقات فى كثير من الاحيان الى استعمال العنف ضد الحركة الجماهيرية • وفى خلال هذا الصراع تتمرس الطبقة العاملة والقوى الثورية الاخرى وتكتسب القدرة على مواجهة العنف بالعنف •

أن رؤية الامكانية السلمية والاستناد اليها عندما تتوفر الظروف تساعد الفصائل الثورية على الالتصاق بالجماهير وكسبها الى جانب الثورة ، كما أنها تنقذ من العمى السياسى والتمسك بشكل واحد للثورة مما يقود الى المغامرة التى تضر ابلغ الضرر بقضية الثورة نفسها •

ومن العسير وغير السليم رسم اشكال انتقال بعينها للثورة لاشتراكية طالما كانت الثورة الاجتماعية فى واقع معين هى انعكاس لذلك الواقع بكل خصائصه المميزة وموسساته السياسية الخاصة ومستوى الصراع الطبقى ـ الخ •

ويستقيم هذا مع ما جاء فى بيان الاحزاب ١٩٦٠ ـ « فى كل بلد من البلدان تحدد الظروف التاريخية الملموسة والامكانيات الفعلية لهذه أو تلك من طرق الانتقال الى الاشتراكية • »

غير أن هذه المسألة لا زالت موضع جدال وتشكيك بالنسبة للعالم الثالث وذلك بسبب الظروف التى يعيشها والتى تتميز بالسمات الآتية :ـ

ـ الهجوم الاستعمارى العنيف على الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها بمختلف اشكال الثورة المضادة من

انقلابات الى حروب محلية الخ ..

ـ ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الغربية والتى برهنت على أنها مكشوفة للتدخل الاستعمارى والتغول الرجعى فى البلاد .

ـ اصطدام الروح النضالية للشعوب بمعوقات التطور ورغبتها فى الاسراع بتصفية تلك المعوقات وهذه الافكار النازعة الى اشد انواع العمل الثورى عنفا تعكس صلابة تلك الحركة الشعبية فى النضال ضد الاستعمار . ولكن عدم النضوج الفكرى لقيادات تلك الحركة يدفع بعضهم الى اعمال المغامرة بدلا عن التعبير الايجابى عنها فى العمل الثورى والذى يستوجب اجادة فن الثورة بتفهم قوانينها الموضوعية والعمل الواعى وفق تلك القوانين فى النضال الثورى . ويعنى هذا بالضرورة اقتراب تلك القيادات الى الماركسية اللينينية ـ علم الثورة الاجتماعية ـ حتى يصبحوا قادرين على تقديم قيادة سليمة فى الظروف المعقدة التى تحيط بنضالهم . والماركسية بالطبع ترفض الاخذ بشكل واحد من اشكال النضال نظرا لاختلاف التطور من بلد الى آخر وما ينجم عنه من اختلاف اشكال الصراع الطبقى وادواته السياسية .

ان تنمية روح النضال بين الشعوب ضد العنف الاستعمارى ومواجهة هذا العنف عملية ثورية اكثر تعقيدا والمسالة الاساسية فيها هى تكوين الجيش السياسى القادر على النضال

بكافة الميادين السياسية والاقتصادية والايدولوجة وتعبئة قوى الشعب حول قضية الثورة الاجتماعية وهـــذه المهمة تقتضى العمل بين الجماهير والاستناد اليها وتدريبها وتعليمها مختلف اشكال النضال الثورى • وعندما تتضح الشروط الموضوعية والذاتية ستجد الثورة التعبير الملائم عنها فى هذا الشـــكل أو ذلك من اشكال النضال •

الباب الثانى

العالم العربى

١ حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية

السمة التى تميز الثورة العربية فى مرحلتها الراهنة هى اقترابها من التصفية النهائية لنظام الحكم الاستعمارى القديم ومواجهتها للاستعمار الحديث وهى تشق طريق التطور الاجتماعى •

فى هذه المرحلة فأن اساليب الاستعمار الرامية لقطع الثورة الاجتماعية وحصر الشعوب العربية فى طريق الرأسمالية تغدو أشد مكرا ومخاتلة • فيجانب الطبقات الرجعية التقليدية

تسعى الدوائر الاستعمارية الى استمالة اقسام من الفئات ذات التطلعات الرأسمالية الى جانبها مؤثرة بذلك على وحدة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .

ان وحدة القوى الثورية تغدو اكثر الحاحا لتأمين سير الثورة الاجتماعية ولتجميع كافة قوى الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار الحديث .

لقد ارتفعت بعد نكسة يونيو العسكرية اصوات تدعو للمصالحة القومية كشرط « للبعث القومى » وتشكك فى طريق الثورة الاجتماعية وما انجزته من تحولات ثورية تمهيدا لتصفيتها فتلتقى تلك الافكار بوعى أو بغير وعى ـ مع اهداف الاستراتيجية الاستعمارية الرامية الى تحويل نصرها العسكرى الى نصر سياسى أى اجهاض الثورة الاجتماعية .

وأسباب الهزيمة أنما هى فى الواقع تكمن فى عدم وصول التحولات الى مستوى التصفية الداخلية للعناصر المضادة للثورة وعدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربى ولازالت هذه هى الشروط الضرورية لتطوير الثورة العربية بعد انتكاسة يونيو .

ان العامل القومى بالتأكيد موجود ولكنه لا يعنى المصالحة القومية فالتفريق بين التعبيرين مهم وليس مسالة شكلية ـ فلقد احدث العدوان الاستعمارى الصهيونى على البلدان العربية سخطا عميقا بين الجماهير العريضة من الشعوب

العربية بما فيها فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها ضمن القوى الاشتراكية أو الراغبة فى التطـور الاشتراكى ولكنها لا زالت ترفض الاعتداء على الوطن العربى ولديها الاسـتعداد المدفاع عنه • هذه مسالة تختلف عن المصالحة القومية بين القـوى الثورية والقوى المعادية للثورة • اذن فان هذا الاستقطاب فى حد ذاته تم خلال فترة من النضال والصراع الاجتاعى تحـركة مصالح طبقية متباينة لا يمكن التصالح معها الا على أساس وقف المصالح التقدمية وتغليب المصالح الرجعية عليها •

وأهمية العامل القومى تنبع من كونه يمثل قوة ضـغط على القوى الرجعية تستطيع على الأقل غل يدها أن لم يدفعها الى اتخاذ بعض المواقف الايجابية ازاء الخطر الاستعمارى المباشر •

ان البعث القومى للشـعوب العـربية لن يكون بدون استكمال تحررها السياسى وتطورها الاجتماعى • والخطر الذى يهدد هذا البعث هو « الثورة المضـادة » الرامية الى اعـادة النفوذ الاستعمارى بأدوات سـياسية وعسـكرية تتمثـل فى الدوائر الرجعية العربية وفى اسرائيل • هذا هو المفهوم التقدمى للبعث القومى العربى •

وهناك مفهوم رجعى للبعث القومى يعنى بقاء الشعوب العربية فى اطار العلاقات التقليدية المـوروثة عن نظام الحكم الاستعمارى •

ان الدعوة للمصالحة القومية هى دعوة للاستكانة والتخلى

عن النضال فى سبيل اهداف الأمة العربية • وهى فى الواقع انما تعكس الوجه الرجعى للقومية العربيه الممثل لمصالح الفئات الرجعية المرتبطة بالاستعمار • وقد استغلت النزعة القومية الرجعية دائما لاضعاف الحركة الثورية العربية داخليا وعزلها خارجيا عن الحركة التحررية والاشتركية العالمية كحليف طبيعى لنضالها التحررى والاجتماعى •

ان للفكرة القومية أثرا لدى الجماهير العربية لأرتباطها بتطلعات مشروعة لرؤية أمة عربية حديثة مزدهرة اقتصادا وثقافه ولغة وحضارة • ولكن هذه التطلعات الكبيرة لا يمكن تحقيقها بالرغبة الذاتية وانما بنضال شاق ضد كافة أسباب الانقسام والتخلف الاقتصادى والحضارى وجهود كبيرة لوضع المقومات الضرورية للنهضة القومية ، وهذا النضال وخاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسى وتكوين حكومات محلية عربية سيكون بالضرورة ذا طابع طبقى وتحكمه قوانين التطور الاجتماعى • ذلك لأن القومية من وجهة النظر العلمية واقع اجتماعى وتاريخى • وقد ظهرت القوميات فى التاريخ فى مرحلة معينة من التطور الاجتماعى ، مرحلة الثورة الديمقراطية على النظام الاقطاعى وظل عامل الصراع الاجتماعى (الطبقى) مباشراكان أم غير مباشر يلعب الدور الحاسم فى تطورها •

فقد واكبت الحركات القومية فى العالم كله عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الاقطاعية • ان الأساس الاقتصادى

لتلك الحركات هو تفوق الانتاج البضاعى تفوقا تاما مما تطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلى وتوحيد جميع الاراضى التى يتكلم سكانها لغة واحدة فى دولة واحدة ، وازالة كل حاجز من شأنه أن يعوق تطور تلك اللغة ورسوخها فى الأدب — ذلك لأن اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم البعض • كما أن وحدة اللغة وحريتها تطورها هما أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقا تتوافق والرأسمالية الحديثة ولتكتل الناس تكتلا حرا واسعا داخل كل طبقة من طبقات المجتمع واخيرا لاقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل كبير أو صغير ، بين السوق وبين كل بائع ومشتر • لينين (حق الأمم فى تقرير مصيرها) ولكن الثورة الديمقراطية التى قامت بها الجماهير ضد الحكم المطلق والملكية الاقطاعية أفضت الى سيطرة البرجوازية وأحلال الاستغلال الرأسمالى محل الاستغلال الاقطاعى • ان تطور الرأسمالية الى احتكار فاستعمار تجاوز الحدود القومية حمل الى المسألة القومية كل تناقضات الرأسمالية •

فداخل الأمة الواحدة عمقت الرأسمالية الانقسام الطبقى حتى صارت (أمتان) كماقال بحق لينين تعبيرا عن الفوارق الاجتماعية الشاسعة بين حفنة من الملاك والاجراء تستثمر الملايين من العاملين الفقراء • وقد أصبحت الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل التناقضات الاجتماعية وتوفير أسباب ازدهار الأمة •

واقتسام العالم بين حفنة من الدول الرأسمالية الكبرى عرض الامم الى اضطهاد مزدوج يتمثل فى القهر القومى والاستغلال الرأسمالى مع ابقاء الشعوب فى حاله التخلف واحتفاظها بعلاقات شبه اقطاعيه وقبلية شكلت عائقا لتطورها القومى بعد الاستقلال •

ان الايدولوجية الاستعمارية القائمة على تبرير استغلال ونهب الشعوب لا تعترف الا شكليا بمبدأ السيادة الوطنية وحقوق الدول الوطنية وتنكر عليها حقها الشرعى فى التأميم لمواردها الطبيعية وغيرها من الثروات وترفض الاعتراف بحقها فى اختيار طريق التطور الذى يروق لها وتبرر تصدير الثورات المضادة وتحارب الحكومات التقدمية • ويتبدى انحطاط الايدولوجية الاستعمارية فى استغلال النزعة الشوفينية لاضطهاد الأمم وازكاء العنصرية لتفرق بين الشعوب ولتسعير النزعات القومية الرجعية لتخدير حركات الشعوب وعزلها من الجبهة الاشتراكية العالمية المعادية للاستعمار •

« الغوا استغلال انسان لانسان يلغ استغلال أمة لأمة ـ ماركس » • من هذه النقطة الجوهرية تنشأ الفكرة الاشتراكية لتحرير القوميات وتطويرها • ولقد طور لينين هذه الفكرة فيما بعد فى برنامج الماركسيين الروس حول المسألة الوطنية « فى ظل الرأسمالية يستحيل القضاء على الاضطهاد القومى (والاضطهاد السياسى عامة) ولهذا كان من الضرورى القضاء

على الطبقات ، أى اقامة الاشتراكية ، ولكن الاشتراكية لا تقتصر اطلاقا على الاقتصاد وحسب ، فلاجل القضاء على الاضطهاد القومى لابد من قاعدة ، وهذه القاعدة هى الانتاج الاشتراكى. الا أنه لا بد أيضا من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمقراطى للدولة ، وجيش ديمقراطى ـ ألخ ، ان تحول الرأسمالية الى الاشتراكية يخلق امكانية القضاء على الاضطهاد القومى قضاءا تاما . ولن تصبح تلك الامكانية حقيقةواقعة الا بشرط واحد وواحد فقط هو اقامة الديمقراطية على نحو تام فى جميع الميادين بما فى ذلك تعيين حدود الدولة (المتعددة القوميات) وفقا « لعواطف » السكان بما فى ذلك حرية الانفصال . وعلى هذا الاساس يقضى عمليا واطلاقا على كل الاحتكاكات القومية، وعلى كل بوادر الحذر القومى ، ويتم التقارب والاندماج بين الامم باضطراد .« ـ لينين ـ الاشتراكية وحق الامم فى تقرير مصيرها) .

ولقد قدمت الثورة الاشتراكية الحل الديمقراطى العملى بتحرير المستعمرات القيصرية واعطاء القوميات حق تقرير المصير والاتحاد الاختيارى مع حق الانفصال ، كما حققت المساواة بينها بتطوير القوميات المتخلفة اقتصاديا وثقافيا ورفعها الى مستوى القوميات المتقدمة فقضت بذلك على أسباب النزاعات بين الأمم واقتلعت جذور شوفينية الأمة الكبيرة والتعصب القومى فى القوميات التى عانت الاضطهاد ان المبدأ الاممى المجسد فى

شعار « ياعمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » انما يعكس المصالح الحيوية بين الحركه الاشتراكية العالمية وحركه التحرر الوطنى فى النضال ضد العدو المشترك الاساسى : الامبريالية والاستعمار • كما أنه يعكس أيضا الوحدة العميقة بين عمال وشعوب العالم النابعة من انسجام مصالحهم فى الديمقراطية والاشتراكية •

يقول لينين : « ينبغى على الاممية الشيوعية ان تجعل من التقارب بين البروليتاريا وجماهير الكادحين فى جميع الامم والبلدان بغية النضال الثورى المشترك من أجل اسقاط الاقطاعيين والبرجوازيين ، حجر الزاوية لكامل سياستها فى المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات • ذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذى يضمن الانتصار على الرأسمالية ، وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطنى وعدم المساواة الوطنية • » (مشروع المبادىء فى المسألة الوطنية)

ان وقوع الحركة الوطنية العربية تحت تأثير النزعة القومية المنعزلة وتيارات العودة الى « الماضى الذهبى » منهجا فى العمل الفكرى والسياسى واغفالها تجارب الحركة الثورية والفكر الثورى المعاصرين ، عاق انطلاقها وتفتحها على حقائق العصر • ولقد انعكست الآثار السلبية لهذه العزلة فى ما اصاب تلك الحركة بعد الاستقلال من تعثر فى السير فى طريق التطور

الاجتماعى • ولقد ساعدت روح العداء للشيوعية على اضعاف الحركة الثورية والتمهيد لسيطرة الطبقات البرجوازية والاقطاعية • وتلك الطبقات بحكم مصالحها الطبقية عاجزة عن انجاز مهام الثورة الديمقراطية فأنقطع سير الثورة الاجتماعية وظلت علاقات الانتاج التقليدية جسرا لاشكال الاستعمار الحديث •

ان البلاد العربية التى سلكت طريق التغيير الاجتماعى تعكس فى ما تنجزه من تحولات جذرية لصالح الجماهير ملامح من حياة الاشتراكية التى تسير نحوها وتقدم صورة جيدة للمقارنة بينها وبين تلك البلدان التى انحصرت فى طريق التطور الرأسمالى •

ان الحياة تكتسح الدعوة القومية ذات المضمون الرجعى والتى تعارض امال الشعوب فى التقدم ، وتدلل على سلامة الثورة الاجتماعية كالطريق الوحيد المؤدى الى تصفية الانقسام والفرقة القومية ومعوقات النهضة من اشكال التخلف والجمود الاقطاعى المرتبطة بالاستغلال الاستعمارى • ان حركة التغيير الاجتماعى المنطلق نحو الاشتراكية تعطى الحركة القومية العربية محتواها التقدمى المنسجم مع مصالح الأمة العربية وتضع قضية الوحدة العربية فى وضعها السليم •

٢ الوحدة العربية ومضمونها الجديد

ان شعار الوحدة العربية شعار له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية فى تاريخ الشعوب العربية ومن أهم تلك المقومات اللغة والثقافة والمصالح المشتركة .

ان ظروف التطور غير المتناسق التى المت بالبلدان العربية احدثت تفاوتا فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى وفى تفاوت ـ الثقافات العربية من بلد لآخر غير أن ذلك لا يهدم المقومات الأساسية للوحدة العربية . فهذه الشعوب فى نضالها من أجل استكمال الثورة الاجتماعية تطور تلك المقومات وتجعل من تباين اوضاعها الاقتصادية والثقافية مصدر اثراء لخصائصها المشتركة .

وتنبعث ضرورة الوحدة من احتياجات التطور الملحة للبلدان العربية فى ظروف الاشكال الحديثة للاستعمار اذ يتشبث الاستعماريون بمواقع نفوذهم ويسعون بطرق جديدة لا تستثنى الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، وفى ظروف تكتل الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى فى السوق العالمى للضغط على البلدان النامية والتحكم فى اسعار منتجاتها .

وبالنظر الى كل بلد عربى على حدة نجده ، بدرجة أو بأخرى ، يفتقر الى الكثير من عناصر النهضة الاقتصادية كقلة الايدى العاملة (بخلاف ج.ع.م ٣٠ مليون فأن متوسط

السكان فى البلدان الاخرى لا يتجاوز ٥ ــ ٧ مليون) وعدم تنوع الموارد الطبيعية الخ ..

ان الوحدة الاقتصاديةتو فر للبلدان العربية امكانيات واسعة للتطور تمثل فى موارد طبيعية عظيمة ومتنوعة الثروات وايدى عاملة بنسبة اعلى فى حدود سكان ١٠٠ مليون نسمه وسوق شرائية واحدة وامكانيات نقل مفتوحة على العالم . واستنادا الى هذه القاعدة وبالتطور التكنيكى السريع يمكن خلق تجمع اقتصادى يتسم بالتكامل والوتيرات السريعة فى التطور مما يضمن القدرة على الصمود أمام الضغوط الاستعمارية الاقتصادية وتحقيق فوائد أكبر فى السوق العالمى .

وعلى أساس النهضة الاقتصادية الحديثة تزدهر اللغة والحضارة وتغتنى الثقافة العربية المشتركة . وعلى الصعيد السياسى فأن انتصار الثورة وتوحيدها على أساس دولة كبرى (١٠٠ مليون نسمه) سوف يقلب توازن القوى فى هذه المنطقة ضد الاستعمار ويكسب لصالح قضايا السلم والتعاون الدولى قوة كبرى .

لقد كانت حركة الوحدة العربية فى فترة السيطرة الاستعمارية تعبر عن الآمال الوطنية فى التحرر فكانت تجمع قوى متباينة من ملوك وحكام اقطاعيين ورأسماليين بجانب عمال وفلاحين معدمين وفئات اخرى مهضومة الحقوق هم على تفاوت مواقفهم من الاستعمار كانت تجمعهم الرغبة المشتركة

فى الانعتاق من النير الاستعمارى ، واليوم والطبقات المتملكة تقعد بها مصالحها المرتبطة مع مصالح الاستعمار عن مواكبة حركة الوحدة الوطنية فان حركة الوحدة لن تنقطع وسوف تستمر لتعبر عن مصالح الجماهير العربية الراغبة فى التقدم وتكتسب مضمونا اجتماعيا جديدا • وسوف تستطيع فى حالة اتساعها أن تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف الحكومات وتدفعها الى اتخاذ مواقف فى صالح الحركة الجماهيرية •

ان حركة الوحدة العربية بمحتواها الاجتماعى الجديد لا تنفى ما سبقها اذ أن دور الجماهير الشعبية كان فى جميع مراحل تلك الحركة هو الاساس فى نشأتها واتساعها • وعليه من الضرورى تقييم التجارب السابقة فى النضال من أجل الوحدة واستخلاص الدروس المفيدة منها •

لقد كان أول تعبير رسمى لهذه الحركة ميلاد الجامعة العربية • ولا شك ان تلك الجامعة لعبت دورا ايجابيا فى تنمية الشعور بكينونة الأمة العربية • وتطور النضال ضد الاستعمار وتتويجه فى معظم البلدان بنيل الاستقلال السياسى • وكان هذا عاملا مساعدا لكى تصبح الجامعة العربية كومنولث عربيا حقيقيا • وقد حاولت الجامعة ان تصير شيئا من هذا النوع • فميثاقها كان محاولة للتعبير عن أمانى الشعوب العربية فى مجالى

الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن الحكومات العربية لم تكن فى مستوى التعبير عن الامانى الشعبية ولا فى مستوى النضال المستقيم ضد الاستعمار فأنحصر التعاون الاقتصادى والسياسى بين دول الجامعة العربية فى اضيق الحدود وشل من فعالية ذلك الجهاز ، فاصبح بالتدريج يتضاءل أمام القضايا المشتركة التى تواجه الشعوب العربية وفى مقدمتها خطر الوجود اسرائيلى كأداة للاستعمار الحديث .

ومؤتمرات القمة التى جاءت بمبادرة الحكومات الثورية كمحاولة أخرى فى التعاون الرسمى للتعبير عن الوحدة العربية لمواجهة القضايا الجديدة لم يكن فى مقدورها فيما يبدو تخطى حدود معلومة من العمل القومى . وهذا طبيعى فمعركة المواجهة مع اسرائيل كأداة للاستعمار الحديث هى معركة المواجهة لمتطلبات الثورة الاجتماعية . ومؤتمرات القمة بحكم تباين الحكومات ليست الاداة الرسمية الصالحة للتعبير عن اهداف التغيير الاجتماعى فهى فى أحسن الحالات ـ وتحت ضغط الحركة الجماهيرية ـ يمكن أن تكون عاملا مساعدا فى بعض قضايا التضامن العربى .

وعلى النطاق الشعبى كدست الشعوب العربية فى نضالها من أجل الوحدة ذخيرة من التجارب فيها عناصر مفيدة لنضالها الراهن .

فقد مرت حركة الوحدة بتجارب مختلفة فى سوريا والعراق تتمثل فى اعلان الوحدة الفورية من أعلى فى وقت كانت تتفاوت فيه طبيعة السلطة السياسية حيث كانت تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين فى ج٠ع٠م وقادة الاجنحة الراديكالة من البرجوازية الوطنية فى كل من سوريا والعراق وتركت تلك التجربة دورسا أهمها ضرورة استناد الوحدة الى العمل الجماهيرى الواعى بأهدافها الاجتماعية وأن تكتمل بجانب العوامل الموضوعية (التحولات الاجتماعية) العوامل الذاتية وفى مقدمتها وحدة القوى الثورية داخليا ٠

وعلى ضوء تجاربنا فى الوحدة نستطيع أن نقيم آثار الفكرة التى ظل يطرحها التقدميون والقائلة بأن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية ٠

مما لا شك فيه أن الأثر الايجابى المباشر لهذه الفكرة هو اعطاء حركة الوحدة طابعها الاجتماعى المحدد الذى كانت تفتقده وبالتالى اعطاؤها المقدرة على الالتصاق بالجماهير العاملة والتأثير عليها وفتح آفاق واسعة لتطور الحركة الثورية فى انحاء الوطن العربى المختلفة ٠ وبهذا المحتوى تصير دعوة الوحدة قوة رافعة لنضال الشعوب العربية ٠

ولكن هناك آثار سلبية نجمت عن الفهم الجامد لهذه الصيغة وعدم النفاذ الى أبعادها المختلفة والقصور عن رؤية

مراحل وسطى تعبرها الثورة الاجتماعية فى سيرها من مرحلة التحولات الثورية ـ الراهنة الى مرحلة انتصار الثورة الاشتراكية على نطاق البلدان العربية . وتحت تأثير ذلك الفهم الجامد اتخذت اقسام من القوى التقدمية مواقف سلبية من قضية الوحدة العربية وبعضها اتخذ مواقف عدائية صارخة متأثرا بالاتجاهات القومية المتعصبة للبرجوازية المحلية . فانعزلت قضية الوحدة عن القوى الثورية الأساسية ولم تكن شعارا من الشعارات الاساسية فى النضال اليومى .

والآن ولكى تواصل الثورة العربية سيرها نحو آفاق جديدة فى التطور ولكى تحمى مكتسباتها الثورية الممثلة فى الانظمة التقدمية الفتية ولكى ترفع من يقظتها ومقاومتها لاشكال الاستعمار الحديث والثورة المضادة فأن قضية الوحدة العربية ذات المحتوى الاجتماعى تغدو من القضايا الثورية الملحة . أن أحساس القوى التقدمية بهذا الواجب وتصدى قادة مسئولين بين صفوفها للدفاع عنه لهو دليل على نضجه .

وستجد هذه الوحدة التعبير الرسمى عنها فى تقارب الانظمة التقدمية العربية وامكانية اتحادها . فهذه الانظمة بما انجزت وما ستنجز من تصفية للقاعدة المادية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية والمرابية كطبقات استثمارية طفيلية تزيل المعوقات الاساسية المتمثلة فى شوفينية تلك الطبقات ومطامعها التوسعية

التى كانت فى ما مضى تضر بقضية الوحدة العربية .

٣ إتحاد القوى الثورية العربية

ان وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من أجل الوحدة .

وتتم وحدة القوى الثورية خلال عملية من النضال الفكرى والعملى للتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخيا من بلد لآخر بأختلاف تطوره وكذلك بسبب نشأة الحركات الثورية فى اغلب البلدان العربية بمعزل عن بعضها البعض وعدم توفر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب .

لاحظناحتى الآن ان ما يباعد الوحدة التمسك بأشكال معينة من الوحدة والتعصب لتجارب بعينها فى النضال دون اعتبار لتفاوت درجات التطور واختلاف انواع المؤسسات السياسية ولاحظنا أيضا أن ما يقارب بين الفصائل الثورية نحو الوحدة انفتاحها على تجارب بعضها البعض والحوار بينها على أساس العلم منهجا ومرشدا ورؤيتها لتعدد أشكال التطور ووصول كل فصيلة ثورية اليه بطريقها المتمشى مع الخصائص المميزة لظروفها الاجتماعية .

باكتمال وحدة القوى الثورية تكتسب الثورة العربية أهم

شروط النجاح لصد الخطر الاستعمارى الصهيونى .

٤ الوجـــود الاســـرائيـلى

ان قضية الوجود الاسرائيلى كحصان طروادة ـ خطـر حقيقى لضرب الثورة العربية التحـررية من الداخـل . فمنذ تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحا بيد الاستعمار . فلقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثورى الـذى اعقب الحـرب العـالمية الثانية ، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قنال السويس ، واستخدمت عام ١٩٦٧ بعد فشل الردة الرجعية السياسية لوقف حركة التغيير الاجتماعى .

وبهذا يتجلى تماما الدور الذى تلعبه نيـابة عن الاسـتعمار القديم والحديث كأداة للثورة المضادة فى المنطقة .

هذا واضح من الناحية السياسية كل الوضوح ومع ذلك فقد صـاحب الغموض الفكرى هذه القضية . وهل هنـاك اساس علمى يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومى لليهود ؟.

ان مشكلة اليهود لم تنشأ فى فلسطين ولا فى العالم العربى ولكنها نشأت فى أوربا مع نشأة الرأسـمالية وتفاقمت بتفاقم الحياة فى المجتمعات الاوربية الرأسمالية . لقد نشأت الدعوة اليهودية على أساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصـالح ـ الاقتصادية للبرجوازية اليهودية ـ كرد فعل للحركة المعـادية

للسامية التى انتشرت فى أوربا فى بداية القـرن العشرين ، فالمجتمعات الرئيسية المغلقة المعـروفة بأسم « الغيتو » كـانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (ومن ارباب المال والصناعة والربا) التى كانت تستغل افراد المجموعة اليهودية بأبخس الاثمان مما يخفض تكاليف الانتاج ويجعلها فى مركز ممتاز للمنافسة . فتلك النزعة الرجعية التى لم تنشأ بدوافع قوميـة تطـورت على نفس الأسس الاقتصـادية التى استندت عليها . وبتحول الرأسـمالية الى مـرحلة الاحتكـار واحتلال اليهود مراكز فى اضخم الاحتكارات العالمية تطورت الى حركة عامة هى الصهيونية ذات المطامع الاسـتغلالية على النطاق العالمى . وحتى مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ والذى أقر أن تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية لم تكن الحـركة الصهيونية تتمسك بفلسطين ولا بنوع من الدولة يقـوم على اساس الدين اليهودى بل كان (ثيودور هرتزل) ومفكـرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية . ولقد شهدت فلسـطين هجرة اليهود اليها عام ١٨٨١ وقبلها لم يكن اليهود الا أقلية بين السكان العرب وتحت تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية الانجليزية وامريكية ايدت هاتان الدولتان فكرة الوطن اليهودى فى فلسطين واتخذ ذلك التأييد شكلا عمليا بوعد بلفـور عام ١٩١٧ وبعدها انتظم تزايد الهجـرة الى فلسـطين بتشـجيع

الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها نشاط العصابات اليهودية المسلحة فى فلسطين لطرد العرب عن أراضيهم ، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربى وانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ تجسيدا لتحالف استعمارى صهيونى فوق أرض عربية .

ان السمة الحتمية للدولة القومية هى وجود القومية نفسها ، وللقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل فى الارض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشتركواللغة الواحدة والطابع النفسى المعبر عنه فى الخطوط الرئيسية المميزة فى الثقافة الوطنية فهل يمكن الزعم بأن فلسطين هى الأرض التى نشأت عليها تلك العناصر وخلقت قومية يهودية فى يوم ما ؟ . نجد الاجابة على هذا السؤال فى رسالة لانجلز عام ١٨٥٣ بأن « اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية ، كالزراعة وغيرها ، فى معارضة مع القبائل الأخرى » (ماركس ـ انجلز رسائل مختارة ـ الطبعة الانجليزية ص ٩٦) . وليس هناك فى تاريخ اليهود ما يثبت أن اليهود فيما بعد صاروا قومية مميزة فى أرض فلسطين أو غيرها ، وقد يقول زاعم بأن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سيكمل عناصر الأمة اليهودية . غير أن هذا ينافى العلم ويعزل الارض كعنصر لتكوين الأمة عن العوامل الأخرى الاجتماعية والتاريخية

التى تكون الأمـــة • « ان اليهود المقيمين فى العالم المتمـــدن لا يشـكلون أمة فقد تمثلوا أكثر من غيرهم كما يقول كاوتســكى وبادير • لذلك لا يشكل اليهود القاطنون فى روسيا وغاليسيا أمة ، فليسوا فى هذين البلدين سوى فئة مغلقة ومعزولة• وهذا هو الرأى الثابت الذى يقول به أولئك الذين يعرفون التاريخ اليهودى يقين المعرفة • » لينين ــ من مقـــال (خـــوف التمثل القومى) •

ان التاريخ يسير الى الأمام ومنذ انهيار النظام الاقطـــاعى وانتصار الرأسمالية على النطاق العالمى اكتمل تاريخيـــا تكوين الأمم • فليس ثمة سمات مشتركة بين اليهود المقيمين فى مختلف أنحاء العالم مما يجعل منهم أمة واحدة تناضل فى ســـبيل وطن قومى •إن اليهود يعيشون فى مختلف بلـــدان العـــالم كأقليات ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التى يعيشون بينها وتحررهم هو تحرر تلك الأمم سواء من القهر القومى أو الطبقى ــ حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها • وقـــد رفض لينين الاعتراف لليهود بأستقلال ذاتى مؤكدا « ان الذين يستطيعون وحدهم دون غيرهم أن يقيموا الدنيا ويقعدوها ضد « التمثل » انما هم أولئك اليهود الرجعيون التافهون الضيقو الأفق الذين يريدون أن يرجعوا عجلة التاريخ الى الوراء •

« ولم يرتفع قط أى صوت ضد « التمثل » من جانب اليهود الذين مجدهم تاريخ العالم ، والذين قدموا للانسانية مرشدين

متقدمين فى تاريخ الديمقراطية الاشتراكية » ـ « لينين » (خوف التمثل القومى) .

وقيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود ، ان المفهوم الرجعى العنصرى الذى يعارض ذوبان اليهود فى مجتمعاتهم المختلفة التى يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ويعتبر أساسا لتمييز عنصرى جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الأوربية المتقدمة وبين اليهود القادمين من المجتمعات الآسيوية والافريقية المتخلفة وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة أخرى .

« ان قومية اليهود الوهمية هى قومية التاجر ، قومية رجل الأعمال ـ ماركس ـ (المسألة اليهودية). والفئات العليا المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالى هى التى تسيطر على اسرائيل ومصالحها الاستعمارية هى الأساس المادى لسياستها العنصرية العدوانية .

واذا كانت مشكلة اليهود قد حلت فى اطار الثورة الاشتراكية فهل هناك امكانية للتغيير الاجتماعى فى اسرائيل من الباطن ؟ ان تصور مثل هذا الحل وهمى لا يأخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة التى أدت لقيام دولة اسرائيل وهى تفتقد السمة الاساسية للدولة الوطنية . فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اغتصاب مسلح وهى لا تعترف بحدود معينة وتبنى

سياستها على أساس المطامع التوسعية فى الوطن العربى ، وشعارها « ليس لليهود أرض محدودة لاقامتهم » ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين له خصائصه المشتركة ، فاتساع الغزو لأراضى الغير مع اتساع الهجرة يجعل من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعمارى والعنصرى وخليط من سكان لا تربط بينهم روابط قومية ، ويكشف الوضع الاقتصادى لاسرائيل طفيلية وجودها كدولة ليست لها مقوماتها الوطنية .

تعتمد اسرائيل على اقتصاد غير منتج أساسه الخدمات والبناء اللذان يستوعبان ٦٧٪ من الناتج القومى ويشغلان ٦٠٪ من القوى العاملة ـ تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجى . ففى غضون ١٩٥١ ـ ١٩٦٠ دخل اسرائيل حوالى ثلاثة آلاف مليون دولار ولم تساهم المدخرات المحلية بشىء يستحق الذكر فى تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها . ان طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى فى الطابع العسكرى للحياة فيها وسيطرته التامة على الحياة المدنية بحيث يصبح سكانها من اليهود القادرين على حمل السلاح ، جيش احتلال قائم مستعد فى أى وقت .

ان الحديث عن التغيير الاجتماعى فى اسرائيل حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخيا ، حديث ينافى علم الثورة . ان الشعارات الزائفة التى تزعم امكانية تغيير اشتراكى فى الوطن القومى لبنى اسرائيل « ليست الا شعارا للمصالح الرجعية الصهيونية » . وعلى أساس هذه الحقائق

الواضحة والتى تدحض مزاعم الصهيونية حول وطن قومى لليهود فى فلسطين فأن القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٧ •

والتجربة العلمية أيضا أثبتت خطأ الافتراضات التى بررت التقسيم واعتباره حلا لتحقيق التعايش السلمى بين الأقليات اليهودية والعرب فى فلسطين •

ان الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه الآن حقيقة الوجود الاسرائيلى كتجسيد للتحالف الاستعمارى الصهيونى غير الشرعى فى المنطقة والموجه فى الأساس لضرب الحركة الثورية والتقدمية فى المنطقة العربية ونقطة انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الافريقية •

ان اعادة النظر فى قرار ١٩٤٧ يجلى الكثير من الضباب الفكرى الذى أحاط بهذه القضية مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل فى ازالة الوجود الاسرائيلى الطفيلى •

ان قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون وأقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعمارى على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها هى فى محتواها قضية صراع طبقى بين الاستعمار الحديث بكل أدواته العسكرية والرجعية فى المنطقة وليست قضية نزاع دينى أو عنصرى • وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الانظمة التقدمية وتتطور حركة

النضال الثورى فى العالم العربى عامة وفلسطين خاصة .

ان قيام الدولة العربية الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذى نشأ منذ عام ١٩٤٨ . داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون عربا وأقلية يهودية حقوقهم الكاملة ، وبكامل حقوقها المشروعة فى السيادة تصفى آثار الاضطهاد الصهيونى الاستعمارى وفى مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية . فعلى أساس التحديد الواضح لما هو المواطن الفلسطينى تجرى اعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين . أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى فالدولة العربية الفلسطينية هى التى تحدد مصيرهم .

٥ دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة فى الاقسام منها التى وصلت السلطة .

وقد قامت تلك العناصر باحداث تحولات ديمقراطية عميقة أستهدفت تصفية رأس المال الاجنبى والقواعد الاجتماعية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة مع اقصائها من مراكز السلطة . كما انها وفى أقسام منها أجرت تحولات لبناء القاعدة الاشتراكية ورسمت طريق الاشتراكية كهدف وان كان فى

حديثهم عن الاشتراكية بعض الغموض النظرى ويحـوى مفاهيم غير علمية حول الاشتراكية .

وقد قيمنا تلك التجارب على اختلاف مسـتوياتها فى كل من ج.ع.م والجزائر وسوريا ، تقييما ايجابيا فى حدود اجراءاتها لاكمال الثورة الديمقراطية ومواقفها الجريئة ضد الاستعمار . ولا زال موقفنا هو دعم الانظمة التقدمية فى تلك البلـدان فى وجه الردة الرجعية التى يقف وراءها الاستعمار الحديث .

وفى سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغى علينـا أن نجيب على السؤال : فى أى اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين ؟ فهذه التجربة لحداثتها اختلفت وتختلف حولها التقـديرات . فهناك التقديرات اليمينية التى تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفيا للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعى . وهنالك تقـديرات يسارية تخفضها الى مسـتوى حركة البرجـوازية ، صغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها .

ولكيلا نقع فى خطأ التقديرات الذاتية أو نتزلق فى تعصبات الجمود العقائدى من المهم أن نستند فى تقييمنا لتلك العناصر وتجربتها الحالية فى الثورة العربية الى الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة فى الظروف التاريخية الراهنة .

« ان جميـع الأمم سـتصل الى الاشـتراكية ، هـذا أمر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صـورة واحـدة : فستحمل كل منها أمرا تنفرد به فى هـذا الشـكل أو ذلك من

أشكال الديمقراطية . فى هذا المظهر أو ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا ، وفى سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة الى الاشتراكية ـ لينين (من مقال بصدد الهزء بالماركسية) .

لقد رأينا امكانية تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الرأسمالى والدور الذى يمكن أن يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير فى هذا الطريق وقد تكونت أفكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية فى ميدانى النشاط العملى والنظرى .

وطريق التطور غير الرأسمالى تنبأ به علميا لينين كأمكانية لتطور الشعوب المتخلفة اقتصاديا نحو الاشتراكية عن طريق عدد من المراحل الوسطية تنجز فيها مهام الثورة الديمقراطية وبعض مهام الثورة الاشتراكية .

ففى تقرير حول المستعمرات الروسية السابقة قال لينين :ـ

« لقد طرحت المسألة بالشكل التالى : هل يمكننا أن نعتبر التأكيد القائل بان المرحلة الرأسمالية فى تطور الاقتصاد الوطنى محتومة بالنسبة للشعوب المتخلفة التى تتحرر الآن والتى نلاحظ فى أوساطها بعد الحرب حركة فى اتجاه التقدم هو تأكيد صحيح ؟ وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبيا . فاذا قامت البروليتاريا الثورية الظافرة بدعاية منتظمة بين هذه الشعوب واذا ما ساعدتها الحكومات السوفيتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها ، عندئذ يصبح من غير الصحيح التأكيد بأن مرحلة

التطور الرأسمالى هى مرحلة محتومة بالنسبة للامم المتأخرة » .
ويضيف لينين انه « يتوجب على الشيوعية الأممية أن تقرر وأن تثبت نظريا انه بمساعدة البروليتاريا فى البلدان المتقدمة يمكن للبلدان المتأخرة أن تنتقل للنظام السوفيتى والى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متخطية مرحلة التطور الرأسمالى . »
(المؤتمر الثانى للاممية الشيوعية ١٩٢٠) .

فاذا كانت هذه الامكانية قد توفرت فى عهد لينين فهل من شك فى انها تصبح أكثر تفتحا اليوم وقد خرجت الاشتراكية عن نطاق البلد الواحد وأصبحت نظاما عالميا ينافس النظام الرأسمالى العالمى فى ميدان انتاج الخيرات المادية وله القدرة على مساعدة حركات التحرر والتقدم الاجتماعى ؟

ان تخطى الثورة فى بلد معين لمرحلة تاريخية معينة لا يحمل نفيا لقوانين التطور الاجتماعى ذلك أولا لأن مراحل التطور الاجتماعى قد اكتملت تاريخيا وثانيا لأن سير التاريخ هو سير تقدمى فكل نظام اجتماعى كان تقدميا بالمقارنة مع النظام الذى سبقه . ومن الممكن بعد أن اتضح خط التطور التاريخى أن يتجاوز مجتمع معين التتابع التقليدى الى الأمام ولكن من غير الممكن أن يعود المجتمع الى مرحلة تاريخية فاتها ، أى من الرأسمالية الى الاقطاع مثلا .

ولقد رأى ماركس حتى فى وقت كانت فيه الثورات البرجوازية فى عنفوانها وتواصل انتصاراتها فى اوربا امكانية تطور الثورة على الملكية الاقطاعية والحكم المطلق فى المانيا الى

ثورة اشتراكية متخطية مرحلة الرأسمالية ـ فقد جاء فى الفصل الرابع من البيان الشيوعى : « ان الشيوعيين يوجهون اهتمامهم الى ألمانيا أساسا لأن ذلك القطر فى عشية ثورة برجوازية ستجرى فى ظروف من المدنية الأوروبية أكثر تقدما من ظروف انجلترا فى القرن السابع عشر وفرنسا فى القرن الثامن عشر ، ولأن الثورة البرجوازية فى ألمانيا لن تكون سوى فاتحة للثورة البروليتارية » .

وقد طور فكرته باشتراطه استناد البروليتاريا فى الثورة على حركة الفلاحين « كل المسألة فى المانيا تعتمد على دعم الثورة البروليتاريا بنسخة ثانية من حرب الفلاحين . » (من رسالة لانجلز عام ١٨٥٦) .

واستنادا الى فكرة ماركس صاغ لينين نظرية تطور الثورة البرجوازية الى ثورة اشتراكية خائضا نضالا فكريا حادا ضد المناشفة الذين كانوا يفصلون بشكل ميكانيكى بين الثورتين زاعمين بأن قوانين التطور الاجتماعى تقتضى ضرورة انتصار الثورة الديمقراطية بزعامة البرجوازية وحكمها الى ان تتطور الرأسمالية وتنضج شروط الثورة الاشتراكية بزعامة البروليتاريا .

وكان لينين يرى من وجهة نظر التطور التاريخى ان النظام الرأسمالى العالمى كله قد نضج للانتقال للاشتراكية ولن تحول

دون هذا الانتقال ظروف التخلف النسبى للشرق . ومن وجهة نظر التطور الداخلى كان يرى ان الطبقة العاملة قد نشأت فى روسيا (وغيرها من البلاد التى لازالت تعيش عشية الثورةالمعادية للاقطاع) وأن هذه الطبقة قد كونت حزبها السياسى ولها مصلحة فى الثورة الديمقراطية البرجوازية أكثر من البرجوازية نفسها وانها تستطيع أن تعبىء حولها الجماهير العريضة من العاملين وخاصة الفلاحين وتقود الثورة البرجوازية منتزعة حقوقها السياسية ـ دون منحة من البرجوازية ـ التى ستمكنها من قيادة الثورة الى النهاية .

وحسب نظرية لينين فأن هذا النمط الجديد للثورة الديمقراطية البرجوازية التى تقودها الطبقة العاملة يفضى الى نوع جديد من السلطة هو دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية التى ستقوم بأحداث اصلاحات فى مصلحة هذه الطبقات ومن خلالها تقوم الطبقة العاملة بالانتقال بالثورة الى قسمها الثانى ـ الاشتراكى ـ وهكذا فأن تحقيق المهام الديمقراطية الاشتراكية لا يتخذ بالضرورة شكل ثورتين منفصلتين وانما يتم فى عملية ثورية واحدة ذات مرحلتين . وان بعض مهام التطور الاشتراكى يمكن ان تتحقق فى المرحلة الأولى أى المرحلة الديمقراطية من الثورة .

وقد حملت التجربة التاريخية الظفر لنظرية لينين ، فتحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها اللينينى تم الانتقال بالثورة

البرجوازية الى ثورة اشتراكية دون أن تدوم سيطرة البرجوازية أكثر من شهور • وفى بلدان أوربا الشرقيه وآسـيا امكن الانتقال دون فترة حكم للبرجوازية اطلاقا •

وهكذا فأن الثورة الديمقراطية (البرجوازية بالمفهـوم التقليدى) تكتسب آفاق جديدة بفضل الانتصارات التاريخية للطبقة العاملة •

وفى عصرنا حيث تصير الاشتراكية هى العـامل الحاسم للتطور وحيث يضـعف الاسـتعمار ويتفتت نظام الحكم الاستعمارى فأن الثورة الوطنية فى المستعمرات السابقة التى تنفصل عن الجبهة الاستعمارية تصير جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية وتتمازج من كل الجـوانب مهام الثـورة الديمقـراطية بمهام الثورة الاجتماعية •

ان طريق التطور غير الرأسالى هـو الشـكل الملائم لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية دون انقطاع فى الثورة الاجتماعية كما كان يحدث سابقا حين لم يكن من افق للثورة البرجوازية غير المرور فى طريق التطور الرأسمالى وبالطبع فان المراحل الوسطى التى يمر بها هذا الطريق يمكن أن تختصر اذا وجدت الطبقة العاملة ظروفا مواتية لبسط قيـادتها ، وبغير ذلك ، أى فى حالة قيادة الديمقراطيين الثوريين فأن عمليـة التطور قد تتضمن عدة مراحل من التطور السياسى والاقتصادى والاجتمـاعى تحل خلالها بالتدريج مشاكل السلطة السـياسية

وطابعها الطبقى وقضايا التحول التدريجى الاجتماعى والتربية الايدولوجية للشعب • وقد أثرت فى هذا التحول تأثيرا ايجابيا فى عدة عوامل أهمها حتمية الحل الاشتراكى لتصفية التخلف الاقتصادى والاجتماعى للبلدان حديثة الاستقلال • وطريق التطور الرأسمالى المرتبط ببقاء تلك البلدان فى دائرة الاستغلال الاستعمارى وبانخفاض مستوى القوى المنتجة ومستوى الصناعة والتكنيك ، وبضعف الطبقات الرأسمالية المحلية وبعجزها عن التنمية المستقلة لاقتصاد البلاد هو طريق عاجز عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية التى تحققت فى فترة الرأسمالية الحرة فى اوربا • وليس ثمة طريق آخر لتطور هذه البلدان سوى الطريق غير الرأسمالى الذى يستطيع (بتأميم رؤوس الاموال الاجنبية ووضع مصادر الثروة القومية بيد الدولة الخ •• وتصفية الاقطاع وتطوير الزراعة على أساس التعاون والانتاج الكبير) ان يوفر شروط الثورة الصناعية والزراعية وهكذا يقضى على العلاقات المتخلفة لما قبل الرأسمالية • ويبدأ تجديد الحياة على أساس التقدم ، وتتوفر امكانيات السير فى الطريق غير الرأسمالى بالعون المخلص للبلدان الاشتراكية فى ميدان التصنيع وخلق شروط افضل فى التجارة والتعاون الاقتصادى فى المجال الدولى •

والطريق غير الرأسمالى ليس خاليا من الصراع الطبقى • فالاصلاحات الديمقراطية تتم خلال صراع عنيف ضد طبقة

الملاك الاقطاعيين وكبار الرآسماليين مما يدفع بالعنـــــاصر الديمقراطية القائدة الى الاستناد على جماهير العاملين والفلاحين واتحاد التدابير الثوريه التى تغير من طبيعتها المترددة وتقـــربها سياسيا الى مواقع الطبقة العامله • وتعكس ذلك تجربه ج•م•ع ففى المراحل الاولى حيث لم تنتقل الثورة الى احداث تعييرات جدرية فى العلاقات القديمه اتخذت موقفا سلبيا من الصراع الطبقى (ان الاتحاد القومى هو الوسيلة التى ستتيح لنا بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى دون اراقة دماء دون حرب بين الطبقـــات ولكن بالمحبة والاخاء) ــ (مـــن خطاب ناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٩) • وبعد التحولات التى اعقبت قـــرارات يوليو ١٩٦١ وتوجيه ضربات شديدة للملكية الرأسمالية الكبيرة بدأ الاتجاه الطبقى يزداد وضوحا وقد عبر الرئيس ناصر عنه بقوله فى ميثاق العمل القومى : أن صراع الطبقات محتم ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن أن يضـــمن لهـــذا الصراع مخرج سليم اذا لم ينتزع السلاح الاقتصادى والسياسى من يد الرجعيـــة • وفى مجال التنظيم السياسى وجد هـــذا الاتجـــاه التعبير عنه فى تكوين الاتحاد اشتراكى كتحالف لقوى الشعب العامل فى مواجهة الاقطـــاعيين والرأســـمائيين • وبعد الخطـــة الخمسية واتساع استثمارات ــ الدولة فى الانتاج الصـــناعى والزراعى حتى بلغت ٩٤٪ وحيث اصبح من الضرورى اقتناع الجماهير بالتضحية وتعبئتها فى الانتاج ومحاربة العنـــاصر

لطفيلية التى تنتفع بالقطاع العام على حساب الشعب وتعبئة كل قوى الثورة لمقابلة الضغوط الاقتصادية والسياسية والاستعمارية برزت الحاجة الى وجود التنظيم السياسى الطليعى القادر على تعبئة الجماهير وتعليمها التنظيم وتقديم القيادة السليمة لها .

ان وضع السلطة فى ايدى العاملين والعناصر المخلصة حقا للاشتراكية يشكل شرطا ضروريا لتقدم الثورة وحمايتها . ولقد طرح ميثاق العمل الوطنى لـ ج .ع.م هذه القضية بصورة ايجابية عندما نص على تخصيص ٥٠٪ من مقاعد مجلس الأمة والمجالس المحلية للعمال والفلاحين ولكن التعريف غير العلمى للعامل والفلاح سمح بتسلل كثير من أعداء الاشتراكية والثورة الى تلك المؤسسات .

لقد اضافت احداث التاسع والعاشر من يونيو تأكيدا جديدا بأن الجماهير هى القوى الاساسية لحماية الثورة وفى مواجهة الاستعمار والرجعية . وقد أصبح التعبير عن هذه الحقيقة بالاستناد الى الجماهير وتدريب وتنظيم طلائعها فى حزب ثورى حاجة ملحة يقتضيها تطوير الثورة . ولقد كشفت احداث النكسة العسكرية للجمهورية العربية المتحدة المخاطر الجسيمة التى ترتبت على غياب حزب من هذا النوع حين تسللت العناصر الخائنة الى أجهزة الدولة والقوات المسلحة ومراكز القيادة فى المنظمات السياسية والنقابية والاقتصادية ،

كما كشفت أيضا أهمية توسيع الديمقراطية الثورية انطلاقا من قاعدة الديمقراطية لكل المخلصين للاشتراكية ولا حرية لاعدائها ، وعدم احتكار العمل الثورى لفئة من القوى الثورية .

ان تجربة الديمقراطيين الثوريين فى التصدى لقيادة الثورة الاجتماعية تعكس محتوى العصر كعصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمى واتساع التأثير العالمى لحركة الطبقة العاملة ونفوذ الاشتراكية العلمية . فهى اذن تحمل فى طياتها عنصر الوعى والثورية ولها امكانيات باطنة تدفعها الى مواكبة التطور فى السير اللاحق للثورة الاجتماعية.

ولا يقلل من شأن هذه التجربة ما تتعرض له من نكسات فمقابل الثمن الغالى الذى تدفعه فيها تكتسب من الخبر وتتعلم من الدروس ما يفيد تقدمها .

ولقد أكدت تجربة النكسة الأخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العلمية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعى بغية تطور الثورة وقيادتها فى أكثر الظروف تعقيدا وهذا هو الجانب الأكثر تعقيدا فى العمل الثورى وتصل اليه الاقسام المختلفة من العناصر الديمقراطية الثورية بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء .

ولقد طرحت ايضا قضية اساسية من قضايا التطور الاشتراكى وهى قضية الأممية وضرورة استناد الثورة على العون المادى والادبى للطبقة العاملة ووليدها النظام الاشتراكى

العالمى وعلى تجربته الثورية الغنية فى النضال من أجـــل الاشـــتراكية .

ان انحسار التعصب ازاء الماركسية واقتراب العنـــاصر الديمقراطية الثورية اليها واتساع عددية ونوعية الطبقة العاملة وانبعاث الضرورة لتطوير الثورة فى الريف استنادا الى الفـلاحين الفقراء تساعدالثورةالاجتماعية علىالتقدم المطرد فى طريقالانتقال الاشتراكى وتهىء الشروط اللازمة لقيادة الطبقة العاملة وحزبها المسلح بالنظرية الماركسية فى مرحلة البناء الاشتراكى .

ان تجربة العناصر الديمقراطية الثورية القائدة فى البلدان ذات الانظمة التقدمية تجربة ذاتية ملائمة لتطور تلك البلدان ولكنها فى ذات الوقت تعكس سمة موضوعية للثورة الاجتماعية فى العالم العربى تتسم بأتسام قاعدة القوى الاجتماعية الراغبة فى تطوير الثورة على أساس الاشتراكية ولتلك التجربة آثارها الايجابية على تنمية الحركة الاشتراكية فى البلدان العربية .

٦ ـ اتساع الفكر الاشتراكى فى السودان

ان انعكاس هذه الظاهرة فى السودان ـ أى بروز الدور ـ الايجابى للديمقراطيين الثوريين فى حركة النضال من أجـــل الاشتراكية قد ارتفع شانه تحت تأثير التجـربة المصرية . وقد ادى هذا الى اتساع قطاع الحركة الداعية للاشـــتراكية فى السودان خارج محيط نفوذ الحـزب الشـيوعى وتأثير أفكار الماركسية الشاملة وحدها وانجازات النظام الاشتراكى العالمى .

وقد قربت الى الاشتراكية قـوى اجتمـاعية كانت تحجم عنها بسبب ما احاط بالاشتراكية من تشويش الدعايات الاستعمارية والرجعية السامة .

ان الظروف الخاصة بالحركة الاشتراكية فى الســـودان واهمها وجود الحزب الشيوعى كرائد ومركز ثورى لها وثباتها فى الدفاع عن روابط النضـــال المشـترك مع الشـــعب المصرى جعلت فى مقدرتها استيعاب الاتجاه الجديد وصيرورته عامل وحدة لا عامل انقسام أو استقطاب داخل القوى الثورية كما حدث فى البلدان العربية .

صحيح هناك أقسام أخـذت أيضا تدعو للاشـتراكية بتأثير ج.ع.م ولكن من مواقع مختلفة تتمثل اساسا فى صـنفين : صنف يمثل فى الأصل عناصر ذات تطلعـات برجـوازية وهى العناصر المتبقية والمرتبطة قديما بفكـرة القـومية العربية على صورتها القديمة وتسعى لاحتلال مواقع رأسمالية فى الاقتصاد الوطنى فلا تخـرج دعوتهـا للاشتراكية عن مجـرد التزييف . وصنف آخر من بين البرجوازية الصغيرة يحاول عزل هـــذه الدعوة عن الحركة الجماهيرية على اساس مواقف معـــادية للحزب الشيوعى -- ولكن للظروف المشار اليها والتى تتميز بعمق الحركة الاشتراكية وثباتها لم تترك الفرصـــة لتلك التنظيمات لكى تنجح فى اكتساب قواعد شعبية وخاصـة بين القوى الاجتماعية الرئيسية (العمال والمزارعين) لم تنجح فى

خلق مراكز جديدة للدعوة للاشتراكية • ومع ذلك فالوحدة بين القوى الجادة فى دعوتها للاشتراكية لم تتخذ شكل الدمج بينها فى تنظيم واحد • والتباين بين المواقع الفكرية والجذور الاجتماعية لمختلف اقسام القوى الاشتراكية يفرض مستويات مختلفة من التنظيم : فهناك مستوى الحزب الطليعى القائم على وحدة الفكر والارادة والعمل والمعبر عن الدور القيادى للطبقة العاملة • وهناك القوى الاشتراكية التى ناضلت تاريخيا بجانب الحزب الشيوعى وليس لها تحفظات حول نظرية الاشتراكية ، وهناك ايضا القوى الاشتراكية التى رغم انطلاقها من مواقع ايجابية ولكنها لا تمتلك الوضوح الكافى حول الايدولوجية الاشتراكية • ولابد من اختلاف مستويات التنظيم لتستطيع كل قوى ان تتطور فى حدود امكانياتها وترتقى بالتدريج الى مواقع الماركسية اللينينية •

ان فكرة الدمج بين الحزب الشيوعى والقوى الاشتراكية الاخرى لا تعنى سوى تذويب الحزب أى اغراق دور الطبقة العاملة بين تيارات البرجوازية الصغيرة وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة السياسية المجربة •

ان أهم ما يميز حزب الطليعة هو نظرية الاشتراكية القائمة على الوضوح العلمى حول القوانين الأساسية للتطور الاجتماعى • ولقد برهنت تلك النظرية على قدرتها واهميتها لقيادة الثورات الاجتماعية الى الظفر ، وهذا ينطبق على

الثورات الاشتراكية والديمقراطية على السواء • وما بروز وتطور الاحـزاب الشـيوعية فى مناطق التحـرر الوطنى الا دليلا على الضرورة الاجتمـاعية لوجـودها • وحتى فى البـلدان التى استطاعت قوى ثورية أخـرى من الديمقـراطيين مثلا أن تشرع بالخطوات الاولى للثورة تواجه هذه القوى قضية الحـزب الطليعى بوصفه الطريق لتنمية القوى الثورية ولا طريق سواه •

وقد كان من الضرورى ان تتخذ تلك القضية ـ وحـدة القوى الاشتراكية فى السودان ـ اشكالا بعينها :ـ

١ ـ ضرورة وجود الحزب الشيوعى وتدعيم نفوذه كمركز للقوى الثورية والاحتياج لتأمين تطـور الثورة على أسـاس التطبيق المبدع للنظرية الماركسية •

٢ ـ الحاجة الى تجميع القوى الشـعبية الراغبة فى التغيير الاجتماعى على اساس الاشتراكية فى تنظيم جماهـيرى يضـم كافة القوى التى لا تشلها تعصبات ازاء العمل الثورى •

٣ ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية التى تقـدم البديل للنظام الرجعى القائم وتفتح طريق التطور غير الرأسمالى للبلاد •

٧ تغييرات داخل حركة التحرر الوطنى العالمية

ومنطقة التحرر الوطنى التى تشـكل الجـزء الاكبر من العالم والتى ظلت زمنـا طـويلا متخلفة ومسـتودعا للدول الرأسمالية الكبرى شهدت فى العشر سنوات الأخيرة حـركة

تغيير عميقة • لقد اتسعت الحركة الوطنية التى فجرتها ثورة اكتوبر الاشتراكية من ثورات وانتفاضات متفرقة الى حركة عالمية واسعة النطاق كان نتيجتها نهاية نظام السيطرة الاستعمارية المباشرة على آسيا وافريقية ولم يبق من سكان العالم تحت الحكم الاستعمارى المباشر غير ٣٢ مليونا •

وسارت الحركة المعادية للاستعمار فى بعض البلدان المستقلة نحو مراحل جديدة فى التطور والنضال ضد اشكال الاستعمار الحديث كما هو الحال فى مصر والجزائر •• الخ •• وتتسم حركة التحرر الوطنى أكثر فأكثر بطابع التغيير الاجتماعى ، فهى لا تقف عند حد الاستقلال السياسى وانما تذهب بعده الى تصفية جذور السيطرة الاستعمارية الاقتصادية وتسلك طرقا جديدة فى التنمية الاقتصادية وتغير الاوضاع الاجتماعية •

ان هذه الحركة الواسعة التى تشمل أكثر من ثلثى سكان العالم تسهم فى تغيير وجه الكرة الأرضية بقضائها على نظام الحكم الاستعمارى ولذا فهى تأتى من حيث الاهمية التاريخية بعد انتصار الاشتراكية فى ثلث العالم ، وهى نفسها كما حدث فى أقسام منها تتحول وتدخل مرحلة الثورة الاشتراكية •

تبع انتصار الثورة الصينية ونيل الهند واندونسيا استقلالهما تحرر عدد كبير من بلدان آسيا وافريقيا وبرزت هذه المجموعة من الدول كقوة جديدة تؤثر على مجرى

الأحداث فى العالم وتدفع حركة التحرر الوطنى فى البلدان الاخرى التى لم تكن قد نالت استقلالها بعد ، وتلعب دورها فى محاربة الاستعمار والدفاع عن السلم العالمى • وقد اكتسب مؤتمر باندونق اهميته من نجاحه فى تجميع تلك البلدان حول المبادىء الخمسة المشهورة التى أصبحت أساسا للعلاقات الدولية القائمة على التعايش السلمى والاحترام ـ لسيادة الدول والتعاون على اساس التكافؤ وتأثيرها الفعال على المنظمات العالمية وفى مقدمتها هيئة الأمم • وأصبحت تلك الدول ـ تشكل ما عرف بمجموعة الحياد الايجابى •

ان ظاهرة الحياد الايجابى كانت ولا تزال عاملا هاما فى النضال ضد الاستعمار وفى صف السلم والتحرر • وبالطبع لم تلتزم كل الدول التى حضرت مؤتمر باندونق بموقف الحياد الايجابى الحق: تعادى الاستعمار وتصادق الدول الاشتراكية وتدخل معها فى علاقات مثمرة • غير أن هذا لا يقلل من قيمة المؤتمر ولا من دور الدول التى التزمت بالميثاق وظلت تعمل على الصعيد العالمى مما اضعف نفوذ الاستعمار وتحكمه وخفف من حدة التوتر الدولى• ومع تطور النضال ضد الاستعمار تطور مفهوم الحياد واصبح يحمل مضمون التصفية لأشكال الاستعمار الحديث واتخاذ خطوات أكثر أثرا مما مضى تجاه قضايا التطور الاجتماعى الملحة داخليا وتجاه خط الاستعمار فى التجارة الدولية واساليبة الجديدة فى تصدير الثورات المضادة • وهذه

السياسية تنبع من الاحتياج الدائم لمقابلة خطط الاستعمار الحديث وتعبر عن دخول حركة التحرر الوطنى مرحلة التغيير الاجتماعى • فأنه لم يعد من الممكن الحديث عن حياد بين معسكرين متساويين فى طبيعتهما • فالمعسكر الاستعمارى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية يسعى لوقف الثورة الاجتماعية ويصدر الثورات المضادة ويبقى التبعية الاستعمارية • ولذا فأن الحياد بمعنى المساواة بين النظامين الاشتراكى والاستعمارى يعبر عن تردد البرجوازية الوطنية التى تخاف من التطورات التى جرت فى المنطقة ومن التحول نحو الاشتراكية، ان المفهوم الايجابى للحياد والذى ينسجم مع مصلحة الشعوب فى صد أشكال الاستعمار الحديث ودفع الثورة الاجتماعية يتضمن عدم عزل البلدان حديثة الاستقلال عن النظام الاشتراكى ولكنه فى نفس الوقت لا يعنى دمج تلك البلدان فى منظومة الدول الاشتراكية ومشاريعها المشتركة اذ لا بد من اعتبار التفاوت فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

ومن الناحية الموضوعية فحركة التحرر الوطنى والبلدان حديثة الاستقلال جزء من عملية التطور الثورى العالمية التى يأتى فى مقدمتها النظام الاشتراكى • والحلف بين المعسكر الاشتراكى وحركة التحرر العالمية قائم على أساس المصالح الحيوية المشتركة فى النضال ضد الامبريالية والاستعمار • والنظام الاشتراكى التزاما بواجبه الأممى يقدم للشعوب

المساعدات لتوطيد استقلالها والدفاع عن سيادتها الوطنية وصد الثورة المضادة . والبلدان حديثة الاستقلال تتحد معه فى النضال من أجل السلم وتتعاون معه فى مجال وضع الاسس الجديدة للعلاقات الدولية فى الاقتصاد والتجارة والقضاء على الاستغلال .

ان استخدام سلاح الاستقلال السياسى للتخلص من اشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة يفتح أمام البلدان حديثة الاستقلال آفاقا واسعة للتطور والقضاء على التخلف ـ جاء فى احصائيات الأمم المتحدة ان معدل الزيادة السنوى فى الانتاج القومى فى البلدان حديثة الاستقلال ارتفع عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية من ١٪ الى ٤ ٪ كما زاد الانتاج الصناعى بمعدل ٧٪ وانتاج الصناعات الثقيلة والمعادن بمعدل ٩٪ سنويا ولكن الشعوب وهى تتطلع لجنى ثمار الاستقلال تتحسس طريقها للقيام بالتنمية الاقتصادية تواجه اساليب الاستعمار الحديث .

٨ ـ فى مواجهة الاستعمار

بعد انهيار الحكم الاستعمارى المباشر يلجأ الاستعمار لأشكال وأساليب جديدة لاستمرار نفوذه وتغلغله الاقتصادى عن طريق المعونات والقروض واستثمارات الاحتكارات الكبيرة . ومراكز النفوذ الاستعمارى فى اكثرية تلك البلدان مازالت قوية ، وعمل الاستعمار خصوصا الامريكى على تزايد نفوذه خلال العشرين سنة الماضية . فبلغ مجموع الاستثمارات من

أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ أرقاما عالية ، أمريكا استثمرت ٣٣ ألف مليون دولار وبريطانيا ٧ ألف مليون جنيه استرلينى والمانيا الغربية .. الخ هذا عدا استثمارات البنك الدولى وغيره من المؤسسات الاحتكارية العالمية . وتستحوذ امريكا وحدها كل عام على ارباح وفوائد تبلغ ٢/٦ الف مليون دولار (فى امريكا الجنوبية كانت ارباحها عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٤ ما جملته ٣٢٧٦ مليون دولار مقابل رأسمال قدره ٦٦٢ مليون) .

وفى مواجهة الحركة الوطنية والثورة فى البلدان الحديثة الاستقلال تتكتل الاحتكارات الاستعمارية وتتعاون حكوماتها فى منظمات ضخمة (كونسورتيوم) لتصدير رأس المال والسيطرة على المواد الخام الرئيسية ومثال ذلك اتحاد التعدين فى كاتنقا (الذى دبر المؤامرة الكبرى على الكونغو وما زال يدبر العدوان بواسطة المرتزقة) واتحادات احتكارات فى آسيا وفى جنوب افريقيا وروديسيا الخ .. وقيام السوق الاوربية المشتركة بوصفها اداة لاستيعاب منتجات عديد من بلدان آسيا وافريقيا وضع شروط تجارية مجحفة وتغطية ذلك ببعض القروض التى تقيد تلك البلدان باستثمار الاحتكار .

وقد تمكنت دول تلك السوق أن تعقد اتفاقيات العضوية بالانتساب مع ١٨ بلدا افريقيا عام ١٩٦٣ .

وخوفا من انتصار الحركة الثورية وخطر التأميم تفرض

الحكومات الاستعمارية على البلدان حديثة الاستقلال اتفاقيات خاصة وشروطا ضد التأميم وتؤدى تلك الاتفاقيات وغيرها من وسائل الضغط والتوجيه الى سير اقتصاد تلك البلدان فى اتجاه التنمية الرأسمالية • ونجحت الولايات المتحدة والبنك الدولى فى فرض تلك الاتفاقيات (لضمان الاستثمار) على ١٧ بلدا منها السودان •

ان التغلغل الاقتصادى وتزايد رأس المال الأجنبى فى البلدان حديثة الاستقلال يعوق التطور الاقتصادى ولايساعد على التنمية الصناعية • أن أكثر من ٦٠٪ من رؤوس الاموال الاجنبية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تستخدم فى الزراعة واستخراج المواد الخام المعدنية وتذهب ٢٠٪ لانشاء الصناعات التحويلية (تحضير المواد الخام والمنتجات الزراعية)• بينما تستثمر ٥٪ فقط فى الصناعات الثقيلة • هذا بالطبع يؤدى الى استمرار النفوذ ـ الاستعمارى فى اقتصاد تلك البلدان • وما زالت الصادرات من البن والسكر والبترول نصف قيمة صادرات امريكا الجنوبية كلها • و٨٠٪ من صادرات افريقيا والشرق الاوسط تتوقف على عشرة انواع من المواد الخام ، البترول ـ القطن ـ النحاس الذهب ـ الخ ••

وهدف الاستعمار الحديث هو ابقاء البلدان حديثة الاستقلال ضمن نطاق النظام الرأسمالى العالمى الذى تهيمن عليه الاحتكارات الكبيرة • وذلك بتسييرها فى طريق التنمية

الرأسمالية • وعلى هـذا الطريق يجـرى النمو فى بعض اقسام الاقتصاد فى الزراعة والصناعات الصـغيرة ويزداد رأس المـال التجارى ، فتنمو ثروات بعض اقسام السـكان (البرجوازية) على حساب الجماهير الشعبية وانخفـاض مسـتوى معيشـتها ويدخل بعض رأس المال الاجنبى للبـلاد فى شكل شركات مع تلك الاقسام • ان ذلك ينمى البرجوازية المحلية ذات المصلحة فى سلوك طريق الرأسمالية وبذلك يخلق نفوذ الاستعمار الحديث قاعدة اجتماعية ترتبط به أوسع من تلك التى كان يستند اليها الاستعمار القديم وهكذا يستميل اليه جزءا من قوات الجبهة الوطنية •

وتعمل هده القوى الاجتماعيه على ان تسير التنمية الرأسمالية على أساس القطاع الخاص فتشن الهجوم على مؤسسات الدولة الانتاجية ـ القطاع العام ـ مسـتغلة المتـاعب التى تواجهها لتحويلها للقطاع الخاص بحجة مقـدرته على انجاحها • والحملة التى تشـنها البرجـوازية المحلية فى السـودان ومن ورائها الاستعمار الحديث على مشروع الجزيرة بحجـة أن التدهـور الذى يعانيه هو نتيجة لعدم وجـود طبقة وسطى مقتـدرة بين المزارعين مثال واضح لاساليب واهداف الاستعمار الحديث •

بالاسـتناد الى كوادر الدولة من فنيين ومـديرين ، والذين يحتلون مراكـز ذات أثر وتم تدريبهم فى الدول الاسـتعمارية (البعثات) يعمل الاسـتعمار على التسرب الى اجهـزة الدولة واقسام الاقتصاد المختلفة وبسط نفوذه عليها •

ثم ان حمـــلة معاداة الشيوعية هى الموقع الفكرى الذى يشن منه الاستعمار الحديث حملته على الحركة الشعبية فى البـــلدان حديثة الاستقلال بهدف عزلها عن حركة الثورة الاشتراكيه ودول النظام الاشتراكى والقضـــاء على وحدتها فى الداخـــل • وهى التى ينطلق منها الهجوم على الحريات الديمقراطية وكبت الحركة الشعبية واسكات صوت الطبقات الثورية وتدبير الانقـــلابات والمجازر خوفا من الخطر الشيوعى المزعوم •

ان أساليب الاستعمار الحديث تمتد لتشمل التسرب الى داخل المنظمات الشعبية والصحف والجمعيات الثقافية ومهاجمة الحركة بعناصر تلتحف ثوب اليسار ولكنها فى الواقع عميلة للمخـــابرات الاستعمارية •

لقد استطاعت حركة التحـــرر الوطنى وهى تقاوم أشـــكال وأساليب الاستعمار الحديث أن تحقق انتصـــارات عظيمـــة فى أقسام منها وتنتقل على طريق التطور غير الرأسمالى الى مراحل أعلى من الثورة الاجتماعية • وتمكنت بلدان عدة من أن تنجح فى اتخاذ اجراءات تصفى النفوذ الاستعمارى وذات أثر بعيـــد على اقتصادها والأوضاع الاجتماعية فيهـــا • استطاعت ج•ع•م أن تؤمم قنال السويس وتنهى احتكارات السلاح وتبنى السد العالى والصناعات الثقيلة وتؤمم الشركات والبنوك الأجنبية والمحليـــة وأن تبدأ فى الاصلاح الزراعى • ان ٩٠٪ من الصناعات وكل البنوك والجزء الأكبر من التجـــارة الخارجية والداخلية فى يد

الدولة • وقد صدر ميثاق العمل الوطنى الذى ينادى بسير مصر فى طريق الاشتراكية • وفى بورما وغينيا ومالى والجزائر وتنزانيا أمكن•اتخاذ خطوات تغير شكل وطبيعة الاقتصاد الذى خلقه الاستعمار وتعلن الاشتراكية هدفا تسير اليه البلاد •

وأصبحت ظاهرة قيام القطاع العام فى الدول حديثة الاستقلال ظاهرة مشتركة وفى كثير منها ينمو ليصبح العامل الرئيسى فى الاقتصاد الوطنى • وان وجود قطاع الدولة يحد من سيطرة رأس المال الأجنبى ويؤمن نمو الاقتصاد بطريقة منتظمة ولا يدعه تحت رحمة التطور العفوى ولا فى يد رأس المال الخاص الذى لا يستطيع ــ لضعفه ــ الوقوف أمام رأس المال الأجنبى • صحيح ان قطاع الدولة بشكله الذى نسميه رأسمالية الدولة أصبح هو نفسه عرضة لتغلغل النفوذ الاستعمارى الحديث كما حدث فى المغرب وتونس والسودان وبلدان أمريكا اللاتينية •• الخ •• ولكن ومع ذلك استطاعت كثير من البلدان أن تبنى الصناعة الأساسية (الكبيرة) فى هذا القطاع ليصبح القوة المهيمنة على الاقتصاد وعاملا ضد تأثيرات الاستعمار الحديث •

الثورة المضادة

وحركة التحرر الوطنى بانتقالها لمرحلة الثورة الاجتماعية وبمواجهتها لأشكال جديدة من الاستعمار شهدت فى أقسام منها التراجع والانتكاسات • وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عام ١٩٦٣ ولكنها لا تشير الى تغيير فى ميزان القوى فى العالم لضعف ألم

بالنظـــام الاشتراكى ولتراجعـــه أمام العدوان الاســـتعمارى • فالنهـــوض الذى صـــاحب حركة التحـــرر الوطنى فى أواخـــر الخمسينيات وخلال أعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦٢ كان انتصـــارا على الحكم الاســـتعمارى وأشكاله القديمة التى نكشفت لشـــعوب آسيا وأفريقيا وتراكمت لديها تجارب من النضال الطويل ضدها وتجمعت فى صفها حركة عالمية عاتية فى حين أن أشكال الاستعمار الحديث جديدة ولم تكتشف طبيعتها وتحتاج الى زمن طـــويل تتخلله التضحيات والنكسات لكشفها وتعلم النضـــال ضـــدها وهزيمتها •

شهد عام ١٩٦٤ وبعد مؤامرات الاستعمار وعنـــاصر الثورة المضادة ضد الأنظمة الشعبية فى أندونيسيا وغانا وفى العـــالم العربى شهدنا مؤامرات الحلف الاسلامى وتصفية ثورة أكتـــوبر والهجوم على الحزب الشيوعى فى السودان • وعلى نطاق حركة التحرر الوطنى يشن الاســـتعمار هجوما ظهر فى توســـيع نطاق الحرب فى فيتنام وفى العدوان على الدومنيكان وأخيرا العدوان الاستعمارى الاسرائيلى على المنطقة العربية والأنظمـــة الثورية فيهـــا •

ان عوامل الضعف الذاتيـــة التى تعانى منها حركة التحـــرر الوطنى وحركة التغيير الاجتمـــاعى فى داخلهـــا ، تبرز كسبب للانكماش والتراجع ، فكثير من البلدان تم لها تحقيق الاستقلال بجبهة عريضة أصبحت أقسام منها ، مصلحتها فى تنمية ثروتها ،

تنفصل عن الجبهة الوطنية وتشكل قاعدة لنفوذ الاستعمار الحديث .

وفى معظم البلدان التى كانت تحت الحكم البريطانى جاء الاستقلال عن طريق التدرج الدستورى وقبل أن تصل الحركة الوطنية الى درجة النضوج الثورى الذى يمكنها من حسم مسألة استلام السلطة السياسية لصالح الشعب فتصفى بذلك نفوذ الاستعمار الاقتصادى وتغير جهاز الدولة القديم .

وفى هذه البلدان وغيرها بقيت المؤسسات السياسية جافة وتفتقد وضوح الرؤية وتهيمن على قيادتها العناصر التقليدية والرجعية بعد الاستقلال .

ان هذه البلدان تقابل تغلغل الاستعمار الحديث ومشاريعه وهى تحمل آثار ذلك التدرج الدستورى فيجد من بين العناصر فى جهاز الدولة وفى المنظمات السياسية وغيرها من القوى الاجتماعية الرجعية سندا يمكن له من نجاح خططه وسيطرته على البلاد .

والبلدان التى دخلت حركة التحرر الوطنى فيها مرحلة الثورة الاجتماعية تم لها ذلك تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين الذين لم يتخلوا بعد عن كثير من الأفكار الغريبة على علم الثورة الاجتماعية ولديهم التحفظات حيال التعامل مع المعسكر الاشتراكى وحيال الفئات الرجعية وضرورة تصفية نفوذها فى مختلف المجالات وتجاه التعاون مع القوى الثورية الأخرى .

وفى أفريقيا بشكل خاص ظهرت مدارس تدعو لما يسمى « بالاشتراكيه الافريقية » من بين ممثليها ليوبولد سنعور فى السنغال وتوم مبويا فى كينيا • وتدعو هذه المدارس الى العودة الى تقاليد المجتمعات القبليه القديمة بوصفها مثالا للأخاء والحرية والمساواة • ولكن العودة الى تلك المجتمعات مستحيلة بعد التمايز الطبقى الذى نشأ بحكم قوانين التطور الموضوعية وأثر احتكاك أفريقيا بمجتمعات حديثة • ومن ناحية أخرى فأن الاشتراكية ككل علم آخر ، لا يمكن أن تكون لا أفريقية ولا آسيوية ولا أوربية بل هى ذات خصائص معلومة ومحددة ولكن تختلف أشكال تطبيقها باختلاف الأوضاع المحلية والتاريخية من مكان الى آخر •

ولقد رفض شعار « الاشتراكية الأفريقية » كل القادة الأفريقيين الذين يمموا وجوههم شطر الثورة الاجتماعية وشطر الاشتراكية العلمية ولم يبق متمسكا بها الا الذين يريدون أن يجعلوا منها قناعا لستر سياستهم الرامية الى اخضاع بلادهم للأشكال الحديثة من الاستعمار والى تنمية الرأسمالية •

وبالطبع لا يتوقع أحد أن تستمر حركة التحرر الوطنى فى انتصاراتها دون التعرض للنكسات • ان التطور الاجتماعى لا يسير فى خط مستقيم وكل حركة ثورية تتعرض فى تاريخها للمد والجذر وحركة التحرر الوطنى لا تسير نحو التدهور فالذى ينهار هو الحكم الاستعمارى • لقد عانت الحركة الشعبية

فى أندونيسيا وغانا ولكنها تحقق الانتصارات فى تنزانيا والكونغو برازفيل وغيرها وفى مواجهة النكسة تقبض الشعوب العربية فى اصرار على المضى فى طريق الثورة الاشتراكية • ان نجاح الثورات المضادة لا يدل على تبدل فى ميزان القوى لصالح الاستعمار فلجوء الاستعمار الى العدوان يظهر ضعفه وأزمته الحادة فهو يتحول من المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكى الى الهجوم على حركة التحرر الوطنى بهدف اضعافها وقلب توازن القوى فى العالم لصالحه عن ذلك الطريق • فالمعسكر الاشتراكى قد تضاعفت قواه وأصبحت لديه قوة عسكرية لا شك فى أثرها الحاسم • ومنطقة التحرر الوطنى هى الحلقة الضعيفة لذا يوجه لها الاستعمار هجومه الرئيسى •

« ان الأحزاب الشيوعية التى تسترشد بتعاليم الماركسية اللينينية ، تقف دوما ضد تصدير الثورات وهى فى الوقت نفسه تناضل بحزم ضد التصدير الاستعمارى للردات الرجعية وهى ترى واجبها الأممى فى دعوة شعوب جميع البلدان أن تتراص وأن تعبىء جميع قواها الداخلية وأن تعمل بنشاط وأن تصد بكل حزم ، استنادا الى بأس النظام الاشتراكى العالمى ، تدخل الاستعماريين فى شئون أى بلد من البلدان ينهض للثورة • »
(بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠)

كيف يتم وقف الثورات المضادة ؟ وماهى الصيغة المناسبة الفعالة لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية الرامية الى

قلب توازن القوى فى العالم عن طريق تغيير الخريطة السياسية لمنطقة التحرر الوطنى ؟

ان ذلك يتم فى حدود التحالف بين حركة التحرر الوطنى والمعسكر الاشتراكى وتخلص الحركة الثورية والوطنية من عوامل ضعفها الذاتية • والواجب الأممى للبلدان الاشتراكية هو تقديم المساعدة لردع العدوان • ولكن ذلك لم يكن فى يوم من الايام ولن يكون فى المستقبل بديلا للحركة الثورية فى البلدان حديثة الاستقلال • أن وجود النظام ـ الاشتراكى وتزايد امكانياته بما يحققه من انتصارات فى مجال النمو الاقتصادى وما يقدمه من مساعدات يضمن انتصار حركة التحرر الوطنى ويجعل تحرر البلدان وخلاصها من النظام الرأسمالى اسهل وبخسائر اقل فبالرغم من ذلك فهناك مشاكل موضوعية خاصة بوجود السوق العالمية والتى تستهدف باستمرار خفض اسعار السلع الاولية وبالرغم من وجود المعسكر الاشتراكى فى نطاق هذه السوق ويؤثر فيها الا أن قوانين السوق العالمية مازالت تؤثر سلبيا على مواقع الاقتصاد فى البلدان حديثة الاستقلال وهذه قضية حقيقية وواقعية ويجب أن تواجه لدعم التحالف بين قوى التحرر الوطنى والمعسكر الاشتراكى • ان دور المعسكر الاشتراكى فى تنمية حركة الثورة الاجتماعية فى البلدان حديثة الاستقلال لا يعدو كونه عنصرا مساعدا • ولابد لنا من كشف الفهم الخاطى والقائل بان ـ المعسكر الاشتراكى

يقوم بالبناء الاقتصادى فى تلك البلدان نيابة عن شعوبها • أن ذلك يعنى فى النهاية تحميل الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ما هو فوق طاقتها واضعافها أمام الاستعمار • أن المعسكر الاشتراكى يقدم القروض بفوائد قليلة والمساعدة الفنية التى تبنى الصناعة والمشاريع الكبيرة الضرورية للتنمية ويقيم علاقات معها على أسس عادلة • وهو بهذا يقى هذه البلدان من الأثر الضار الذى ينتج عن العلاقات التجارية غير المتكافئة مع البلدان الاستعمارية ويقلل من هذا الأثر الضار نسبة لأن السوق العالمية تتحكم فيها قوانينها الذاتية ولقوة النفوذ الرأسمالى داخلها •

وعلى بلدان التحرر الوطنى أن تعبىء امكانياتها الداخلية للقيام بالتنمية الاقتصادية وذلك بتأميم الاحتكارات الاجنبية واجراء الاصلاح الزراعى وسيطرة الدولة على المجالات الرئيسية للانتاج ، وابعاد العناصر الرجعية عن مركز السلطة والنفوذ السياسى ومن جهاز الدولة • ان علينا أن نغير العلاقات الاجتماعية المتخلفة الموروثة من عهد الحكم الاستعمارى والسير فى طريق التصنيع الذى يودى بها الى الخلاص من الاعتماد على تصدير المواد الخام • وعلى بلدان منطقة التحرر الوطنى التجمع والتعاون مع المعسكر الاشتراكى لتفرض أسس جديدة للتجارة الدولية •

ان حركة التحرر الوطنى وحركة الطبقة العاملة والعالمية

والمعسكر الاشتراكى تشكل فيما بينها جبهة عالمية واحدة تقف ضد الاستعمار العالمى ، وفى مواجهتها له لكل منها دوره .

ان الطبقة العاملة العالمية ووليدها المعسكر الاشتراكى تقفان فى طليعة الحركة الثورية لعصرنا وتقدمان السند الرئيسى لحركة التحرر والاشتراكية . ان الكلام عن انتقال المركز الثورى الى حركة التحرر الوطنى فى القارات الثلاثة الخ غير سليم ويهدف لعزل حركة التحرر الوطنى عن أقوى فصائل الثورة العالمية . واذا كانت حركة التحرر الوطنى اليوم تلتقى الهجوم الرئيسى للاستعمار العالمى فذلك لانها أضعف الحلقات فى جبهة الثورة العالمية ، فهو لا يقدر على المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكى الذى يتفوق بمرور الزمن فى التطور التكنيكى والقوة الدفاعية .

وحركة الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الأحزاب الشيوعية تلعب دورا مهما فى مساندتها لحركة التحرر الوطنى — وهى تواجه الثورة المضادة . انها كانت تقوم دوما بأعمال التضامن مع نضال الشعوب المستعمرة والتابعة وتقدم المساعدة وتقيم الصلات مع حركتها الوطنية . ولكننا نلحظ بعد استقلال أغلبية المستعمرات ضعفا فى هذا الدور . فهل نتج ذلك بسبب انقطاع الصلة المباشرة بين الدول الرأسمالية الكبيرة ومستعمراتها التى حل محلها الشكل المستتر للاستعمار الحديث ؟

ان حركة التحرر الوطنى تتطلع للتضامن الاخوى من قبل

حركة الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية ولكن على الاخيرة بما لها من خبرة وعراقة فى نضال الاستعمار أن تبادر بخلق اوسع الصلات مع الحركات الوطنية والثورية فى البلدان حديثة الاستقلال وتقديم المساعدة واعمال التضامن • وطليعة الطبقة فى البلدان الرأسمالية تصل الى التقدير السليم والتقييم الصحيح لظاهرة التطور غير الرأسمالى التى أصبحت طريقا لعدد من البلدان حديثة الاستقلال والتى أمكن بسلوكها (فى مصر ، الجزائر ، تنزانيا ألخ ••) توفر الشروط اللازمة لاكمال الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء القاعدة الاشتراكية • ويساعد ذلك على رفع فعالية نضالها معها لصد الثورة المضادة الاستعمارية •

ومع وجود هذه الظروف الموضوعية وبالنضال لازالة عوامل الضعف الذاتية لحركة التحرر الوطنى فلابد من ايجاد صياغة تستطيع بها الشعوب مواجهة استراتيجية الاستعمارية المعاصرة بزعامة امريكا القائمة على تصدير الثورة المضادة على طريقة الحرب الخاطفة والانقلابات العسكرية واستخدم جيوش المرتزقة ـ الخ ••

بعض اقسام الحركة الثورية فى آسيا وامريكا اللاتينية ترى شكلا واحد لهذه المواجهة هو شكل الثورة الفيتنامية وتنادى بخلق أكثر من فيتنام • ولكن فيتنام واحدة لا يمكن تكرارها بصورة ميكانيكية • وللثورات قوانينها التى لا يمكن تخطيها

بالرغبات الذاتية دون الوقوع فى مغامرات تقودها الى الفشل .

ان الحديث عن تعميم الثورة فى العالم الثالث على أساس ـ استراتيجية واحدة قائمة على النضال المسلح كالاسلوب الوحيد لمواجهة الاستعمار يتجاهل كلية حقيقة أن الحركات الثورية فى هذه المنطقة تتباين فى تطورها من بلد لاخر من حيث مستوى الصراع الطبقى ومؤسساته السياسية ـ الخ .. وقد اتخذت الردة الرجعية فى كل بلد شكل يختلف عنه فى غيرها ، ولذلك فأن ـ اشكال مقاومتها ايضا لابد أن تختلف وأن تنبع من مستوى الظروف الداخلية الملموسة .

ان علم الثورة ـ الماركسية اللينينية كفيل بتقديم الحلول لكافة مشاكل العمل الثورى وبالمجهود المشترك لقوى الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين يمكن ايجاد الصيغة المناسبة لمواجهة الثورة المضادة الاستعمارية كأحد قضايا النضال الثورى البارزة فى الظروف الحاضرة .

الفهرست

الجزء الثانى ـ الباب الأول

الملامح الرئيسية للاقتصـــادالسودانى	١٠١
اقتصاد متخلف اسير	١٠٣
محصـــول شعبنا	١٠٨
التجارة الخارجية	١٠٩
بناء اقتصادى جامد	١١٥
الوجود الجديد للرأســـمالية الســـودانية	١١٩
الخطـــة العشرية والتنمـــيه الرأسمالية	١٢٠
امكانيات جديدة للرأســـمالبه	١٢٢
محـــاولات لضرب قطاع الدولة	١٢٦
مصادر النمو الرأســـمالى	١٣٢
فى الزراعة الآليه	١٣٣
المشاريع الخاصة للقطن	١٣٤
المديرية الشمالية	١٣٥
طريق مسدود	١٤٠
ثورة وطنية ديمقراطية	١٤٢
الثورة والرأســـمالية الوطنية	١٤٤
الوضع الطبقى فى مشروع الجزيرة والمناقل	١٤٨
الشعارات لا تجدى	١٥٢

الفهرست

الجزء الثانى ـ الباب الثانى

الحركة الجماهيرية تواجه مهام ما بعد الاستقلال	١٥٤
تجارب هامة ضد الحكم العسكرى	
البروقراطية ضد الشعب	١٦١
منهج التنمية الاقتصادية	١٦٤
نمو العلاقات الاقتصادية	١٦٥
حرف القوات المسلحة عن دورها الوطنى	١٦٨
ضعف البرجوازيه	١٧٠
فشل بناء الجبهه الديمقراطية	١٧١
نقائص فى عمل الحزب الشيوعى	١٧٣
موضع أكتوبر فى مجرى حركتنا	١٨١
انهاك القوى الديمقراطية	١٨٢
لم تنطلق الطاقات الوطنية	١٨٣
الابقاء على مصالح اليمين	١٨٥
اكتوبر والنضال فى سبيل الديمقراطية	١٨٩
الانتكاسه باسم الديمقراطيه الليبرالية	١٩٤
الصراع بين الثورة والثورة المضادة	٢٠١
ضد اليأس والمغامرين	٢٠٨
اكتوبر فترة جديدة وليست مرحلة جديدة	٢١٠
توسيع الحركة الثورية وتصعيدها	٢١٤

فهـــرست

الجزء الثانى ـ الباب الثالث

قدرات النظام البرلمانى	٢٢٢
الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٢٨
تصورات خاطئة	٢٢٩
قوى اليســـار	٢٣٤
تأهيل الحزب الشيوعى للقيام بدوره الطليعى	٢٤٠
عمل فكرى دائب .. لتقـوية الحزب الشيوعى	٢٤٣
الرجعية تزيف الدين	٢٤٥
تنقية حياة الحزب الداخليـــة واجب أزاء مســـتقبل الثـــورة	٢٤٧
نمو الحزب اعتمادا على العلم والتخطيط	٢٥٣
التطبيق الخلاق والمســـــتقل للماركسية	٢٥٥

الجزء الثانى

قضايا الثورة السودانية

الباب الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد السودانى
الباب الثانى : الحركة السياسية تواجه مهام مابعد الاستقلال
الباب الثالث : الجبهة الوطنية الديمقراطية

الباب الأول

الملامح الرئيسية للاقتصاد السودانى

أحد عشر عاما من الاستقلال السياسى

فى مؤتمره الثالث المنعقد فى فبراير عام ١٩٥٦ طرح الحزب الشيوعى السودانى مهام الثورة بعد اعلان الاستقلال السياسى مشيرا الي أن هذه المهام تستهدف دعم الاستقلال السياسى بالتحرر الاقتصادى وذلك بالثورة الاقتصادية المبنية على التحرر من سيطرة النفوذ الاجنبى ودفع البلاد فى طريق التطور الصناعى والزراعى ، بالنهضة الثقافية القائمة على اكتشاف تراث شعبنا

الحضارى ودفعه فى مـدارج التقدم وادخاله بين عالم القـرن العشرين • أكد مؤتمـرنا الثالث أن الطريق لهذا هـو اتحـاد الجماهير الوطنية فى النضال لتؤثر على مجريات الامـور فى بلادنا ، ولتقترب من السـلطة ثم تصـل اليها فى نظام وطنى وديمقراطى يضمن تجديد الحيـاة للكادحين ويبنى وطننا على قاعدة ثابته فى الانتاج ، وبهذا يفتح الطريق للنمو الاشتراكى فى بـلادنا •

واليوم وبعد نضال دام اكثر من أحد عشر عاما لمواجهة هذه المهام يصبح واجبنا الاول أن نكتشف حقائق الاوضاع فى بلادنا وفى أى طريق سارت • لقد طرح حزبنا طـريق النهضـة غـير الرأسمالية فى البلاد عبر هذه السنوات وخاض معارك عدة فى الجبهات الاقتصادية والسياسية والفكرية ، كما ان المـرحلة الثورية التى وصلت اليها البلاد بأعلان الاستقلال السـياسى اجبرت الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة على طرح منهجها لتطور البلاد ، وعلى رسم سبيلها لذلك التطـور • الى اين وصل هذا الصراع بين قوى الثورة الهادفة لتنمية البـلاد عبر التطور غير الرأسمالى والفئات والطبقات الاجتماعية التى سلكت طريق المحافظة وقاومت بعنف انجاز مهام الثورة الديمقراطية فى البلاد ؟ ما هى حقيقة الاوضـاع الاقتصادية فى بلادنا اليوم ـ وهى التى تحدد ميدان الصراع واشكاله الطبقية المختلفة ؟

١ ـ اقتصاد متخلف أسير

لقد واجهت الحركة الثورية مطلع عام ١٩٥٦ وبلادنا تعانى من اقتصاد متخلف تابع للنفوذ الاجنبى ، وعلى هذه الصورة كان عليها لدعم الاستقلال السياسى أن تقوم بمهمة الثورة الاقتصادية ...

كان تخلف بلادنا المزرى وما يتبعه من شقاء الجماهير يتمثل فى حقائق اساسية بالنسبة لاوضاعنا الاقتصادية والمالية • فنصيب الفرد من الدخل القومى لم يكن يتعدى ٢٦/٥ جنيها فى العام وهذا يدل بالطبع على ضعف القاعدة الانتاجية ويؤدى بالفعل الى انكماش فرص التطور الاقتصادى • وبالنسبة لقطاعات الانتاج المختلفة فأن القطاع التقليدى الذى ظل يعتمد على الآلات القديمة منذ الالاف السنين ، ووسائل الانتاج التى اكتشفها شعبنا بين حضاراته القديمة ـ كان ذلك القطاع هو السائد ، فقد ظل يشكل ٥٦٪ من مجموع الانتاج الاهلى •

يحدث هذا فى الوقت الذى كان فيه القطاع الصناعى ـ وهو سند التقدم والوفرة ـ لا يزيد نصيبه من مجمل الانتاج الاهلى عن ٩٪ يقابل هذا تفوق فى ثقل الانتاج الحرفى بالادوات القديمة والذى كان يمثل ٣٪ من مجمل الانتاج • أن تخلف الصناعة بالسودان الى درجة مزرية كان عنوانا للسياسية الاستعمارية التى استهدفت تخلف بلادنا

واستمرارها حقلا للزراعة تلبية لاحتياجات السوق الرأسمالية . استهدفت اعتماد بلادنا كليا على ما تصدره تلك السوق من سلع صناعية . لقد كان نصيب الصناعة بالأرقام من اجمالى الانتاج الاهلى مطلع الاستقلال لا يتعدى ٢/٧٦٢ مليونا من الجنيهات مقابل ٩ر٩ مليونا للقطاع الحرفى ، كان نصيبها بين القوى العاملة ١٢/٢٥٧ عاملا وهذا لا يتعدى ٥و٠٪ من مجموع المستخدمين من الرجال . وما كان انحدار مستوى الصناعة قاصرا على ثقلها بين قطاعات اقتصادنا الوطنى وحسب بل كان فى نوعية الصناعة نفسها واقترابها من ناحية تخلفها من مستوى الانتاج الحرفى . يظهر هذا جليا فى حقيقة أن نصيب العامل من مجموع انتاج تلك الصناعات لم يكن يتعدى ٣٧٥ جنيها سنويا ، بل يصل هذا النصيب الى مستوى مخجل فى مطاحن الدقيق حيث لم يتعد ١٠١ جنيها فى السنة . وقد ترك هذا الانحدار اثره على مستوى معيشة جماهير العاملين فى الصناعة فواجهت انخفاضا مستمرا فى الاجور وفقدانا لكل ضمانات العمل وامنه.

ان المحافظة والجمود كانا من سمات اقتصادنا الوطنى الذى ورثناه من الاستعمار مطلع الاستقلال . فاذا قارنا القطاع الصناعى مثلا بالقطاع العقارى نجد أن الأخير يمثل ٣٪ من اجمالى الانتاج الاهلى وهذه سمة للمحافظة والاحجام من تنمية قاعدة الانتاج ، وترتب على ذلك الكثير من ناحية العمالة ومستوى المعيشة ، والتبعية فيما يختص بالانتاج الصناعى .

ان نخفاض انتاجية العمـــل لم يكن قاصرا على القطاعات الحديثة كالصناعات بل كان يشمل أيضا القطاع التقليدى الذى كانت البلاد تعتمد عليه بنســبة ٥٦٪ من اجمـالى انتـاجها ، فالعاملون بهذا القطاع كانوا يشكلون ٨٧٪ من مجموع القوى العاملة مما يدل على انخفاض الانتاجية وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٠ عندما كانت انتاجية القطاع التقليدى على الفرد لا تتعدى ٥ر٢١ مـن الجنيهات وتبلغ فى القطاع الجـــديد ٥٣ جنيها سنويا .

وتوزيع الاستثمارات على قطاعات الانتاج المختلفة كان أيضا يكشف صورا قاتمة من صور التخلف . فبالنسبة للقطاع الخاص كانت تذهب ٥١٪ من مجموع استثماراته الثابتة للنشاط العقارى الذى لا يؤدى الى توسيع قاعدة الانتاج ، ولا الى جذب أقسام من السكان بطـريقة ثابتة ومؤثرة من تبلـد القطاع التقليدى وانتاجه المنخفض الى ميدان القطاع الحديث . أن بلادنا الغنية بامكانياتها الزراعية وبثروتها الحيوانية التى ليس لها مثيل فى المنطقة العربية أو الافريقية ظلت تعانى الاهمال على الرغم من انها الاساس الحقيقى لتطور البلاد ودخولها رحاب العالم الحديث فما كان نصيبها من مجمل الاستثمارات الثابته للقطاع الخاص يتعدى ١٦٪ .

والقطاع العام الذى كان يشكل المستثمر الاول فى البلاد بقيت امكانياته الدافعة للتطور عرضة للتبديد ، وبعيدة عن تلبية

الحاجيات الاساسية بالنسبة لانشاء البلاد وتعميرها • فقد كان ٣١٪ من مجموع استثماراتها الثابتة ينفق على جهـــاز الدولة الادارى • وهذا الجمود والانكماش فى قاعدة الانتاج للقطاع العام تكشـــفه حقيقـــة أن ايرادات الدولة كانت فى ٥٩٪ من مجموعها على الضرائب غير المباشرة والمبـــاشرة التى بلغت مطلع الاستقلال على التوالى ٢٣ر٥ مليـــون مـــن الجنيهات و ١٩ر٢ مليـــــونا •

ان هذا التخلف لم يكن منفصلا عن تبعية اقتصادنا الوطنى لمتطلبات الاستعمار القديم بل يمكننا ان نقول أن ذلك التخلف كان نتيجة لتلك التبعية • فى بلد صاغه الاستعمار القديم كحقل لسلع زراعية بعينها تحتاج اليها صناعته ، وكســـوق لمنتجاته الصناعية تحتل التجارة الخارجيـــة المركز المتقـــدم ، ويتركز فيها الاستغلال الاستعمارى • لقد كانت التجارة الخارجية تحتـــل ما يقرب من ٣٩٪ من اجمالى الانتاج الأهلى وهذه نسبة عالية تضع امكانيات هائلة لمن يسيطر عليها فى توجيه ســـياسة البلاد الاقتصادية • وفى هذا القطاع كان الاستعمار البريطانى يلعب الدور الاول بشركاته وبحقيقة ان ٢٧٪ من مجموع وارداتنـــا كانت ترتبط بسوق الاســـــتعمار وكذلك ١٧٪ من مجمـــوع صادراتنا • ومن مراكز القوة هذه أصبح اقتصادنا يلبى حاجيات السوق البريطانية فالسلعة الزراعيـــة المقـــدمة كانت القطن التى احتلت ٦٣ر٨ من مجموع قيمة صـــادراتنا مطلع الاســـتقلال •

ومن هذه المواقع فأن استمرار سياسة التبعية والاصرار عليها تكشف أيضا حقيقة أن وارداتنا من السلع الإستهلاكية كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع الواردات ، ولم تكن هناك اية سياسة لادخال البديل بين اقتصادنا • فالسلع الاستثمارية بما فى ذلك مواد البناء لم تكن تمثل أكثر من ٥ر١٨٪ من مجموع الواردات•

ان اعتماد بلادنا على تصدير السلع الاولية مما يؤثر مباشرة على استثماراتها والا هتمام بالقطن واهمال الثروات الاخرى التى يمكن ان تلعب دورا فعالا وسريعا فى تطور بلادنا الاقتصادى كالثروة الحيوانية (التى كانت تشكل عام ١٩٥٦ ما لا يزيد عن ٩ر٣٪ من مجموع الصادرات) والوزن الثقيل لبريطانيا فى تجارتنا الخارجية وهذه العوامل لم يكن باعثها التطورات الباطنية لاقتصادنا بقدر ما كان باعثها الأول الاستغلال الاجنبى •

ولهذا فأن مهام الثورة بعد الاستقلال السياسى كما حددها مؤتمرنا الثالث كانت تعنى فى جوهرها الثورة الاقتصادية الموجهة فى الاساس ضد التبعية للاستعمار القديم وتجديد الاقتصاد السودانى وبعث الحيوية فيه تحريرا له من التخلف والجمود •

(الحالة الاقتصادية فى بلادنا خربة نتيجة للسياسة الاستعمارية التى تسيطر كليا على اقتصادنا وتجعل من هذه السيطرة القائمة على الاستغلال وتأمين الحد الاقصى من الارباح سلاحا للضغط

والتهديد لتأمين استغلال أكثر شدة .

ان بلدا كالسودان يعتمد فى حياته على الزراعة فقط ، وعلى محصول واحد هو القطن يكون دائما عرضة لضغط الدول الاستعمارية الصناعية .. لذلك فتصنيع بلادنا شرط اساسى لتعزيز استقلالنا الوطنى ولممارسة السيادة الوطنية ممارسة فعالة .)

(من برنامج الحزب الشيوعى السودانى — فبراير ١٩٥٦)

٢ محصول شعبنا

وعلى هذه الارض شب الصراع الاجتماعى طيلة السنوات الماضية بطريق مباشر أو غير مباشر اعتمادا على مستوى التطور الذاتى للحركة الشعبية حول القضية الجوهرية : أى الطرق تسلك بلادنا لنهضتها الاقتصادية ؟ ان القول بأن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تكن لها سياسة اقتصادية استنادا على ما هو ظاهر من التبذير وعدم الكفاءة واضطراب التنفيذ ، قول غير صحيح . امتدادا على جميع الحكومات التى تمثل الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة والتى تولت الحكم عن طريق النظام البرلمانى أو الحكم العسكرى تجد اتجاها رئيسيا وقوانين ثابتة حكمت تطور اقتصادنا الوطنى . ماهى أهم معالم هذا التطور ؟

٣ التجارة الخارجية

كانت القوة الاساسية المتحكمة فى الاقتصاد الوطنى السودانى هى بريطانيا وكانت تبعية بلادنا فى الواقع تبعية للاستعمار القديم • ولكننا نلحظ فى هذه الفترة انحسارا للسيطرة التقليدية الكاملة • ان نظرية السوق التقليدية التى فرض علينا الارتباط بها واجهت هجوما مستمرا من الحركة الثورية فى بلادنا ، فالمعارك المتعددة التى خاضتها القوى الديمقراطية فى البلاد خاصة وسط مشروع الجزيرة ادت الى تحرر كبير من السوق التقليدية ، فالغاء نظام الحصة المجمدة للسوق التقليدية وفتح سوق القطن نسبيا أدى الى تشعب فى العلاقات التجارية الخارجية يضاف الى هذا حقيقة عجز السوق البريطانية عن استيعاب صادرات بلادنا من القطن طويل التيلة والمنافسة التى وجدتها تلك السوق من الدول المنتجة للمنسوجات القطنية بعد الحرب العالمية الثانية • أن الهبوط المستمر فى صادراتنا للسوق البريطانية هو من السمات الواضحة لتجارتنا الخارجية بعد الاستقلال كما توضح الاحصائيات التالية : ـ

السنه	صادراتنا بالجنيهات لبريطانيا
١٩٥٦	٣٢ر٠٠٨ر٣١٢
١٩٥٧	١١ر٧٩٠ر٦٦٥
١٩٥٨	١١ر٩١٩ر٧١٧
١٩٥٩	١٧ر٤١٩ر٦٦٤
١٩٦٠	١٦ر٤٧٣ر٠٠٠
١٩٦١	١١ر٩٠٠ر٠٠٠
١٩٦٢	١٤ر١٥٤ر٠٠٠
١٩٦٣	٩ر٩٢٥ر٠٠٠
١٩٦٤	٧ر٤١٩ر٠٠٠
١٩٦٥	٥ر٨٣٢ر٠٠٠

غير أن هذا التحول فى وضع السوق التقليدية بين صادراتنا لا يقابله تحول بين الواردات ـ بل نلحظ باستمرار عجزا فى ميزاننا التجارى فى هذا المجال ، وهذا يكشف ايضا تناقضا اخر : هو استمرار فى سياسة الارتباط بالسوق التقليدية ، وتأثير مباشر من قوى الاستعمار القديم على اقتصادياتنا ليس له ما يبرره من تطور باطنى فى اقتصادياتنا واحتياجاته . وانه استمرار للسيطرة القديمة يعبر عن وجود مراكز قوية للاستعمار القديم فى داخل اقتصادياتنا من بنوك وشركات فى التجارة الخارجية والنقل والتأمين وعلى وجود نفوذ قوى للاستعمار القديم بين الطبقات الحاكمة فى بلادنا .

السنه	واردات السودان من بريطانيا بالجنيهات
١٩٥٦	١٢ر٤٨٦ر١٥٧
١٩٥٧	١٧ر٨٩٨ر٣١٧
١٩٥٨	١٩ر١٥٦ر٠٣٥
١٩٥٩	١٤ر١٨٨ر١٨١
١٩٦٠	١٧ر٣٤٤ر٠٠٠
١٩٦١	٢١ر٩٣٤ر٠٠٠
١٩٦٢	٣٥ر٤٨٠ر٠٠٠
١٩٦٣	٢٦ر٦٦٦ر٠٠٠
١٩٦٤	٢١ر٣٥٩ر٠٠٠
١٩٦٥	١٥ر٢٠٩ر٠٠٠

ان مبدأ التعامل بالمثل والذى يعبر عن الاستقلال الاقتصادى لا يجد له تطبيقا فى هذا الشأن • نستطيع القول اذن انه بالرغم من نجاح النضال الشعبى فى بلادنا فى توسيع فكرة تحـــرير تجارتنا الخارجية من السوق التقليدية الا أن هذا النضال لم يصل الى مداه المنطقى بل ان السياسية التى سارت عليها الطبقـــات الحاكمة ادت الى تشويه هذه الفكرة واعطى للاستعمار القديم مميزات وظروفا أفضل للتعامل غير المتكافىء مع بلادنا فى حقل التجارة الخارجية •

ان الهبوط فى ثقل وزن بريطانيا فى تجارة بلادنا الخارجية تحل مكانه صورة جديدة تعبر عن الصراع بين الاستعمار القديم من ناحية ، والاستعمار الحديث من ناحية اخرى ، وتعبر ايضا

من زاوية أخرى عن الصراع بين الاستعمار الحديث والحركة الشعبية فى بلادنا ، وعن الحقيقة التاريخية الجديدة : وهى وجود المعسكر الاشتراكى كقوة فعالة فى السوق العالمية .

لقد دخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية هذا الميدان واستطاعتا أن تضمنا بينه مركزا لم يكن لهما عند اعلان الاستقلال . فالولايات المتحدة تضاعف بصعود وارداتها لبلادنا ، وتدخل ميدان الصادرات ولكن فى مستوى أقل ، انها تواصل الزحف لاحتلال مراكز لصالحها فى هذا الميدان كما توضح الاحصائية التالية :ـ

السنه	صادراتنا لامريكا	وارداتنا منها
٦٠	٢ر٠٠٣	١ر٨٢٦
٦١	١ر٧٠٠	٥ر١٩٣
٦٢	٢ر١٨٠	٤ر٨٩٥
٦٣	٢ر٨٤٤	٥ر١٨٤
٦٤	٢ر١١٥	٦ر٤٠٠
٦٥	١ر٨٥٠	٤ر٤٠٠

وفى نفس الاتجاه الصاعد يسير ثقل ألمانيا الاتحادية فى تجارتنا الخارجية :ـ

السنه	صادرات	واردات
٦٠	٣ر٩٨٣	٥ر١٩٣
٦١	٦ر٤٠٠	٨ر٢٨٠
٦٢	٨ر١٢٠	٥ر٠٠٧
٦٣	٨ر٥٠٠	٦ر١٣٧
٦٤	٧ر٧٢٨	٧ر٧٠٦
٦٥	٦ر٤٠٠	٣ر٣٠٠

ان الصراع بين مراكز الاستعمار القديم ، والاستعمار الحديث فى حقل السيطرة على تجارة بلادنا الخارجية ومن ثم السيطرة على القطاعات المختلفة فى اقتصادياتنا ليست هى السمة الوحيدة التى تتحكم فى هذا الميدان ، فالنضال الشعبى والواسع من أجل الاستقلال الاقتصادى والذى وضع فى فترة الحكم الذاتى شعار تنمية العلاقات مع المعسكر الاشتراكى طريقا لذلك •

الاستقلال كان له أيضا أثر تقدمى فى التجارة الخارجية لبلادنا •

صادراتنا للدول الاشتراكية

سنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	المانيا	المجر
٥٧	٢٧ر٠٩٨	٦٤٤ر٠٠٠	٢٣٣ر٠٠٠	٢٢٩٨ر٠٠٠
٥٨	٣ر٦٣٠	١ر٢٠٠ر٠٠٠	٣٤٠ر٠٠٠	١٨٧ر٠٠٠
٥٩	٤ر٠٧٠	٩٨٠ر٠٠٠	١٧٠ر٠٠٠	٦٨١ر٠٠٠
٦٠		١ر٠٨٦ر٠٠٠	٧٤ر٠٠٠	
٦١		١ر٢٦١ر٠٠٠	١٨٦ر٠٠٠	
٦٢		١ر٩٥٣ر٠٠٠	٩٢١ر٠٠٠	
٦٣		١ر١٢٣ر٠٠٠	١ر٠٠٠	
٦٤		١ر١٢٠ر٠٠٠		
٦٥				

بولنـــدا	سوفيت	يوغسلافيا	الصـــين
٥٥٨٨ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠	٦٠٩ر٠٠٠
٥٥٤ر٠٠٠	٣ر٦٣٩ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠	٧٢٤ر٠٠٠
٥٤٦ر٠٠٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	١ر٠٢٦ر٠٠٠
٢٩٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٥ر٠٠٠	٥٢٢ر٠٠٠	٣ر٢٧٥ر٠٠٠
٦٩٧ر٠٠٠	٣ر٤١٧ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	١ر٣٨٩ر٠٠٠
٨٧٢ر٠٠٠	٣ر٥٨٩ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	٣ر٠٦٦ر٠٠٠
٧٤٢ر٠٠٠	٥ر٣٤٢ر٠٠٠	١٥٠٥ر٠٠٠	٤ر٣٢٢ر٠٠٠
١ر٧٢٥	١ر٧٦١ر٠٠٠	١ر١٧٣ر٠٠٠	١ر٧١١ر٠٠٠
١ر٠٠٠	٣ر٧٠٠ر٠٠٠	١ر٣٥٠	٥ر٣٥٠ر٠٠٠

اذا قارنا هذا الوضع بين صادراتنا مثـلا بالنسبة للاتحـاد السوفيتى وواردا تنا منه نجد الصورة التالية :ـ

السنه	واردات بالجنيه
٥٧	٢٦١ر٨٧٢
٥٨	١٦٥ر٧٩٣
٥٩	٩٩٧ر١٠٠
٦٠	٢ر٢٨٧ر٠٠٠
٦١	٣ر٠٨٢ر٠٠٠
٦٢	٢ر٩٢٦ر٠٠٠
٦٣	٤ر٣٥١ر٠٠٠
٦٤	١ر٢٥٩ر٠٠٠
٦٥	١ر٦٠٠ر٠٠٠

ان هذه الصورة توضح رغبة المعسكر الاشتراكى فى تقديم

بديل للأسواق التقليدية وبشروط أفضل للاستقلال الوطنى فمقاومة مراكز النفوذ التقليدية تتضح فى الثلاث السنوات الأولى حينما كان الميزان التجارى يسير بطريقة واضحة ضد مصلحة الاتحاد السوفيتى ونشهد تحسنا ملموسا فى الوضع خلال سنى الاستثمارات الأولى لمشروع العشر سنوات ثم يبدأ مرة أخرى تقلص وارداتنا من المعسكر الاشتراكى • ان دخول المعسكر الاشتراكى فى حقل التجارة الخارجية لم يؤد الى تغير عميق وثابت فى اقتصاديات بلادنا : فالكادر الاقتصادى الاساسى وجهته غربية والسلع الصناعية بما فيها السلع الاستثمارية مازالت ترد بشكل رئيسى من المعسكر الرأسمالى •

اذن يمكننا القول بأن الصورة القديمة لمراكز النفوذ البريطانى التقليدية فى أشد مواقعها سطوة ما عادت كما كانت عليه فالصراع بين هذه المراكز التقليدية ومراكز الاستعمار الحديث المتوغل موجودة كما أن النضال الذى تشنه القوى الثورية والديمقراطية فى البلاد والحقائق المعاصرة التى يمكن التغاضى عنها والتى تثبت كل يوم فعالية البلدان الاشتراكية فى مضمار التنافس الاقتصادى ـ هذه العوامل تقدم صورة متناقضة وانتقالية أيضا ولكن الاتجاه المسيطر مازال لمراكز النفوذ الاستعمارى بشقيه القديم والحديث •

٤ بناء اقتصادى جامد

ان الاتجاهات الاساسية فى البناء الاقتصادى فى هذه

الحقبة ظلت كما هى عليه أيام التحكم الاستعمارى بشكل عام ـ استمرار بلادنا منتجة للسلع الزراعية وسوقا لاستهلاك السلع الصناعية من الدول المتقدمة • فعناصر تركيب الاقتصاد الوطنى لجمهورية السودان مازالت على الوجه التالى :ـ

(١) بالبلاد قطاع تقليدى واسع ينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومى ويعمل به أكثر من ٧٥٪ من السكان ، وهذا القطاع ينمو بمعدل ٣٪ •

(٢) بالبلاد قطاع حديث ولكنه يتجه فى الأساس لانتاج السلع الزراعية بقصد التصدير ، وبين هذه السلع يحتل القطن المركز المقدم أى ٦٠٪ ولهذا يمكن القول بأن الاقتصاد السودانى مازال يعتمد على تصدير سلعة واحدة رئيسية ، على الرغم من المحاولات التى بذلت لتنويع الصادرات فى هذه الفترة• قدر لهذا القطاع النمو حسب خطة العشر السنوات بمعدل ٦ر٥٪ •

ان هذا الاتجاه فى التوسع الأفقى فى الزراعة وخاصة زراعة القطن يتضح من صورة المشاريع التى أنجزت ، أو قدر لها الانجاز فى هذه الفترة ، كما يتضح أيضا من توزيع الاستثمارات الثابتة • فالهدف الأساسى فى الانشاء للفترة ما بين عام ٥٧ ـ ٦٢ كان امتداد المناقل بقصد توسيع الرقعة المزروعة فى الجزيرة أفقيا • والأهداف الرئيسية للخطة العشرية التى تمثل قمة الطموح

فى الاقتصاد السودانى على يد الفئات الحاكمة تسير أيضا وفق هذا الاتجاه . فمن بين الاستثمارات احتل التوسع فى الرقعة المزروعة حوالى ٢٩ر٩٪ من مجموع الاستثمارات العامة اذ بلغ أكثر من ٨٥ مليونا من الجنيهات .

مساحة القطن والانتاج الكلى وكمية وقيمة المصدر ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦

سنه	المساحة	الانتاج الكلى
٥٧	٧٣٥ر٩٧٩	١٢٩ر٧٥٧
٥٨	٧٠١ر٢٨٩	٥٤ر٤٧١
٥٩	٨٥٤ر١٥٧	١٢٩ر٨٥١
٦٠	٩٠٧ر٩٥٦	١٢٦ر٣٦٩
٦١	٩٠٥ر٢٩١	١١٦ر٩٥٣
٦٢	١ر٠٠٩ر٠١٩	٢٠٦ر٤٩٦
٦٣	١ر٠٦٦ر٢٣٢	١٦٣ر٩٩٢
٦٤	١ر٠٤٦ر٤٧٦	١٠٦ر٦٣٠
٦٥	١ر٠٦٧ر٧٣٧	١٥٢ر٠٥٤
٦٦	١ر٠٣٨ر٣٢١	١٥٥ر١٣٥

انتاجية الفدان (بالطن)	الكمية المصدرة (بالطن)	قيمة المصدر (ملايين الجنيهات)
	٩٤ر٧١٢	٣٠ر٤
	١١٤ر٧١٧	٤١ر٧
١٣ر٠	٦٢ر٥٦١	٢٢ر٩
٨ ر٠	٧٨ر٤٤١	٢٢ر٣
١١ر	١٧٩ر٧١٠	٤٠ر١
١٠ر	١٠٦ر٢٠٧	٣١ر٢
١٥ر	١٦٥ر٦٣٧	٤٤ر٧
١٣ر	١٧٨ر٢٢٨	٤٥ر٣
٨ ر	١١٧ر٥٦٢	٣٣ر١
١١ر	١٠٣ر٨٨٢	٣٠ر٣
١٢ر	١٣٣ر١٧٨	٣٤ر٢

هذا الاتجاه أدى الى استمرار الداء الذى يعانى منه الاقتصاد السودانى : ارتباطه بتقلبات السوق العالمية وخاصة بعوامل العلاقات غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة فى حقل التجارة الدولية فعلى الرغم من التوسع فى مساحة الأراضى المزروعة قطنا فان العائد من تلك السلعة ظل فى هبوط مستمر يقابل هذا معدل عال فى نمو السكان بلغ ما يقرب من ٨ر٢٪ سنويا .

هذه الأوضاع أدت الى نمو قليل فى الدخل القومى للفرد ،

فقد كان ذلك أكثر من ٢٦ جنيها عام ٥٦ ويبلغ الآن أكثر بقليل من ٣٢ جنيها سنويا أى بزيادة حوالى خمسة جنيهات فى ١١ سنة .. ولكن هل يمكننا القول بأن الاقتصاد السودانى وما يتبعه من علاقات انتاجية ، ظل كما كان عليه خلال سيطرة الاستعمار القديم ؟ ان دخول الاستعمار الحديث فى حقل التجارة الخارجية لبلادنا ليس ملامة للاقتصاد السودانى ولكن يكشف عن اتجاهات جديدة فى هذا الميدان ، وعن علاقات جديدة أيضا ولا بد لحزبنا أن يلم بحقائقها حتى يستطيع أن يمنح القيادة العلمية والثورية لجماهير شعبنا • ومن الصعب — بل المستحيل — على الحزب الشيوعى السودانى أن يبنى خطة عمله اليومى وأهدافه البعيدة دون الالمام المستمر بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، الأساسى منها وما هو فى طور التكوين

٥ الوجود الجديد للرأسمالية السودانية

من السمات الجديدة للوضع الاقتصادى فى بلادنا دخول رأس المال الأجنبى للاستثمارات فى القطاعين العام والخاص • لقد كان الاستثمار من قبل يعتمد على القدرات الذاتية للاقتصاد السودانى والمدخرات فى قطاعاته المختلفة • ولكن بعد الاستقلال نلحظ أن هذا الوضع بدأ فى الزوال ، وابتدأ الاقتصاد السودانى يعتمد الى حدود بعيدة على استجلاب رأس المال الأجنبى • لقد بلغت جملة القروض المسحوبة حتى عام ٦٦ أكثر من ٧٠ مليونا من

الجنيهات السودانية . وهذه القروض لا تحتل فيها بريطانيا مركزا مقدما ، بل يحتل البنك الدولى وفروعه وألمانيا الغربية ذلك المركز . ان توغل الاستعمار الحديث وهو السمة الجديدة بعد عام ١٩٥٦ استهدف دفع البلاد فى طريق التنمية الرأسمالية وتنمية التطلعات الرأسمالية تحت اشرافه ، وخلق طبقة رأسمالية تلعب دورا ثانويا فى اقتصاديات البلاد بينما يلعب هو الدور الأول .

الخطة العشرية والتنمية الرأسمالية

ان هذا الطريق فتح على مصراعيه خلال الحكم العسكرى ومشروع العشر سنوات للتنمية هو تعبير الى حد كبير للدفع الرأسمالى فى البلاد نتيجة لتوغل الاستعمار الحديث فتوزيع تقديرات الاستثمارات على الوجه التالى :ـ

١٧٥ مليونا من القطاع الخاص

٣٣٧ مليونا من القطاع العام

والتقديرات من الاستثمار الكلى أى ٥١٢ مليونا من الجنيهات يبلغ فيها رأس المال الأجنبى ١٤٩ر٥ مليونا . بالاضافة الى أن هذه الأرقام تؤكد حقيقة أن الطريق مفتوح للأشكال الجديدة للاستغلال الأجنبى ، فانها توضح أيضا الرغبة العميقة والتطلعات لتنمية القطاع الخاص . ودعم أساس التطور الرأسمالى . ان

تنازل القطاع العـام للرأسماليين فى حقل التنمية الصناعية ، بل تحديد دور القطاع العام كممهد للقطاع الخاص فى هذا الحقل ثم الانسحاب منه لصالح الرأسماليين يعبر عن عمق التطلع لتنمية التطورات الرأسمالية فى بلادنا • بين تقـديرات الاستثمار فى الصناعة (الخطة العشرية) بلغ نصيب القطاع الخاص ٦١ مليونا من الجنيهات بينما بلغ القطاع العام ٢٥ مليونا ، وفى نفس الوقت قدر للقطاع العام أن يتحمل عبء التنمية فى القطـاع الزراعى بما يواجه من هبوط مستمر فى أسعار منتجاته فى السوق العالمية فتتوفر شروط أفضل لرأس المـال الخاص فى حقل الانتـاج الصناعى • لقد قدر للقطاع العـام أن يستثمر فى الزراعة حوالى ٩٠ مليونا من الجنيهات ولم يتعد نصيب القطـاع الخـاص فى هذا الميدان الذى يتحمل عبء التنمية الوطنية بشكل رئيسى أكثر من ٣٠ مليونا من الجنيهات •

ومن ناحية فان الاتجاه للاستثمار الرأسمالى الذى يلعب فيه القطاع الخـاص الدور الأول أحيط بالكثير من الضمانات ، فلم يوجه لبناء القاعدة الصناعية بل وجه ليكون بديلا لبعض السلع الصناعية ، فوفرت له السوق وأحيط بميزات مشجعة ، قدر لهذا البديل أن يصل الى ٣١ مليونا من الجنيهات فى الخطة العشرية • فهو على سبيل المثال يشمل السلع الآتية : ٣ر٨ مليونا من الجنيهات للمنسوجات القطنية ـ و ١ر٥ مليونا للسـكر و ٤ر٨ مليونا

للمبيدات والمخصبات و ١٫٧ مليونا لدقيق القمح و ١ مليونا للأحذية الخ ..

وقد ضمن قانون الميزات الممنوحة لعام ٥٦ فرصا واسعة للاستثمار الرأسمالى فى الصناعة ، كما أنه منح رأس المال الأجنبى شروطا طيبة بالنسبة له على حساب الاستقلال الاقتصادى ، وعلى حساب التنمية العامة : لصالح رأس المال الأجنبى والتسليم التام أمام متطلبات الاستعمار الحديث تخلت الدولة عن حق رأس المال السودانى فى مشاركة الأجنبى أو حتى تمثيل السودانيين بمجالس اداراته ، كما أن القانون فتح الطريق للدفع الرأسمالى بتقييد الاستيراد وبالاعفاءات من ضريبة الأرباح وفق تدرج تصاعدى يحمى رأس المال الكبير ، وبالاعفاءات الجمركية للالات والمواد الخام . وقد بلغت ذروة الخضوع لمطالب رأس المال الأجنبى ولتطلعات الفئات الرأسمالية المحلية خلال الحكم العسكرى عندما فرض قانون دفاع السودان فحرم على الطبقة العاملة حق الاضراب ومنح ذلك المستثمرين جوا ملائما للاستغلال دون منازع .

٧ امكانيات جديدة للرأسمالية

وفى نفس الوقت فان الامكانيات الذاتية للرأسمالية السودانية تزايدت عما كانت عليه فى الماضى . فقد استقبلت هذه الطبقة كادرا جديدا رفع من مستوى استنارتها وتطلعاتها الطبقية .

قبل عام ٥٦ وتحت ظل الاستعمار القديم كانت الطبقة الرأسمالية تتكون أساسا من تجـار يعملون فى الحقل الـداخلى نموا من مستوى (تجارة القطاعى) كمـا أن مستوى التعليم والتـأثر بالعالم الخـارجى كان منخفضا جـدا بينهم • غير أنه فى الجو الجديد ، وبتزايد دور الاستعمار الحـديث فى الاستثمارات ، دخلت الى صفوف الرأسماليين فئة كبار موظفى الدولة كوكلاء للشركات وفى الأعمال التجارية والصناعية الجديدة •

بهذه الامكانيات الواسعة فى طريق التطور الرأسمالى ، ما هى اذن السمات الواضـحة للرأسمالية السودانية ؟• والى أى حدود يتأثر نشاطها فى الميادين المختلفة بالاستعمار الحديث ؟• وما هى مصادر تجميع رأس المـال الذى يبنى الأساس للتطور الرأسمالى ؟•

ان الوجود الجـديد للطبقة الرأسمالية السودانية أمر حقيقى

وما عاد من الممـكن الحـديث عن مجتمع قديم فقط ليست به

فروقات طبقية واضحة ومن ثم يفتقر للصراع الطبقى •

الوجود الرأسمالى فى البلاد تؤكده حقائق متعددة ، فالبنك الصـناعى مثـلا مول (حتى آخر أكتوبر ٦٦) ٦٧ صناعة بدأ نصفها فى الانتاج وقد دفع البنك رأس مال قدره ١ر٠٦٥ مليونا من الجنيهات بينما استثمر الرأسماليون مبلغ ٨١٢ر٥١٧ جنيها • ان رأس المال السودانى الخالص يملك ٥٧ صناعة من هـذه

المجموعة ، ومهما تكن الاعتبارات الخاصة فان هذا الوضع يدل على تطلعات للاستغلال الرأسمالى واسعة بين المستثمرين • لقد تزايد النشاط الصناعى (بشقيه الخاص والعام) وأدى الى تغير فى وضع الصناعة فى بلادنا مهما كان بطيئا لابد من تسجيله • فقد نمى نصيب الصناعة من اجمالى الانتاج الأهلى من ٩٪ عام ١٩٥٦ الى ٨ر٢٪ ، كما أن القوى العاملة فى هذا الميدان تزايد عددها من ٢٥٧ر١٢ عام ٥٦ الى ٩٦٠ر٢١ وقد شهد الحكم العسكرى الذى كان يمثل دكتاتورية الفئات البروقراطية المرتبطة بالتحول الجديد والاتجاهات الاستثمارية للاستعمار الحديث نشاطا صناعيا ، اذ أنه نشأت تحت ظله ٦٢٪ من مجموع الصناعات التى قامت فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٧ — ١٩٦٥

ولكن الاتجاه العام الذى سيطر على الصناعة تتحكم فيه قوانين الاستعمار الحديث ، اذ أن رأس المال الأجنبى هو صاحب الثقل الأول وتعمل الرأسمالية السودانية تحت تأثيره فبين مجموعة من الصناعات تبلغ ٤٤ صناعة نجد الصورة التالية :ـ

٩ صناعات برأس مال أجنبى خالص يبلغ : ٦٥٠ر٢١٢ر٧ جنيها •

١٥ صناعة مختلطة يبلغ رأس المال الأجنبى فيها ٣١٨ر٩٥٥ جنيها ـ مجموع رأس المال الأجنبى بينها ٩٦٧ر١٦٧ر٨

ومن هذه المجموعة فان ٢٠ صناعة سودانية خالصة لا يزيد

رأس مالها عن ٦٧٠ر٥٢٣ر١ جنيها ، ولا يزيد رأس المال السودانى فى الصناعات المختلطة عن ٠٥٢ر٦٦١ من الجنيهات .

ان رأس المال الأجنبى يبلغ هنا ٧٩٪ من مجموع الاستثمارات

بينما لا يزيد رأس المال السودانى عن ٢١٪

ان تغلغل رأس المال الأجنبى واحتلاله مركزا ممتازا بين الصناعة يظهر بوضوح بين أكثر استثمار صناعى فى البلاد — نعنى مصنع النسيج السودانى الأمريكى ، فهذه المؤسسة تستثمر فى المجموع رأس مال قدره ٥ر٦ مليونا من الجنيهات ولكن السيطرة الأجنبية تظهر فى التالى :—

(١) دفعت المعونة الأمريكية رأس مال قدره ١٠ ملايين من الدولارات بفائدة ٢/١٥٪ على مدى ١٨ عاما .

(٢) دفع كونسورتيوم بريطانى مكون من شركات انجلش الكتريك وأخوان بلات، وماربلس وردجواى رأس مال قدره ٢ر٦٣٥ مليونا من الجنيهات .

(٣) دفعت مؤسسة أجنبية أخرى رأس مال نقدى قدره ٥ر٢ مليونا من الدولارات .

واذا نظرنا فى مستوى الاستغلال الذى يباشر فى الصناعة

بين القطاع الخاص مع ادراكنا لسيطرة رأس المال الأجنبى على

هذا القطاع لتبينت لنا الصورة الشنيعة للنهب ، والذى يؤدى

فى النهاية تحت القوانين القائمة الى انسياب جزء من الدخل القومى لخارج البلاد .

وهكذا يمكننا أن نكتشف أسباب الانخفاض فى دخل البلاد القومى نسبة للتطور الأفقى فى الزراعة والاعتماد على سلع زراعية رئيسية تتأثر بالهبوط المستمر فى الأسعار فى السوق العالمية ، على الارتفاع المتزايد فى أسعار السلع الصناعية ، ثم فى سيطرة أشكال الاستغلال الجديدة بين ميدان الصناعة وما تقوم به من نهب يكفل القانون لها ترحيل ثمراته لخارج البلاد .

٨ محاولات لضرب قطاع الدولة

ان وجود القطاع العام فى بلادنا وقيادته للاستثمارات بما يزيد على الـ ٦٠٪ من مجموعها الثابت لا يجوز على رضى الاستعمار الحديث ، فبعد أن أصبحت بلادنا تعتمد اعتمادا متزايدا فى انشائها وخطط تنميتها على رأس المال الأجنبى بدأ يفرض طلباته بهدف اضعاف دور القطاع العام وتفكيك أوصاله واحلال العناصر الرأسمالية محله . فالمشاريع الزراعية التى تقوم على رى خزان الرصيرص والذى مول قيامه البنك الدولى

ضمن الخطة العشرية ـ يصر خبراء البنك الدولى على وضعها فى نطاق القطاع الخاص وعلى أساس رأسمالى بحت يستخدم العمل المأجور ويصفى وضع المزارعين المستأجرين • والبنك الدولى يهدف فى نفس الوقت الى تقوية القبضة الرأسمالية فى مشروع الجزيرة تحت ستار ادخال الحوافز فى الانتاج لتجديد الحياة بين أوصال المشروع ، واستنادا الى القروض والوضع الممتاز الذى توصل اليه البنك الدولى فى قطاع المواصلات فاننا نجد خطته فى التنفيذ الرامية الى تخفيف قبضة الحكومة المركزية على هذا القطاع ، وتحت ستار وضعه تحت لجنة مستقلة ، هى ابعاده عن متطلبات التنمية العامة فى بلادنا ، ودعم وضع العناصر البرقراطية فى داخله مع وجود تمثيل للرأسماليين فى ادارته •

كل هذه عوامل تساعد على توسيع دائرة نفوذ رأس المال الأجنبى ، وتحت تأثير العقلية (التجارية) التى لا ترى غير الربح حاجة للمواصلات فى بلد مثل السودان مازال يبنى كيانه القومى ومازالت المواصلات حاجة سياسية كبرى ـ يمكن أن يفتح الطريق للعناصر الرأسمالية فى هذا المجال الحيوى •

ان استهداف السيطرة على القطاع العام ثم تصفية دوره فى اقتصادنا الوطنى يضع القطاع الحديث بأسره تحت نفوذ الاستعمار

الحديث والعناصر الرأسمالية المرتبطة به .

ولكن رغم هذا الدفع الرأسمالى والامكانيات التى وضعت تحت تصرف النمو الرأسمالى فى اقتصادياتنا فاننا نجد القطاع العام فى الصدارة من حيث توزيع الاستثمارات . فبعد عام ١٩٦٠ نجد أن مجموع الاستثمارات الثابتة تضاعف ثلاث مرات ولكن استثمارات القطاع العام تضاعفت أربع مرات بينما لم تتضاعف استثمارات القطاع الخاص غير مرتين .

ان صفة المحافظة مازالت تسيطر على الرأسمالية السودانية ،

والاحجام عن الاستثمارات الانشائية التى توسع قاعدة الانتاج حقا مازال ملازما لها ، ولهذا فان الاهتمام بوراثة القطاع العام يأخذ مكانة متزايدة فى نظر رأس المال الأجنبى المتوغل الذى يستهدف وجود طبقة رأسمالية متحالفة معه .

وهذا الاتجاه أدى أيضا فى هذه الفترة الى اتساع ملحوظ فى الاستثمار العقارى فى القطاع الخاص . ففى الفترة الواقعة بين ٥٥/٥٦ ــ ٦٠/٦١ بلغ ما استثمره القطاع الخاص فى العقارات ١٢ مليونا من الجنيهات بينما وصل مجموع الاستثمارات فيه خلال الفترة القصيرة ٦١/٦٢ ــ ٦٢/٦٣ حوالى ٣٠٫٩٣٠ مليونا

من الجنيهـــات • فاذا اعتبرنا الحـــد الأدنى المشروع من آرباح المقاولات بما يعادل ١٠٪ نجد أنه قد تكونت فئة من المقـــاولين تجمع لديها من هذا النشاط فى القطاع الخاص وحده أكثر من ٣ ملايين من الجنيهات •

وهذه الفئة بما تحتل من مراكز هامة بين الطبقة الرأسمالية هى ـ على تلك الصورة ـ وليدة فترة ما بعد الاستقلال وثمرة من ثمرات الدفع الرأسمالى فى هذه الفترة • ان هـــذه الفئة تزايد نفوذها أيضا مستفيدة من نشاط القطاع العام فى حقل صـــناعة البناء ، وهذه الظاهرة توضح أن القطاع العام بدفعه الباطنى لا

يؤدى الى تنمية جماعية الثروة بل انه يصبح عاملا مساعدا لنمو الرأسمالية وفقا لطبيعة السلطة الحاكمة • لقد شهدت هـــذه

الفترة تطورا كبيرا فى نشاط القطاع العام فى هـــذا المضمار ـ فبند الادارة والخدمات العامة الذى تقع ضمنه المقاولات الحكومية شـــكل على التوالى من مجموع الاستثمارات الثـــابتة : فى عام ٥٥/٥٦ ـ ٦٠/٦١ حـــوالى ٣٠٪ وفى عام ٦١/٦٢ حـــوالى ٢٨٪ وفى عـــام ٦٢/٦٣ حـــوالى ٣١٪ يقـــابل ذلـــك مبلغ ١٠ر١٢ مليونا من الجنيهات و ٢٥ر٢٣ مليونا من الجنيهات وأخيرا حوالى ٦ر٤٥ مليونا من الجنيهات •

ان هـــذه الفئة من الرأسماليين التى جمعت نســـبة كبيرة من الأرباح الرأسمالية : هى من أقوى الفئات الرأسمالية • وهـــذا

وهذا يعكس اتجاه الاستثمارات وخاصة بين الطبقة الرأسماليةالى الاحجام عن بناء القاعدة الانتاجية فى البلاد ، والى طلب أسرع وأسهل الأرباح والابتعاد عن مواجهة المسئولية الوطنية .

والدفع الرأسمالى أيضا يتجه نحو ميدان التجارة وخاصة فى التجارة الخارجية . ان هذا القطاع له أهميته ووزنه فى اقتصادنا الوطنى ـ فى بلد يعتمد على الصادرات طريقـا للتنمية ومازال سوقا للسلع الصناعية ـ فهو يمثل ما يقرب من ٣٩٪ من اجمالى الانتاج الأهلى ، بالوضع المتخلف فى بلادنا يؤثر هـذا القطاع تأثيرا مباشرا على سلع الاستثمار وعلى المدخرات فى القطاعين العام والخاص . لقد ظل هذا القطاع حتى أيامنا تحت السيطرة التامة لرأس المال الأجنبى ولكنا نلاحظ فى هذه الفترة نمو وزن العنـاصر الرأسمالية السودانية فى داخله . صـحيح ان معظم هـذه العناصر تميل الى العمل كوكيلة لرأس المـال الأجنبى والمؤسسات الرأسمالية الغربية ، ولكن بعضها يعمل فى حقـل الوارد والصادر بطريقة أكثر إستقلالا . غير ان الاتجاه العـام هو أن هذا القطاع سيهيىء الظروف لتشابك مصالح الرأسمالية الأجنبية ـ مصالح الاستعمار الحديث ومصالح الفئة الجديدة من الرأسماليين السودانيين . فالنشاط التجارى قبل الاستقلال من ناحية الرأسماليين كان مركزا على التجارة الداخلية كمـا أشرنا سلفا ولكن الفئة الجديدة من البيروقراطيين أمدت هـذا القسم كما أمدت الرأسمالية السودانية عموما بقوة ذاتية جديدة . ان

هذه العناصر التى هيأ لها الاستقلال مناخا للتطلع الرأسمالى فى البلاد بالامتيازات التى منحت لها ، وبعلاقاتها القديمة مع المؤسسات الأجنبية وخاصة البريطانية منها ، بالصعود المفاجىء فى مستوى المعيشة ، هى التى لعبت دورا ومازالت تلعبه فى ولوج ميدان التجارة الخارجية بطريقة أوسع مما كان عليه الأمر من قبل • انها الفئة المنطلقة من تطلعات رأسمالية وهى التى منحها الاستقلال السياسى أكثر من ٢٥٪ من مجموع الأجور الأساسية لجميع العاملين فى قطاع الدولة ، بينما لا تتعدى نسبتها العددية من ١ر٦٪ من هذا الجمع •

ثم أن السهولة فى جنى الأرباح فى هذا القطاع دفعت بهذه التطلعات الجديدة التى تجمعت فى النهاية تحت شعار

(سودنة التجارة الخارجية) • وهذه النسبةالعالية من الأرباح

تتضح اذا نظرنا فى حالة واحدة هى تجارة القطن • ففى الموسم ١٩٦٣ كان أهم المصدرين ١٩ مؤسسة صدرت من القطن وبذرته ما قيمته ٤٥ مليونا من الجنيهات وربحت أكثر من ٢ مليونا من الجنيهات أى بمتوسط ١٠٠ ألف جنيه للمصدر الواحد • يضاف الى هذا أن هذا الحقل يجد التشجيع من البنوك الممولة ومعظمها مؤسسات أجنبية • اذ بلغت مساهمة المصارف فى عام ١٩٦٣ فى تمويل قطاع التجارة أكثر من ٨٣٪ من مجموع

عمليات تمويلهـــا • ان فرص تجميع الثروة والتراكم الرأسمالى مغرية فى هذا القطاع وجاذبة للعنـاصر الرأسمالية المتطلعة ففى اطـاره تتجمع من الأرباح سـنويا ثروة خالصة بين ١٢ ــ ١٥ مليونا من الجنيهات •

ولهذا فان شعار سودنة التجارة الخارجية الذى طرح بواسطة عناصر الاصلاح اليمينى فى البلاد يجد الاستجابة من قبل الدوائر الرأسمالية المحلية وتتشابك علاقات هذه الدوائر مع رأس المـال الأجنبى وبالوضع العـام لتغلغل نفوذ الاستعمار الحـديث فى السوق السودانية يمـكن أن يؤدى أيضا الى نمو فئة ذات نفوذ من العناصر الرأسمالية الغنية ذات الارتباط الوثيق برأس المـال الأجنبى •

٩ ـ مصادر النمو الرأسمالى

هذه عموما هى الدفعات التى تعرض لها النشاط الاقتصادى فى البلاد ، وفى اطار القطاع الحـديث وهى تقـدم صورة من الصراع بين الاستعمار القديم والحديث وبين هـذه الاتجاهات والحركة الشعبية الرامية لتحرير الاقتصـاد الوطنى فى ظروف يوجد فيها معسكر اشتراكى عالمى •• تقدم صورة من القوانين الأساسية التى سيطرت على التطور الاقتصادى فى هذا القطـاع

واتجاهه العـام نحو التنمية الرأسمالية ، واتساع نطـاق الطبقة الرأسمالية فى بلادنا • واذا كان مركز الصراع موضوعيا بعـد اعلان الاستقلال يتركز بين قوى التطور غير الرأسمالى ومراكزه بين الاقتصاد الوطنى من ناحية ، وبين قوى الاسـتعمار بشقيه الحديث والقـديم ومراكز التخلف والـدفع فى طريق التبعية الرأسمالية ، فان قضية النمو الرأسمالى والفئات الاجتماعية التى تسنده ومصادر ثروتها ومدى ارتباطها بعدا أو قربا من التغلغل الاستعمارى الحـديث تبرز كأهم قضية من قضايا التقـــدم الاجتمـاعى ودعم الاستقلال الوطنى • وفى الحقيقة ظل الحزب الشيوعى السودانى يضع قضية الرأسمالية السودانية والموقف منها من بين أهم قضايا الثورة الوطنية •

لنا أن نبحث الآن : من أين جاء التراكم الرأسـمالى المحـلى الذى شكل الأساس الثابت لهذه الدفعات الرأسمالية فى الاقتصاد الوطنى السودانى فى هذه الفترة لتى نعالجها ؟•

١٥ فى الـزراعـة الآليـة

اولا : شهدت بلادنا بعد اعلان الحكم الذاتى ووجود السلطة فى يد الفئات ذات التطلعات الرأسمالية نشاطا واســـعا من الاستثمارات فى مناطق الزراعة الالية • لقد هرع الى هـذا الميدان الجديد عدد من كبار التجار وكبار الموظفين والمثقفين البرجوازيين وظهرت مشاريع هامة ذات ألف فدان • ان الربح الصافى من هذا المشروع يصل فى المتوسط الى ٢/٢٦٠ جنيهـا

سنويا • وقد بلغ عدد اصحاب الرخص ٦٧٠ شـــخصا • فاذا أخذنا فى المتوسط عبر الاثنى عشر ســنة الماضــية ـ عــدد المشاريع على حد ٤٠٠ مشروع نجد أنه تراكمت أرباح فى هذه الفترة لدى فئات الرأسماليين المستثمرة فى هذا القطاع الزراعى تقرب من ١١ مليونا من الجنيهات •

المشاريع الخاصة للقطن

ثانيا : هناك الثروة التى تجمعت لــدى أصــحاب الرخص فى المشاريع الخاصة لزراعة القطن • ان هذا القطاع ظلت تعمــل بينه فئات من السكان قبل الاستقلال مرتبطة بالاستعمار القديم وهى فى الغالب من بيت المهدى ورجال الطــوائف وزعمــاء العشائر وبعض كبار التجــار والموظفــين من ذوى الــروابط بالاستعمار البريطانى • لقد زاد النشاط فى هذا القطاع بدرجة ملحوظة بعد نشوب الحرب الكورية • فحتى موسم ٤٩/٥٠ كان مجموع مساحة تلك المشاريع لايتعدى ٢٠ الف فدان قطنا ولكن هذا الرقم وصل مثلا فى موسم ٥٣/٥٤ الى ٥٧ الف فــدان • لقد قوى مركز اصحاب المشاريع الى درجة بعيدة فى تلك الفترة وتراكمت لديهم ثروة لا يدانيها اى قطاع آخر ، ولا قوة طبقية أخرى فى داخل البلاد • ومن بين هذه الفئات فأن الفئة العــليا التى تملك رخصة ١٤٤ مشروعا ذات المساحة ١٠٠٠ فــدان وما فوق تشكل القوة القائدة فى هذا القطاع • انها تستثمر أكثر من

١٧٠ر٤٠٠ فدان قطنا اى حوالى ٨٠٪ من المساحة المستثمرة ، لقد كانت هذه الفئة :

١ ــ تمثل العمود الفقرى للفئات الاجتماعية من بين القطاع الاقتصادى الحديث ، وسط العلاقات الاجتماعية التقليدية التى ربطت مصيرها بالاستعمار البريطانى وشكلت سندا محليا له .

٢ ــ هى التى بنت الاساس المادى للدفع الرأسمالى فى ميدان العقار ، والتجارة الخارجية ، والصناعة الى حد ما ..الخ.

ان الحديث عن التطلعات الرأسمالية فى البلاد منفصلا عن الكيان الطبقى لهذه الفئة من أصحاب الرخص الذين يقيمون علاقاتهم على أساس شبه اقطاعى ورأسمالى غير صحيح .

ورغم أن أصحاب المشاريع الخصوصية يتلاعبون بالحسابات لتفادى الضرائب على الأرباح فان المعلوم أن عائد المشاريع خلال السنوات الخمسة الماضية بلغ فى المتوسط ١٣ مليون جنيه كل عام .

١٢ ـ المذيرية الشمالية

ثالثا : هناك النمو الرأسمالى الواضح بين المشاريع الخاصة فى المديرية الشمالية . فأذا أخذنا مركز مروى دنقلا نموذجا للتحولات التى جرت بعد الاستقلال فى هذه المديرية نجد أن المشاريع الزراعية الرأسمالية تزايد عددها بنسبة ١٥٪ فى العشر سنوات الماضية . ان المشاريع الخاصة الكبيرة (٥٠٠ فدان وما

فوق) ظلت توالى الصعود فى هذه الفترة حتى أصبحت تشكل ٥٧٪ من مجموع الأراضى المروية بينما لا تشكل بين عددالمشاريع الخاصة كلها أكثر من ١٤٪ •

وكذلك تشكل التعاونيات مصدرا هاما لتجميع الثروة فى أيادى فئة بسيطة من السكان على حساب المزارعين ، اذ أن هذه الجمعيات تبيع الماء لهم نظير ٥٠٪ من المحصول أى ما يساوى ١٨ جنيها للفدان مقابل ٦ر٣ جنيها لرى الفدان فى المشاريع الحكومية •

ان هذه القواعد هى التى ارتكزت عليها تطلعات الطبقة الرأسمالية فى بلادنا ، وهى الآلة الرافعة التى حركت التحولات الرأسمالية بين الاقتصاد الوطنى السودانى بعد الاستقلال •

وبفضل هذا الدفع برز النشاط الرأسمالى المختلف معبرا عن القوى الكامنة بين الرأسماليين ، وكل هذا يقع بالطبع فى اطار القطاع الحديث • اننا نستطيع القول واقعا وبحكم التشريع وبنوع السلطة التى حكمت البلاد منذ الاستقلال حتى الآن أن البلاد سارت فى طريق هذا الدفع •

١٣ طريق مسدود

ولكن ما حصاد هذه السياسة المبنية على التطلعات الرأسمالية ؟

١ ــ انفتح الطريق لتوغل الاستعمار الحديث بوجودالاستغلال

القديم وسارت البلاد فى طريق التنمية الاقتصادية مرة أخرى .

٢ ــ أدى تزايد الاستغلال وانسياب أجزاء من الدخل القومى لمراكز الاستغلال فى الخارج الى هبوط الدخل القومى على الفرد .

٣ ــ كما أن اتباع السياسة التقليدية فى ابقاء البلاد سوقا للسلع الصناعية ومنتجة للسلع الأولية أدى الى هبوط مستمر فى قدرة البلاد على التنمية والى انخفاض مداخيل الجماهير الكادحة.

٤ ــ يبرز ضعف الرأسمالية المحلية وفشلها فى الاسهام بصورة جادة رغم التسهيلات المختلفة على حساب قوت الجماهير فى أن البلاد ما زالت تعتمد على القطاع العام بشكل رئيسى فى استثماراتها الثابتة ، فعلى القطاع العام يقع عبء ٦٠٪ من هذه الاستثمارات . فالهبوط النسبى للاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص مع ارتفاعها فى القطاع العام سمة واضحة فى الفترة التى نحن بصددها .

فى ١٩٥٥/١٩٥٧ بلغ نصيب القطاع العام ٣ر٥٧٪ من مجموع الاستثمارات . ونصيب القطاع الخاص ٧ر٤٢٪ .

وفى عام ١٩٥٧/١٩٦١ : القطاع العام ٧ر٦١٪ . بينما هبط القطاع الخاص الى ٣ر٣٨٪ .

وفى عام ١٩٦١/١٩٦٣ : القطاع العام ٥٢ر٧٢٪ .... القطاع الخاص هبط مرة أخرى الى ٨ر٢٧٪ .

هذه الحقيقة تؤكد أن التجربة عمليا أثبتت أن القطاع العام فى اقتصادنا الوطنى هو العماد الحقيقى للتنمية وللتطور وأنه رغم المحاولات لاضعاف وزنه ورغم الدفع فى طريق التطور الرأسمالى ظل الركيزة التى يعتمد عليها شعبنا •

فانه بتوفر القوانين اللازمة للاصلاح الديمقراطى فيه ، وبتوفر السلطة التى تعتمد عليه بحكم تكوينها الطبقى يمكن أن يجرى بناء حقيقى لبلادنا فى طريق التطور غير الرأسمالى •

٥ ــ ما زال السودان قطرا يعانى من التخلف ولم يدخل فعلا مرحلة الثورة الاقتصادية • فالقطاع التقليدى يحط بثقله على اقتصاديات البلاد • اذ أنه لا زال ينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومى • وحتى تطلعات الخطة العشرية كان أقصى طموحها أن تنقل من القطاع التقليدى حيث يخيم التأخر والفقر ما لا يزيد عن ٨٠٠ر٠٠٠ من السكان أى ما يعادل تقريبا ٢٣٠ر٠٠٠ من القوى العاملة • وفى ضمن الاطار التقليدى تبقى أقسام واسعة مغلقة فحتى الآن فان الاقتصاد التقليدى لا يتعدى وزنه ٤٤٪ من المتوسط •

ان الفشل فى هز القطاع التقليدى وادخال مراكز للتقدم وسطه أكبر دليل على خطأ الطريق الذى سارت فيه بلادنا بعد الاستقلال •

ان التصدى لمواجهة قضايا التغير الاجتماعى ، وتقديم الطريق

البديل لفشل برامج الطبقات والفئات الحاكمة فى وجه مهـام ما بعد الاستقلال الوطنى ، لم يعد قضية نظرية للباحثين والدارسين وحسب بل هو قضية ملحة من قضايا الثورة فجماهير واسعة فى القطاع الحديث والقطاع التقليدى ، عبرت عن رغبتها فى التغيير والتقدم وعن صدودها عن الطريق المقفول الذى سيقت اليه بلادنا منذ الاستقلال • وكان هذا التعبير واقعا حيا فى ثورة أكتوبر عام ٦٤ • ان الوضوح النظرى حول قضـايا الثورة الرئيسية : قواتها وأعداؤها ، مهامها الممكنة التحقيق بناء على مستوى قوى الانتاج الخ • هذا الوضوح هو الخطوة الرئيسية والهامة لسير النضال الثورى ونجاحه • المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعى الذى يقف عمليا فى مقدمة قوى التغيير والتقدم الاجتمـاعى • واستنادا على تجارب النضال فى هذه الفترة وسـط الحـركة الشعبية وعبر الانتصارات والفشل واختبار التعميمات النظـرية بين النشاط العملى الثورى ، يستطيع الحـزب الشـيوعى أن يتصدى لهذه المسئولية • صحيح أن هذا الوضوح النظـرى لن يكون كاملا انعكاسا لمستوى المعرفة العامة فى بلادنا والمعـرفة النظرية الماركسية فى حزبنا ولكن امتلاك هذا الوضوح النظرى النسبى من شأنه أن يدفع بالحركة الثورية خطوات للامام واختبار كل عمل نظرى يؤول آخر الأمر الى تجارب النضال الثورى ذاتها•

١٤ ثورة وطنية ديمقراطية

ما هى اذن بناء على الوضع السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى بلادنا المهام الرئيسية للثورة السودانية ؟

أولا : ان القوة الرئيسية التى تقف فى وجه استكمال الثورة فى بلادنا واعادة بناء الحياة فيها واخراجها من حالة التخلف الراهنة الى حالة النضوج الوطنى والاجتماعى هى الصف المتشكل من الاستعمار بشقيه القديم والحديث والفئات والعناصر المحلية التى تولى وجهها شطر هذا الصف وتعمل فى خدمته • ان دعم الاستقلال السياسى بوصفه المهمة الأولى التى تواجه قوى الثورة فى بلادنا ، لا يمكن أن يتم الا بانجاز مهمة الاستقلال الاقتصادى : وفى هذا المضمار فان قوى الاستغلال الرئيسية التى تدفع البلاد الى قاع التبعية هى الاستغلال الأجنبى • ان قوام التبعية للاستعمار فى داخل بلادنا هى الفئات والعناصر ذات المصلحة فى التخلف والتى تنهب الجماهير من خلال التركيب الاقتصادى والاجتماعى الذى فرضه الاستعمار القديم ، والتى يبنى أساسا لها فى أيامنا الحاضرة الاستعمار الحديث وهذه القوى فى أساسها تشتمل على : ـ

١ ـ الفئات التى شيد كيانها الاستعمار القديم فى القطاع الزراعى وخاصة مشاريع القطن الخاصة •

٢ ـ البيروقراطية الكبيرة فى جهاز الدولة ذات الولاء

للاستعمار .

٣ ــ الأقسام من العناصر الرأسمالية المرتبطة كليا بالدفع الرأسمالى تحت سيطرة رأس المال الأجنبى .

٤ ــ قوى التخلف بين القطاع التقليدى التى دعم المستعمرون كيانها بل التى بنى لها الاستعماريون ذلك الكيان .

وطالما أن بلادنا تواجه الاستغلال الاستعمارى كأمة فان الثورة السودانية ما زال لها طابعها المعادى للاستعمار ، انها ما زالت بهذه المعنى ثورة وطنية .

ثانيا : لكى تواجه الثورة السودانية مهامها المعادية للاستعمار بنجاح عليها أن تناضل بحزم ضد العلاقات الاجتماعية والانتاجية المتخلفة التى تحبس البلاد وطاقاتها فى عهود ما قبل القرون الوسطى وبين التكوينات الاجتماعية التى لا مكان لها فى عالم اليوم غير المتاحف . فالاصلاح الزراعى بين القطاع الحديث ورفع معدلات نموه وجذب القطاع القديم نحو الحياة الحديثة بالاجراءات الاقتصادية اللازمة وتحرير الجماهير من التكوينات القبلية الخانقة والتى تحبس قوى الانتاج وتتربع فوق قمتها الفئات المتسلطة المستغلة للجماهير والاصلاح الديمقراطى فى البلاد فى أجهزة الدولة وفى التشريعات بحيث ينطلق نشاط الجماهير المثمر وتتولى شئون البلاد بنفسها وتراقب بحزم سياسة البلاد وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل ... ان كل هذه الاجراءات الديمقراطية وغيرها والموجهة أساسا ضد القوى المرتبطة بمصالحها

وآمالها مع الاستعمار الحديث والقديم والتى تطلق طاقات الجماهير لمواجهة التبعية للاستعمار بحزم وجدية وهى جزء لا ينفصم من استكمال مهام الثورة الوطنية بعد نيل بلادنا استقلالها السياسى • وليست القضية نظرية وحسب • فبعد ما يقرب من الاثنى عشر عاما من الاستقلال وتحت حكم الطبقات والفئات ذات المصلحة فى التخلف فان بلادنا ما زالت ترزح تحت أغلال التبعية ، ولا تستطيع بما تملك من قوى ذاتية أن تسير فى طريق الاستقلال الوطنى ، أو الاقتصادى •

ومن ثم فان المهام الديمقراطية للثورة السودانية لا يمكن فصلها عن مهامها الوطنية • طابعها الوطنى المعادى للاستعمار ، هو فى نفس الوقت الطابع الديمقراطى ، ولهذا فان الثورة السودانية ما زالت ثورة وطنية ديمقراطية •

ثالثا : من القضايا الهامة لانجاح الثورة الديمقراطية فى بلادنا تحتل قضية الرأسمالية السودانية وطريق التطور الرأسمالى مركزا مقدما ، وبالقدرة على مواجهتها وحلها حلا سليما تحل مشكلة جوهرية وأساسية من مشاكل هذه الثورة •

ان السير فى طريق التطور الرأسمالى واضحة نتائجه بالنسبة لتقدم بلادنا :

١ ــ ربما استطاع رفع معدلات التنمية فى ظرف معين ولفترة بعينها ولكنه سرعان ما ينتكس ويصل الى التدلى والهبوط بمستوى معيشة الجماهير •

٢ ــ لضعف الرأسمالية المحلية فان هــذا الطــريق أدى الى تغلغل الاستعمار الحديث فى بلادنا فزاد من حدة الاســتغلال وأنهك مقومات البلاد ودفع بها أكثر نحو مراكز التبعية وفقدان الاستقلال الوطنى •

٣ ــ بقى التخلف على ما هو عليه وبقيت علاقاته الانتاجيــة والاجتماعية قائمة تحبس أغلبية شعبنا الساحقة فى عهود غابرة لا علاقة لها بالنور والتقدم • بأختصار خنق البعث الوطنى فى بلادنا وبقى كل شىء كما كان عليه عهد التسلط الاستعمارى القديم •

وفى الحقيقة فان البعث الوطنى للشعوب التى نالت استقلالها حديثا مستحيل التحقيق فى عالم اليوم بطريق التطور الرأسمالى كما حدث لأوربا خلال القرنين الثامن عشر والتــاسع عشر • ان هذا الطريق مسدود من الناحية التاريخية • وهذه سمة واضحة لحركة التحرر الوطنى فى عهد الامبريالية وعهد الثورة الاشتراكية ولكن مشكلة الرأسمالية المحلية تظل قائمة خلال مرحلة الثورة المعادية للاستعمار والداعية للديمقراطية •• فهى تتعلق بقيــادة الثورة الديمقراطية بالبعث الوطنى وبأمكانية تجميع كل القوى المناهضة للاستعمار ومن أجل دعم الاســتقلال ، وبمهمــة البناء الوطنى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وجلب تأييد وفعالية الطبقات ذات الامكانيات والقدرة لهذا الغرض ألخ • لهذا فان الوضوح النظرى حول هذه القضية يقع بين أكبر مهــام الثورة الديمقراطية • ليست هناك مشكلة من ناحية الاقتراب النظــرى

لقضية الرأسمالية المحلية من وجهة نظر الماركسية اللينينية ووفق تجارب الحركة الثورية عبر سنوات طويلة من النضال .

« فى الظروف الراهنة فان البرجوازية الوطنية ـ فى المستعمرات والبلدان التابعة ـ والتى لا ترتبط بالدوائر الاستعمارية لها مصلحة موضوعية فى انجاز المهام الأساسية للثورة المعادية للاستعمار والاقطاع ولهذا فيمكنها أن تسهم فى النضال ضد الاستعمار والاقطاع . بهذا المعنى فهى تقدمية ولكنها طبقة مهتزة اذ انها رغم صبغتها التقدمية تجنح للمصالحة مع الاستعمار والاقطاع ولهذا فان مساهمتها ـ لطبيعتها المزدوجة ـ فى الثورة تختلف من بلد لآخر . هذا الاسهام يعتمد على ظروف الواقع الملموس ، على التغييرات فى علاقات القوى الطبقية ، على حدة التناقضات بين الاستعمار والاقطاع وجماهير الشعب ، وعلى مدى عمق التناقضات بين البرجوازية الوطنية والاستعمار والاقطاع . ؟ (بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية ١٩٦٠) .

١٥ الثورة والرأسمالية الوطنية

ما هى نظرتنا للرأسمالية المحلية فى بلادنا ؟

أولا : هناك وكلاء رأس المال الأجنبى والدوائر المرتبطة به فى قطاع الصناعة الحديثة ـ هذه القوى تعمل بوضوح ضد الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا وتكن العداء لقوى الثورة وتعمل على تحويل البلاد الى مستعمرة جديدة وخاصة للاستعمار

الحديث .

ثانيا : أن تحولا قد جرى بين قوى الرأسمالية فى بلادنا . فقد كانت حتى عام ٥٦ تقتصر فى اشكالها الرئيسية على رأس المال التجارى العامل فى التجارة المحلية ولكن بالدفع الرأسمالى تداخلت هذه الفئة مع أقسام أخرى من القطاع الزراعى من بيروقراطية الدولة ، من عناصر شبه اقطاعية الخ . ويمكننا القول ان الرأسمالية المحلية تختلط بينها قوى طبقية ومصالح أخرى أيضا وهذا الاختلاط بين القطاع الذى لا يرتبط مباشرة مع رأس المال الأجنبى يجعله ميالا للمصالحة السياسية مع قوى التخلف فى البلاد .

ثالثا : ان الرأسمالية الوطنية ــ التى لا تعمل وكيلة لرأس المال الأجنبى ــ ضعيفة التكوين فى بلادنا وهى حتى اليوم لا تجد التعبير السياسى فى حزب واحد ، فبحكم انّ الأحزاب التقليدية القائمة فى بلادنا ترتبط بعلاقات طائفية وقبلية فأن هذه الطبقة موجودة بأقدار متفاوتة بين هذه الأحزاب وتحاول ان تعمل لصالحها فى اطار تلك التنظيمات . من هذين العاملين أى :ــ

١ ــ اختلاط هذه الطبقة بمصالح طبقية أخرى مختلفة

ب ــ تشتتها بين الأحزاب التقليدية ، فان تقاربا كبيرا يجرى بين تلك الأحزاب حول قضية البعث الوطنى لما بعد الاستقلال .

رابعا : لقد كان لتزايد حدة الصراع الاجتماعى اثره بالنسبة

لأقسام من الرأسمالية الوطنية وخاصة بعد اكتوبر اذ انها جنحت أكثر نحو مواقع التهادن مع الاستعمار ومع القوى والعناصر الرجعية فى البلاد • ان تزايد دور الجماهير الثورية فى الحياة السياسية فى بلادنا ، وتقدم طلائعها نحو مراكز القيادة الوطنية وتزايد الحاجات الملحة للتغيير الاجتماعى ادى الى هذا التغيير فى البلاد ولكن هذا لايعنى أن مصالح الرأسمالية الوطنية موضوعيا أصبحت خارج نطاق الثورة الوطنية الديمقراطية بل ان هذه الطبقة وأقسامها ذات الارتباطات الشعبية والأكثر صلابة فى وجه التغول الاستعمارى ستكشف قياداتها الحقيقة ، وستكشف أن مصالحها تكمن حقا فى الاستكمال الناجز للثورة الوطنية الديمقراطية •

خامسا : ان تزايد دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى فى بلادنا يؤدى الى تناقضات مع أقسام قيادات الرأسماليةالسودانية فالصراع الاجتماعى يدور بشكل واضح بين جماهير القطاع الحديث فى الاقتصاد السودانى ، وأقسام كبيرة من هذه الجماهير كانت فى القديم بحكم العلاقات الطائفية ايضا تنظر الى تلك القيادات مجسدة لآمالها • ولكن هذه الجماهير الأكثر وعيا من غيرها تعبر اليوم عنااستهجانها لسياسةالتطور الرأسمالى وتقتنع يوما عن يوم بطريق التطور الديمقراطى الوطنى والاشتراكى • وهذه الجماهير فى بعثها الجديد تلتفت نحو الحركة التقدمية والحزب الشيوعى ، وهذا الوضع من شأنه ان

يخلق تناقضات فى الفترة الراهنة من المرحلة الديمقراطية ،ويقرب هذه الأقسام أكثر نحو مواقع المصالحة مع أعداء الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا •

وهكذا نجد ان هذه القضية معقدة ولا يمكن حلها بمجرد الشعارات أو النقل الأعمى من تجارب الحركة الثوريةالعالمية من المهم ان نبنى موقفنا على التالى :ـ

أ ـ كشف العناصر من الرأسمالية الوطنية أو التى ظلت تمثل أقسام منها تقليديا ، والتى تجنح للمصالحة مع الاستعمار والقوى الرجعية وتحاول وقف البعث الوطنى فى البلاد •

ب ـ الاعتبار الكافى لمصالح الرأسمالية الوطنية التى لا تسير تحت سيطرة راس المال الأجنبى ، أو تبدى الرغبة فى الخلاص منه حيث وجد ، والاستفادة من امكانياتها فى النضال لانجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية من ناحية قدراتها السياسية والاقتصادية ، وهذا يتطلب وضوحا ساطعا فى برنامج حزبنا ومسلكا فى النضال العملى يتمشى مع البرنامج

ج ـ اكتشاف المواقع الحقيقية للرأسمالية الوطنية التى تقف مصالحها الى صف الثورة الوطنية الديمقراطية وجلبها الى مواقع العمل المشترك والنضال اليومى • ومن بين هذه المواقع تشكل البرجوازية الزراعية بين القطاع الحديث موقعا هاما ، وهى عمليا تعبر عن تبرمها بالقيادات التقليدية التى

كانت تسهير وراءها والجانحة نحو المهادنة مع الاستعمار وقوى اليمين فى البلاد • وقد وصل هذا التبرم حد التحرر من سيطرة هذه القيادات والميل نحو الطبقة العاملة وحزبها •

١٦ الوضع الطبقى فى مشروع الجزيرة والمناقل

من المهم الا نتراجع تحت تأثير الأفكار اليسارية عن منهجنا وسياستنا الناجحة مع هذه الفئات من البرجوازية الوطنية ، وان ندعم اتجاهاتنا الايجابية فى هذا المضمار • مثلا لهذا الاتجاه موقف حزبنا من البرجوازية بين مزارعى الجزيرة والمناقل عبر سنوات من النضال المشترك فى جبهة تأخذ شكل اتحاد عام لكل الطبقات والفئات داخل هذا المشروع •

فالمستأجرون يدخلون بشكل عام فى علاقة واحدة مع الدولة من زاوية ملكية الأرض • الدولة تمنحهم الحق الثابت فى استغلال الأرض مستخدمين فى ذلك العمل المأجور وعملهم الذاتى بدرجات متفاوتة ، ويدخلون فى علاقات شراكةمع الدولة فيما يختص باقتسام عائد العمل الزراعى • الا ان هناك تقسيمات واضحة بين المزارعين يمكننا حصرها فى التالى : أولا : أغنياء المزارعين، أى برجوازية المستأجرين الوطنية ــ ثانيا : المتوسطون ــ ثالثا : الصغار من المستأجرين ــ رابعا : العمال الزراعيون • ان برجوازية المزارعين فى الجزيرة والمناقل تتميز بأستئجار عشرين فدان قطنا او مايزيد ويتبع ذلك عشرة أفدنة أو أكثر من

الذره ومساحات متفاوتة للقمح والفول السـودانى والعلف بالاضافة الى حديقة للخضروات تبلغ مساحتها فدانين ونصف أو أكثر وهذه الطبقة يبلغ تعدادها ١٢٢٠ مزارعا أى حوالى ١ر٧ ٪ من مجموع المستأجرين • والسمة الثانية لهذه الطبقة هى اعتمادها الكلى على استغلال العمل المأجور ويقتصر دورها على الاشراف • انهم رأسماليون بحق • فأستثمار العشرين فدان قطنا وما يتبعها تحتاج الى عمل يتراوح بين العشرين الى الأربعين عاملا زراعيا • ان هذه الطبقة تمتاز ايضا بوجود مصادر أخرى لها للكسب غير الزراعة ، فقد استطاعت فى فترات ارتفاع اسعار القطن ان تجمع بين ايديها رؤوس اموال تستثمرها الان فى التجارة والمقاولات الصغيرة والعربات والجرارات والطواحين الخ •

واخيرا فان هذه الطبقة تملك بعض الحيوانات تساعدها فى تحسين دخلها •

الفئة الثانية هى متوسطو المزارعين وهذه الفئة تستأجر أكثر من نصف حواشة (خمس فدان قطن) وأقل من حواشتين (عشرين فدانا) قطنا وغالبيتهم الساحقة تستأجر حواشة واحدة من ذات العشر أفدنة قطنا • ان هؤلاء يشكلون ٤١٪ من مزارعى الجزيرة و١٨٪ من مزارعى المناقل ، وهذه الفئة أيضا تستغل العمل المأجور بنسبة ٨٠٪ من العمل المبذول فى الزراعة ، لكنهم يختلفون عن الرأسمالية السابقة بما يقومون به من عمل ، وحقيقة أنهم لا

يملكون مصادر أخرى للدخل من غير الحواشة .

الفئة الثالثة هى فقراء المزارعين وهم الذين يستأجرون حواشة أو أقل من حواشة فى المناقل ونصف حواشة أو أقل فى الجزيرة وهم يشكلون ٦٩٪ من مزارعى الجزيرة والمناقل وتبلغ هـذه النسبة فى المناقل وحدها ٨١ ٪ من مجموع المستأجرين و ٥٧ ٪ من مجموعهم فى الجزيرة . وفقراء المزارعين يؤدون معظم العمليات الزراعية بأنفسهم وبأفراد عائلاتهم ولا يلجأون الى العمل المأجور الا نادرا .

أما العمال الزراعيون فمنهم حوالى ربع مليون يستجلبون من خارج المشروع وبعضهم من خارج السودان للقيام بلقيط القطن . وهناك ما يقدر بـ ١٠٠ ــ ١٢٠ الف من العمال الزراعين المستقرين وهم يقومون بأداء العمليات الزراعية وتعتمد اجورهم على العرض والطلب بواسطة المفاوضة الفردية .

ما هى العلاقة بين هذه الاقسام المختلفة ؟ .. ان وجود الأرض تحت ملكية الدولة ينفى أى شكل من أشكال العلاقات الاقطاعية كما كان عليه الحال بالنسبة لكولاك شرق أوربا مـثلا أو الصين والاستغلال المباشر يقع على العمال الزراعين .

ان التحالف بين طبقات المستأجرين له أساس ثابت من رفـــع نصيبهم وتخفيض لالتزاماتهم وتنمية الانتاج وتنويعه ، وتصنيع لوازم الزراعة محليا ، ثم تصنيع المنتوجات ، ومـنع اسـتغلال رأس المال الأجنبى لبعض مراحل الزراعة وأخيرا فى ســياسة

التسويق نفسها والوقوف ضد استغلال السوق الرأسمالية وسياسة الاستعمار فى الهبوط بأسعار السلع الأولية • ولكن هذا التحالف يتطلب اليقظة من قبل متوسطى وفقراء المزارعين الذين يشكلون أغلبية المستأجرين للتطلعات الرأسمالية والتى يعمل الاستعمار الحديث لتغذيتها بين أغنياء المزارعين لنزع المشروع من القطاع العام عن طريق تغيير نظام توزيع الحواشات وملكيتها أو قيام سوق للأرض • وفى اطار هذا التحالف لابد من النظر فى وضع العمال الزراعين وخاصة القسم المستقر بالمشروع بقصد رفع مستوى معيشته وقدراته الذاتية للانتظام فى الاطار النقابى بقصد المفاوضة الجماعية • ان الاتحاد المتين بين متوسطى وفقراء المستأجرين والعمال الزراعين هو السلسلة الفقرية للتحالف العام الذى يجب ان يضم العناصر الرأسمالية الوطنية بين المستأجرين فى المشروع • ان محاولة احداث صراع طبقى حاد مفتعل فى هذه المرحلة وعدم مراعاة حقيقة وضع القطاع العام وتشديد حدة هذا الصراع يؤدى الى عزل الأغنياء من المزارعين وهم الذين يؤثرون على قطاعات كبيرة من المستأجرين أنفسهم يؤدى الى عزلة العمل الثورى بين هذا المشروع الهام وهذا مثال سليم لموقف الحركة الثورية والحزب الشيوعى من التحالف مع البرجوازية الوطنية التى لا يربطها بالاستعمار الأجنبى رباط السيطرة والتبعية •

١٧ الشعارات الابتدائية

ان الطريق لبناء سياسة سليمة ازاء الرأسمالية الوطنية المناهضة للاستعمار والراغبة فى التقدم الاجتماعى والديمقراطى لا يرسم فى واقع بلادنا عن طريق الشعارات العامة ، من المهم أن نبحث عن هذه الطبقة فى قطاعات الاقتصاد الحديث المختلفة ، وفى كل منطقة زراعية على حدة نستخلص مصالحها الموضوعية من الثورة الديمقراطية فى بلادنا • فمشكلة أغنياء المزارعين فى المديرية الشمالية تختلف عنها فى الجزيرة والمناقل على الصورة التى أشرنا اليها من قبل اذ انه تقوم هناك الملكية الخاصة للأرض ويقع الاستغلال فى ايجارها وفى بيع الماء الخ • وهذا المنهج سليم لأن التطور فى بلادنا يسير فى خطـ غير مستو وعلاقات الانتاج فى القطاع الحديث متشابكة وتحتاج الى دقة عالية فى فرز الاتجاهات العامة لوضع الطبقات بغض النظر عما يتعلق بها من علاقات أخرى لا تحدد مجرى تلك الطبقات ومسلكها العام •

وفى نفس الوقت يجنبنا هذا الاسلوب الخطأ الفاحش فى اصدار التعميمات التى يمكن أن تكون أقرب الى الصحة فى بلد تتوفر فيه المعلومات الدقيقة وتستقر فيه المعرفة العامة فى مستوى عال •

ان وضوح مهام الثورة المركزية الأخرى وقضاياها مثل قضية قيادة الثورة والطبقات التى يقع عليها تاريخيا وعمليا عبء هذا

الواجب ، وقضية تجديد الحيـاة وبعثها على أسـاس ديمقراطى وقضايا الاصلاح الزراعى المختلفة الخ ، نبحث عنها بين ثنايا النضال العملى الذى خاضته الجماهير الثورية فى بلادنا فى هذه الحقبة من تاريخ البلاد • استرشادا بالنظرية المـاركسية اللينينية ومـن محصول تجاربنا سلبا وايجابا • تتجمع بين يدى حزبنا الآن مجموعة من التعميمات النظرية والحلول لتلك المهام الثورية علينا حصرها ومتابعتها وهى فى الواقع جمع لتطبيق حزبنا للماركسية اللينينية على واقع الحركة الثورية فى بلادنا •

الباب الثانى

الحركة الجماهيرية تواجه مهام مابعد الاستقلال

١ عجز القوى التقليدية

لقد مرت الحركة الجماهيرية عبر نضالها منذ مؤتمر الحزب الشيوعى الثالث بثلاث فترات زمنية حتى اندلاع ثورة اكتوبر .

١ ــ فترة الحكم البرلمانى منذ عام ١٩٥٦ الى نهاية عام ١٩٥٨ تقريبا

٢ ــ فترة الحكم العسكرى ــ ٣ ــ ثم ثورة اكتوبر .

لقد أصبحت المهمة العاجلة للحركة الجماهيرية بعد اعلان الاستقلال حل مشاكل البعث الوطنى والسير بالثورة الى فترة جديدة ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية . صحيح ان المرحلة التى تعمل فى اطارها الثورة السودانية لم تتغير بأعلان الاستقلال السياسى ، ولكن كانت هنالك فترة جديدة أصبحت فيها قضايا البعث الوطنى والديمقراطى فى مقدمة واجبات الثورة ، ومن أهم المشاكل التى تواجهها فى طريق دعم الاستقلال الوطنى فى وجه العدو الاستعمارى . ان ادراك الجماهير لهذه المهام لا يمكن ان يأتى تلقائيا بل كان لابد للطبقات والفئات الاجتماعية المتصدية

للقيادة السياسية ان تطرح للجماهير طريقها لمواجهة قضايا البعث الوطنى • ونستطيع القول بأن الحزب الشيوعى السـودانى فى مؤتمره الثالث كان الحزب الوحيد الذى استطاع ـ قدر مستوى المعرفة وسطه ـ ان يستشعر التغيير الجديد فى العمل السياسى والظروف الموضوعية التى تدفع بالثورة الوطنية الديمقراطية الى مستوى أعلى مما قبل • وقد كانت أيضا قـوى اليمين المتطرف واضـحة فى طريقهـا : باصرارها على مواجهـة البعث الوطنى واستمرار البلاد على ماهى عليه ، كما تركها الاستعمار البريطانى، كانت تعبر عن حقيقة ارتباطها بالاستعمار القديم ، أما الأقسـام الأخرى والفرق المختلفةمن عناصر البرجوازيةفانها عجزت حتىعن ادراك العمل السياسى بعد الاستقلال ، وظلت تعمـل لأحـتكار النشاط السياسى تحت الشعارات الوطنية فى فترة الاحـتلال ، وهذا الوضع لم يقدم للجمـاهير ظروفا ذاتية للاحسـاس بمسئولياتهم على نطاق واسع فى هذه الفترة ، فقد ظلت أقسـام واسعة من تلك الجماهير تعلق آمالها على فـئات البرجـوازيين المتصدين للعمل السياسى وهذا الوضع خلق صـعوبات حقيقية أمام تطور الثورة فى بلادنا •

ولكن الفرق المتقدمة والعنـاصر الأكثر وعيا بين الجمـاهير والمتأثرة بالحـزب الشيوعى شنت نضالا متسعا فى هذه الفترة ضد توغل الاستعمار الحديث ، ومن أجل حـل قضـايا الثورة الديمقـراطية المختلفة • ومهما تكن الظـروف غير المواتية فان

الحزب الشيوعى استطاع أن يضمن مواصلة أقسام من الجماهير لحركة النضال ، وما استطاع السياسيون البرجوازيون أو الرجعيون ايقافها استنادا على اعلان الاستقلال السياسى بوصفه نهاية المطاف • وهذه الحقيقة التى لعبت وستظل تلعب دورا متزايدا فى مجرى الثورة السودانية هى الانعكاس السياسى للفكرتين اللتين ظلتا تصطرعان بين حركة الجماهير المناوئة للاستعمار : الفكرة التقليدية للنضال ضد الاستعمار والمجردة من المحتوى الديمقراطى والتى تؤدى فى النهاية الى السيطرة التامة للفئات الغنية على السلطة ، والفكرة الطبقية التى تحدد وجودها وبقاؤها بين الجماهير منذ اقرار البقاء لتنظيم الحزب الشيوعى السودانى مستقلا عام ١٩٤٧ ، وحركة البناء الواسعة للتنظيمات الطبقية والديمقراطية المستقلة بين جماهير الطبقة العاملة والمزارعين والطلبة ــ والجماهير الثورية •

خلق صعوبات حقيقة أيضا أمام الحركة الجماهيرية وهى تواجه مهام الثورة لما بعد الاستقلال السياسى ، سياسة الانقسام التى سلكتها اقسام البرجوازية المتصدية للعمل السياسى • فقد أدى نضال الجبهة الواسعة من الرأسمالية الوطنية ، والطبقة العاملة ، المثقفين الوطنيين ، والفرق المتقدمة من المزارعين ، وعناصر من كبار الملاك المناهضين للوجود الاستعمارى فى بلادنا الى فتح الطريق أمام انتصار معركة الاستقلال الوطنى • ولكن ما أن بدأت تلوح آفاق هذا الانتصار حتى رفعت تلك الفئات

من البرجوازيين شعار محاربة الديمقراطية والحزب الشيوعى • وكان ذلك أول خطوة لاضعاف صفوف الجماهير الوطنية • وقد تابعت تلك العناصر فيما بعد سياستها الانقسامية ، واتجاهها للافتتال حول السلطة وكراسى الحكم ، فاستقبلت الجماهير الوطنية اعلان الاستقلال السياسى وهى تواجه الانقسام والضعف ، وهى مشغولة فى الصراع بينها ، انتصارا لهذه القيادة أو تلك ، وهذا الوضع غبش وعى الجماهير ، وأضعف من الامكانيات الحقيقية للجماهير فى مواجهة قضايا التقدم الاجتماعى، انه أضعف من وزن القوى الاجتماعية المؤيدة لقضية التقدم الاجتماعى ، فانحصرت فى التنظيمات النقابية للطبقة العاملة وطلائع حركة المزارعين والعناصر التقدمية •

ان العجز الذى أصاب أقساما من الحركة السياسية والجمود الذى واصله قسم آخر استجابة لروابطه بالاستعمار القديم جعل هذه الدوائر ذات مصلحة مشتركة ـ فى مصادرة حركة الجماهير الديمقراطية ، والعمل على تصفيتها لأنها تشكل تحديا واضحا أمامهم ، ولهذا فاننا نلحظ أن القوى المستعدة للنضال من أجل التقدم الاجتماعى ودفع الثورة الوطنية الديمقراطية للامام قادت صراعا متواصلا من أجل بقائها ، وحقها فى الحركة والتنظيم • يمكننا القول بأن حركة التغيير الاجتماعى ، وفواعده الأساسية عبرت عن نفسها فى مواجهة قوى التخلف ، والتخلى عن الثورة الديمقراطية بالنضال المستمر من أجل الحقوق الديمقراطية•

وفى الحقيقة فان ارتباط هاتين القضيتين خلال النضال العملى الذى قامت به الحركة الجماهيرية منذ الحكم الذاتى ـ قضية الديمقراطية ، وقضية التغيير الاجتماعى ـ أدى باستمرار الى اقتراب القضيتين من بعضهما ، وهذا له أثر فى أيامنا الراهنة وفى مستقبل العمل الثورى فى بلادنا • ان أقساما تتسع كل يوم من الجماهير المؤمنة بالحقوق الديمقراطية تقترب من مواقع حركة التغيير الاجتماعى وهذا يوسع المدى والدوائر التى تعمل بينها تلك الحركة •

لقد أدى العجز الموضوعى للنظام السياسى عن مواجهة قضايا ما بعد الاستقلال ، والاضطراب وسط الجماهير الوطنية الى أزمة حادة فى البلاد ، يقابل هذا نمو متزايد فى العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعى بين الحركة الجماهيرية ، وكان زمام المبادرة فى يد القوى اليمينية المتطرفة فنقلت الصراع الطبقى من حيزه السلمى الى دكتاتورية عسكرية موجهة فى الأساس لصدر القوى الديمقراطية ، ما عجزوا عنه بالصراع السلمى أرادوا تحقيقه بالصراع الدموى • ان السهولة التى تمت بها عملية الانقلاب اليمينى توضح الحقائق التالية :

أ ـ قدرة اليمين على الحركة ومراكز قوته المتعددة فى الحركة السياسية •

ب ـ مراكز اليمين فى جهاز الدولة من كبار البيروقراطيين الذين تربطهم بالاستعمار الأجنبى أكثر من رابطة ومستعدين على

الدوام لخلق جبهـة مع القوى اليمينية ضـد تقـدم الثورة الديمقراطية فى البلاد • وهذه الحقيقة طرحت بشكل جاد قضية جهاز الـدولة فى مجرى تطور الثورة الديمقراطية • لقـد كان للاقسام البرجوازية التى تولت الحـكم استنادا على النضـال الجماهيرى الوطنى فى البلاد دور ملحوظ ومسئولية تاريخية فى الابقاء على جهاز الدولة تحت سـيطرة العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعمارى والتى شكلت باستمرار جبهة واحـدة مع القوى الاجتماعية المناهضة للتحرر الوطنى •

ج ـ ضعف الأساس الاجتمـاعى للبرلمانية الغربية فى بلادنا نتيجة للوزن القوى للقطـاع التقليدى فى الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية مما أدى دائما الى وجود قوى فى اطار ذلك النظام ذات مصلحة مضادة لتوسيع قاعدة الديمقراطية وتغيير الحيـاة وسط السكان العاملين فى اطار القطاع التقليدى • لقد دفعت هـذه الثورة بشـكل أو بآخر قضية الديمقراطية وسيلة لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا • ان تجربة البرلمانيين تؤكد الحقيقة التالية :

ان الديمقراطية الموجهـة هى أداة فى بلادنا المتخلفة لوضع السلطة فى يد القوى المناهضة للاستعمار ، واعتمادا عليها يمكن ويجب أن توسع قاعدتها لجلب الأقسام الأخرى من المواطنين الى ميدان النشاط السياسى ، البرلمان الأول الذى عبر عن اتجاهات

مناوئة للاستعمار هو الأول والأخير حتى الآن الذى استطاع أن يرتبط بمجرى الثورة الوطنية بشكل أو آخر • وقد بنى هـذا البرلمان جزئيا على قاعدة من الديمقراطية الموجهة التى تعطى وزنا أكثر لمواقع التحرر الوطنى والجماهير النشطة سياسيا فى المدن وبين قوى القطاع الحديث فى الاقتصاد •

د ــ ضعف الجمـاهير الوطنية نتيجة لتفككهـا وصراعاتهـا الداخلية وانعدام الوحدة بين صفوفها • ان الاتحاد بين الجماهير الوطنية شرط هـام لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهـو درعها الحامى لها من هجمات اليمين والمستعمرين أثنـاء نضالها الشاق لانجاز مهام الثورة • لقد طرح الحزب الشيوعى السودانى فى الظروف التى أحاطت باعـلان الاستقلال وبعـد الاستقلال ، شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية • ولكن القوى الاجتماعية التى نبنى عليها تلك الجبهة لم تكن ناضجة للتصدى لمهامها التاريخية ، وحتى يتم ذلك فقد كرس الحزب الشيوعى الكثير من مجهوداته منـذ الاستقلال وحتى تسـلم الدكتاتورية العسكرية للسلطة ، لوقف الصراعات بين الفئات البرجوازية فى بلادنا والتى كانت تحتل جزاء هاما وكبيرا بين الجماهير ولم يكن ذلك خطأ ، لقد أسهم فى يقظة أقسام من الجماهير ومواجهتها لمشاكلها الحقيقية • ان الجماهير الوطنية النشطة كانت تؤمل بحل مشاكل التطور فى

التقاء حزبى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى ، ولهـــذا فقد كان على حزبنا أن يناضل حيث تقف وإن يعمل على اقتراب هذه الجماهير من بعضها فى اتجاه النضال من أجل دعم استقلال البلاد ولتلبية حاجيات التقدم الاجتماعى .

٢ تجارب هامة تحت الحكم العسكرى

عبر سنوات الدكتاتورية العسكرية خاضت حـركة الثورة السودانية معارك متعـددة واكتنزت فى أحشائها تجـارب هامة لتنمية نظرية الثورة علينا أن نلخصها ، ونضعها بثبات بين مجموع تجارب الحركة الشعبية ، ونرفعها الى مستوى العمل النظرى الذى لابد منه لنجاح النضال الثورى فى بلادنا .

ما هى أهم هذه التجارب ، والمحـــول النظرى ؟.

((أ)) البروقراطية ضد حركة الشعب

لقد دفعت سنوات الحكم العســكرى بقضية البيروقراطية الكبيرة الى الأمام ووضعتها فى الامتحان فى موقفها ازاء قضـــايا الجماهير التى تواجههـــا فى سبيل دعم الاستقلال السياسى وفى طريق التقدم الاجتماعى .

وقد برهن هذا الامتحان على أن القوى الاجتماعية المناهضة لأهداف جماهير الشعب لا تقتصر على الدوائر العاملة فى الحركة السياسية مبـــاشرة وحسب والمستندة على مصـــالح طبقية فرغت

الحركة الثورية من تحديد أعماقها وأبعادها : العناصر شبه الاقطاعية ، عناصر التخلف بين القطاع التقليدى فى الانتاج ، عناصر البرجوازية المتشابكة المصالح مع تلك الدوائر .. الخ بل ان جهاز الدولة فى قمته العليا والذى شيده الاستعمار الأجنبى هو أيضا قوة تيمم وجهها صوب تلك المصالح المعادية للجماهير الشعبية . ان الدعوى النظرية القائلة بأن البيروقراطية الكبيرة لا تتصل مباشرة بمصالح انتاجية معادية للتقدم ، ومن ثم فهى ذات مصالح مرتبطة بالشعب ويمكن أن تعبر عن أمانيه ، دعوى برهنت تجارب النضال الثورى فى بلادنا على بطلانها . فبجهاز الدولة فى قطاعاته العليا عناصر ذات أثر روضها الاستعمار الأجنبى ، وبحكم ما حولها من تشريعات تدربت على احتقار الجماهير الشعبية ، وبحكم امتيازاتها تتطلع للدفع الرأسمالى تحت سيطرة الاستعمار الحديث والقديم . ان المراكز الأساسية لهذه العناصر تقوم بين أجهزة السلطة . غير أن الصورة ليست بهذه الدرجة من البساطة اذ أن أقساما واسعة من العاملين فى أجهزة الدولة الأخرى وفى قطاعات عليا أيضا مازالوا مرتبطين بالدوائر الشعبية وهم ذوو مصلحة فى التقدم واخراج البلاد من حالة التخلف الراهنة . لقد ظهر التعبير لهذه الحقائق خلال ثورة أكتوبر بوضوح وفى انتخابهم لليسار ممثلا لهم فى البرلمان . وهذا الوضع يسهل كثيرا ما يمكن ويجب احداثه فى جهاز الدولة خلال النضال لاستكمال الثورة الديمقراطية فى بلادنا . ان علاقة الحركة

الثورية بجهاز الدولة تتجه فى الأساس لتصفية قطاع البيروقراطية الموالى للاستعمار وأجراء اصلاح فى هـذا الجهاز لجعـله أكثر ديمقراطية ولدفع العنـاصر الأمينة الراغبة فى خدمة الجمـاهير الشعبية الى مراكز القيادة •

ان الدولة الوطنية الديمقراطية ـ باستمرار النضـال الثورى وباقترابه أكثر من قطاعات الكوادر فى أجهزة الدولة التى مازالت سليمة ـ يمكن أن تجد ظروفا أيسر للاستفادة من هذا الكادر فى خدمة الجماهير الشعبية وأهداف الثورة •

بالطبع هذا الوضع الملائم يمكن أن يكون بين يدى الحـركة الثورية اذا اسـتطاعت باستمرار أن تنمى علاقاتها بهذه الكوادر وأن ترفع بينهم مستوى الأمانة والارتباط بالمصالح الشعبية وأن تعمل بوعى فى معاهد التعليم المختلفة لتوسيع دائرة تلك الكوادر بمدها بعناصر صلبة تتجه نحو الشعب وقضاياه • وهذا الطريق بالطبع وعر وتقف دونه صعوبات كثيرة بوجود القوى اليمينية والرجعية فى الحكم ومحاولاتهـا المستمرة لافساد هـذا الكادر ولربطه بمصالح غريبة عن أمانى الجماهير الشعبية ، وبمحاولاتها المتزايدة لغزو المعاهد وتوجيه البعثات الاكاديمية والفنية والمهنية صوب الغرب الاستعمارى بقصد خلق كادر متعـال على الشعب ومعتزل ـ وبهذا تخلق الظروف الملائمة لوضع جهاز الدولة فى يد قوى اليمين ومن خلفه من أعداء الثورة الديمقراطية •

ب ـ منهج التنمية الاقتصادية

دفعت سنوات الحكم العسكرى بقضية تنمية البلاد للمقدمة • فالنزعات السياسية الحزبية التى كانت تشغل الجماهير خلال الحكم البرلمانى اختفت بحكم وجود نظام دكتاتورى • كما أن الدكتاتورية العسكرية وهى تصادر نضال الجماهير الرامى الى تأثيرها على مجريات الأحداث فى بلادنا كان لابد لها أن تقدم للجماهير شيئا يبعدها عن التأثير النشط على الحياة السياسية ، ويخلق أساسا اجتماعيا للنظام الدكتاتورى • ان محصول هذا الدفع جاء لمصلحة الاستعمار الحديث والرأسمالية الأجنبية وطرح بشكل حاد طريقين للدعوة للخروج من التخلف : طريق التنمية الرأسمالية المؤدى فى نهاية الأمر الى فقدان الاستقلال ، وطريق التنمية المستقلة الذى لا سبيل له غير تفادى المنهج الرأسمالى • ان الدعوة للبناء والتقدم لا تؤخذ على وجه الاطلاق أو على عواهنها ، بل لابد من اكتشاف المواقع الطبقة التى تصدر منها هذه الدعوة • فالرأسمالية المحلية غير المرتبطة بالاستعمار مصلحتها الموضوعية فى الخروج على التخلف واطلاق الامكانيات الموجودة فى البلاد وخاصة بين القطاع التقليدى للانتاج ، ولكن هذه المصالح لن تجد التعبير الحقيقى فى اتخاذ المنهج الرأسمالى بل فى تحقيق التطور الوطنى الديمقراطى فى بلادنا • وسنوات الحكم العسكرى كانت تمثل ذروة الدفع الرأسمالى بما يمتلك ذلك

النظـــام من قدرة على التنفيـــذ ، ومن مصـــادرة لـــكل القوى الديمقراطية فى البلاد ، ولتوفير الجو الصالح للنفوذ الرأسمالى على حساب الجماهير • وكانت النتيجة هى الأزمة الخانقة التى تعيشها بلادنا ، والفشل الذريع لذلك المنهج • ولكن هذا لا يعنى الأزمة النهـــائية لهـــذا المنهج فهو مازال مســـتطيعا بالامكانيات الواسعة فى بلادنا رفع معدلات التنمية واحـــداث تقدم نسبى ، ولكنه سرعان ما يواجه الاستغلال الخارجى ، والاضعاف المستمر لقدرات بلادنا على الاستثمار فى المشاريع الانتاجية ، سرعان ما يواجه بين الجماهير انحدارا فى مستوى معيشتها • ان القضية معقدة وتبسيطها أيضا غير سليم • فاذا كان محصول بلادنا من هذا الطريق : هو مواجهة الاستعمار الحديث الذى خلق له قواعد فى بلادنا فان القضية بتعقيداتها تظهر على صورتهـــا الحقيقية • القضية ليست مجرد منهج اقتصادى بل هى تتطلب مواجهة على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة وسط حركة شعبية خبرت الاستعمار القديم وعرفت أساليبه ولم تنضج بعد فى مواجهة الاستغلال الحديث •

هـ ـ نحو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية

وفى مجرى التنمية الاقتصادية لبلادنا فى هـــذه الفترة برزت

قضية العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكى .

ونسجل أن فترة الحكم العسكرى شهدت تصاعدا فى هـذه العلاقات كما يتضح من الأرقام التى وردت من قبل . ماتقييمنا لهذه الحقيقة ؟.

أن ظهور المعسـكر الاشتراكى فى السوق السودانية ليس وليد الصدفة بل كان وسيظل معبرا عن حركة النضال الشـعبية التى ظلت تفتح الطريق لهـذا التطور ، كما أنه يعبر عن الحقيقة المعـاصرة التى لا يمكن التعـامى عنها : وهى وجـود النظـام الاشتراكى العالمى وتأثيره المتزايد على السوق العالمية . لكن هذا التزايد (فى حجم التجارة بين السودان والمعسكر الاشتراكى) لم يمس كيان التجارة الخارجية من حيث ارتباطها غير المتكافىء بالدول الرأسمالية الكبرى ، ولم يؤثر فى الاتجاه الاقتصـادى للبلاد (استيراد سلع الاستهلاك الصناعية وتصدير المواد الخـام الذى ورث من عهـد الاستعمار ، وانها بمقارنة نسب الصادرات والواردات تكشف عن رغبة المعسكر الاشتراكى فى مسـاعدة البلـدان المتخلفة واقامة علاقات تفيد شعوب هـذه البلدان . وانكماش النظام الراهن (العسـكرى) عن دعم وتنمية هـذه العلاقات (من مداولات اللجنة المركزية يناير ١٩٦٣ الشيوعى ١١٦)

ان رفض هذه العلاقات اعتبارا للصراع الطبقى فى داخل البلاد اتجاه غير سليم ، اذ أن هـذه العلاقات تقدم لشعوبنا مثلا حيـا

للتعامل الاقتصادى على أساس الاستقلال الوطنى ، وهى فى نفس الوقت تخفف من وطأة الاستغلال والتدلى فى مستوى معيشة الجماهير • نلحظ ذلك فى حقيقة المصاعب الشديدة التى واجهها شعبنا خلال ٥٨ ــ ٥٩ عندما اختفت السلع الضرورية نتيجة لاحتكار السوق الرأسمالية لبلادنا ، وفى حقيقة انه اعتمادا على السوق الاشتراكية خفت هذه الظاهرة التى يقع ثقلها على الجماهير • هذا لا شك عنصر مساعد للجماهير الشعبية • وفى نفس الوقت فان اتجاه التعامى عن الوضع الطبقى فى البلاد ، واعتبار العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكى مقياسا لتقدمية هذا النظام أو ذاك اتجاه غير صحيح • فى نهاية الأمر يحدد مجرى الأحداث الصراع الطبقى ويضع التعايش السلمى مع المعسكر الاشتراكى ظروفا مساعدة لتنمية هذا الصراع لصالح الاستقلال الوطنى والتقدم • ان مهام الثورة الوطنية الديمقراطية متكاملة كما جاء فى وثيقة الأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٠ وحتى فى حيز حكم البرجوازية الوطنية فى طريق الثورة الديمقراطية فالمواقف أيضا واضحة •

« ان الأحزاب الشيوعية تناضل بنشاط من أجل استكمال الثورة الديمقراطية المناهضة للاستعمار والاقطاع ، من أجل اقامة حكم وطنى ديمقراطى ، من أجل اجراء تحسينات جذرية فى مستوى معيشة الشعب انها تؤيد خطوات الحكومات الوطنية التى تعود

لدعم مكاسب الشعب ولتنسف مراكز الامبريالية . »

(من بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية ـ ١٩٦٠)

ولهذا فان التحليل الطبقى للنظام ووجهات سيره الأساسية هى التى تحكم مواقف الشيوعيين أولا وقبل كل شىء ، كما أنه من ضمن برنامج الحزب الشيوعى عبر الثورة الديمقراطية فتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادى مع المعسكر الاشتراكى ، واعتمادا على هذا التعاون ، النضال بحزم ضد مواقع المستعمرين ، وحتى يؤدى هذا التعاون الى توسيع قواعد الاستقلال الاقتصادى وليصبح عاملا محركا لقوى الدفع الداخلية بين الاقتصاد المحلى فى طريق النهضة الوطنية المستقلة .

د ـ صرف القوات المسلحة عن دورها الوطنى

بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يعد للجيش السودانى دور فى الحياة السياسية ، ولكن وبمجرد تسلم القادة العسكريين لزمام السلطة فان القوات المسلحة وضعت فى مقدمة الصورة وكان لا بد للحركة الثورية أن تتعلم من تلك التجربة . صحيح ان السلطة بقيت بين أيدى كبار الضباط يخدمون بها مصالح الاستعمار الحديث ويواجهون بها الحركة الثورية قمعا ومصادرة . ولكن قضية وضع القوات المسلحة برزت أمام كل المناضلين والحركة السياسية فى البلاد ، وطرحت نفسها بالحاح . لقد تبين بوضوح أنه من الخطأ

الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد أو طبقة واحدة بل أنها تمثل فى الواقع الصراع الطبقى والوطنى الذى يجرى بين مجتمعنا . فالغالبية العظمى من جنود وضباط القوات المسلحة يخرجون من الصفوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من أعدائه . ان التمردات المختلفة مهما كان تقييمنا لها والتى وقعت خلال تحكم الضباط الكبار ، وحركات « التطهير » والطرد من الخدمة ، ثم الروح السلبية التى سادت القوات المسلحة رغم الرشوات والامتيازات التى قدمت لأقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعى الحقيقى للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقى بين الحركة الشعبية .

وكانت العلامة الأوضح هى التمرد الفعلى فى أقسام منها خلال ثورة أكتوبر ورفضها جعل نفسها أداة طيعة فى يد الدكتاتورية .

ان الأيام المنتصرة لثورة أكتوبر حفلت بمناقشة هذه القضية بين الأوساط الشعبية بلا حرج وكانت أيضا تدخل فى ادراك قوى الثورة المضادة التى عملت ومازالت تعمل تحت ستار « حياد القوات المسلحة » الى تغيير تركيبها الاجتماعى وتحويلها الى أداة حزبية لها بوضع المراكز الحساسة والقيادية فى أيدى العناصر الموالية ، وعن طريق التجنيد الحزبى للجنود وللضباط .

هذه المحاولات ترمى الى تحديد دور القوات المسلحة كجزء من قوى الثورة المضادة .

وهذا الوضع ليس فريدا بالنسبة للقوات المسلحة فى السودان. فبين البلدان النامية ، وكما دلت تجارب التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الجيش النظامى بين هذه البلدان يختلف عنه فى البلـــدان الرأسمالية المكتملة التكوين حيث يقع تحت أيدى الطبقات الاحتكارية ويشكل أداة القمع واضطهاد حركة الطبقـــة العاملة . وهذه الحقيقة جزء من تجارب الحركة الثورية العالمية .

ضعف البرجوازية :

كشفت سنوات الحكم العسكرى الضعف المتناهى للتنظيمات السياسية البرجوازية التى اختفت عمليا من الوجود الا فى معنى بقاء بعض الأشخاص . فاذا استثنينا الحزب الشيوعى والتنظيمات الطائفية التى لم يمسسها الحكم العسكرى فان كافة التنظيمات الأخرى تبخرت ولم يبق منها الا أثر ضئيل . هـــذه الحقيقة لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب بل ضعف البرجوازية نفسها . وقد أدى هذا الضعف فى أحيان كثيرة الى تطلع أقسام منها للقيادة فى النظـــام العسكرى نفسه على الرغم من ممـــالاته لرأس المال الأجنبى .

ان القوة التى ربما بدت فى بعض الأحيان على تلك التنظيمات السياسية فى فترات العمـــل البرلمانى ليست دليلا على رســـوخ القيادة البرجوازية بين الجماهير ، ولا على ثقل وزنها الاجتماعى

والاقتصادى .. وهذه حقيقة مهمة لتطور الثورة الديمقراطية فى بلادنا التى يحسم مستقبلها ايجابا حينما تقتنع الجماهير بأن طريق النمو الرأسمالى هو طريق الألم والعذاب ، عندما ترفع الجماهير رأسها وتتطلع الى قيادة جديدة فى تحالف الطبقات الثورية وحزب الثوريين ـ حزب الطبقة العاملة . ان ضعف البرجوازية فى بلادنا والعناصر السياسية التى مازالت تقودها يخلق ظروفا مواتية أمام قيادة الطبقة العاملة اذا استطاعت أن تعمل بدأب وحكمة فى هذا الميدان . وعندما تميل الكفة لصالح القيادة

الجديدة فان المشكلة الجوهرية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكون قد حلت لصالح الثورة والتقدم .

هـ ـ فشل بناء الجبهة الديمقراطية

من قبل رفع حزبنا شعار تكوين الجبهة الديمقراطية فى البلاد طريقا لتوحيد الطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر الراغبة فى التحرر الوطنى والتقدم . ولكن الظروف الموضوعية لم تكن ناضجة لبناء تلك الجبهة . فالأقسام الواسعة من السكان كانت تأمل من وراء القيادات البرجوازية واليمينية ولم تكن تحس بالطريق الجديد للنهضة الوطنية . ولكن هذه القضية أصبحت أكثر الحاحا أمام الحزب الشيوعى خلال سنى الحكم العسكرى . فى الفترة الأولى طفق حزبنا يبحث عن أشكال لتوسيع العمل

الجماهيرى وجذب فئات أوسع من السكان فى سبيل النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مدفوعا بوقوفه وحيدا فى الميدان وبالرغبة المشروعة لايجاد حلف ثورى لتحمل أعباء النضال وانجاحه حقا • وقد أصبحت تلك القضية أكثر الحاحا بعد انهيار جبهة المعارضة المشكلة من اليمين واليسار والداعية لعودة النظام البرلمانى • وبعد أن أصبح تنظيم الجبهة الديمقراطية حاجة ملحة لفتح طريق جديد للنضال ضد الدكتاتورية العسكرية ــ لا يؤدى الى ازالتها ، بل يؤدى الى تكوين نظام وطنى ديمقراطى • وقد عبرت عن هذه الحاجة الملحة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى • « لقد حانت الظروف الآن ليتخذ الحزب الشيوعى خطوة ثورية متمشية مع الأحوال السياسية وذلك بتحويل الانعزال البادى عند الجماهير والعزوف عن تجمع المعارضة الحالى لعدم فعاليته ، الى اتجاه ايجابى • لقد أصبح التجمع الحالى للاحزاب المعارضة يعوق نمو وعى الجماهير ويحد من امكانيات تحويل هذا النضال فى سبيل الديمقراطية ــ وهذا يمنع تطور القوى الثورية الوطنية الديمقراطية وامكانية تنمية نضالها وانتظامها فى اتحاد مناهض للاستعمار والرجعية ومن أجل حكم وطنى ديمقراطى • »
(مداولات اللجنة المركزية ــ يناير ١٩٦٣ ــ الشيوعى ١١٦)

ولكن برغم الحاح الظروف والمحاولات المتعددة فان حزبنا فشل فى تكوين الجبهة الديمقراطية وقد ترك هذا الوضع أثرا سلبيا ملحوظا على فترة التحضير للاضراب السياسى ، ثم فى المنحنى

التاريخى الحـاد الذى أعلن فيـه الاضراب وفى خـلال ثورة أكتوبر • من ناحية التحليل العام للقوات الاجتماعية التى تنتظم فى الجبهة فحزبنا لا يواجه مشكلة • ولكن المشكلة هى فى العثور الواقعى على هـذه القوات فى مجتمعنا ، واكتشـاف الحقيقة الواقعية • من يعبر عن هذه القوات ؟• أين تنتظم ؟• ـ هى فى اكتشاف الأشكال التنظيمية المختلفة لهذا الغرض فى بلد يسـير فيه التطور سيرا غير مستو الخ ••

هـذا الوضوح النظـرى المرتبط بالمشاكل العملية لقضـية الجبهة الديمقراطية فى بلادنا هـو ما يطلب اليوم بعـد تجارب السنين قسوة وفشلا ، بعد الالحاح والحاجة التى برزت حادة خلال الحكم العسكرى • ولدينا الآن الامكانية لمواجهة هـذه القضية فى مؤتمرنا الرابع وحلها لصالح التطور الثورى فى بلادنا

نقائص فى عمل الحزب الشيوعى

دفعت سنوات الحـكم العسكرى بقضية الحزب الشـيوعى ووضعه بين حركة الشعب وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية الى المقدمة ، فهو الحزب السياسى الوحيـد الذى ظل فى تنظيمـاته الأساسية باقيا وعاملا للارتباط بالجماهير وتوجيـه نضالاتها • وبحكم هذه الالتزامات التـاريخية ، وفى بوتقة النشاط العملى ، كان على الحزب الشيوعى أن ينظر فى حياته الداخلية وفى أشكال صلاته بالجماهير • وقد حفلت هـذه الفترة بالمحـاولات الدائبة

والمناقشات حول هذه القضـــايا • ان النقـــائص التى عانى منها الحزب الشيوعى لم تؤثر على سير النضال ضد الحكم العسكرى فى جبهة وطنية ديمقراطية وحسب ، بل أثرت أيضـــا فى امكانيات الحزب الشيوعى وقـــدرته على قيادة ثورة أكتوبر فى مراحلهـــا المختلفة فيما بعد • ماهى أهم تلك النقائص ؟ •

عبر النضال ضد الاستعمار المباشر جـــذب البرنامج السياسى للحزب الشيوعى السودانى وقدراته على النضال الحاسم ضـــد الاستعماريين طلائع متعددة من بين جماهير الشعب الى صفوف الحزب • وكان من المهم أن تتحول هـــذه العناصر الى عنـــاصر شيوعية حقا ، لا تقتنع فقط بالبرنامج السياسى للحزب الشيوعى بل يجرى تكوينها الفكرى على أساس الماركسية اللينينية • لقد نالت الأقسام الأولى من كادر الحزب فى تأسيسه وعنـــدما كان التلاحم مباشرا بين كادر المثقفين الشيوعيين ، والكادر الشـــعبى المناضل ، قدرا لا بأس به من التكوين الماركسى ، الا أن هـــذه القضية لم تجـــد الاهتمام الكافى خـــلال النشاط العملى للحزب الشـــيوعى • صحيح ان وضع الحـــزب التـــاريخى فى مراحل تأسيسه ونهوضه مباشرة وسط ضجيج الحركة الثورية زاد من التزاماته فى النضال اليومى وألقى عليه أعبـــاء كثيرة ، وانه لم يتمتع بفترة تطور مستقرة كالأحزاب الشيوعية فى أوربا حينمـــا نشأت حركة المثقفين والطبقة العاملة فى ظروف التطور السلمى للرأسمالية • ولكن هذه الأوضاع تركت أثرها سلبا على الحيـــاة

الداخلية فى الحزب • وقد ظهر هـذا الأثر السلبى بعـد اعلان الاستقلال السياسى والتحولات الموضوعية التى جرت فى المهام الثورية •وطرح قضية الثورة الديمقراطية فى مستوى أعلى • ان أقساما لا يستهان بها من الكادر الـذى لعب دورا فى النضـال ضـد الاستعمار بدأ فى التراجع قاصرا فى نظرته على حـدود « التحرر الوطنى » وبقى هذا الكادر بشكل أو بآخر فى داخل الحزب الشيوعى عنـدما واجهت بلادنا الدكتاتورية العسـكرية وانتقل الصراع الطبقى من حيزه البرلمانى الى حيز العنف وتوجيه القوة ضد الحركة الثورية والحزب الشيوعى • ان ظاهرة تساقط عدد من كادر الحزب وقتها ، وفى قطاع قيادى هام مثـل اللجنة المركزية ، يجد تفسيرا له فى هذا الواقع أيضا مع العوامل الأخرى •• ان قدرة حزبنا على رفع لواء الماركسية فى داخله ووحـدة تفكيره ، لا عـلى أسـاس البرنامج السياسى وحسب بل عـلى الأساس الايدولوجى ستظل مهمة أساسية باستمرار اذ كان لنـا أن نقدم للجماهير الثورية حزبا قادرا على قيادة الثورة الاجتماعية•

لقد أدت الاتجاهات اليسارية الى خسائر فى العمل الثورى والى تأخير انتصار حركة الشعب على الدكتاتورية العسكرية • وفى الحقيقة فان كل خطوة للامام فى تلك الفترة فى وضع الحزب والحركة الجماهيرية كانت تتجه للانتصار على الاتجاهات اليسارية •• تحت تأثير الاتجاهات اليسارية فى العمل والتنفيذ لم يستطع الحزب الشيوعى أن يدعم اتصالاته اليومية بالجماهير ولم يكتشف

طرقا متعددة للعمل السياسى غير المباشر فى ظروف صودر فيها العمل السياسى • وعندما أمكن لحزبنا أن يهزم الاتجاهات اليسارية عمليا ويعمل وسط النقابات العمالية التى أنشأتها الدكتاتورية العسكرية جرى تغير كبير فى وضع الطبقة العاملة وقدرتها على النشاط والحركة • ولكن الحزب فى اتجاهه العام لم ينجح فى هذا الاتجاه ، تارة باتخاذ موقف اللامبالاة ، وتارة بالمقاومة الحقيقية من العناصر اليسارية كما جرى بين الطلاب الشيوعيين الذين عارضوا مبدئيا موقف الحزب الشيوعى من خوض معركة المجالس المحلية ، وعطلوا قدرات الحزب فى هذا المضمار • وبتأثير الاتجاهات اليسارية أيضا واجه الحزب الشيوعى سنى الدكتاتورية وحبل اتصاله بالجماهير واحد : العمل السياسى المباشر والمؤسسات السياسية •• وقد قطع هذا الحبل ، ولكن الحزب الشيوعى بقى محصورا فى هذا الميدان وحده ، يعمل لاحيائه بالطرق غير القانونية (المنشور ، الاثارة •• الخ) • أما أشكال العمل الأخرى التى نسف وجودها الاتجاه اليسارى بالفعل (العمل الاصلاحى الثقافى) فما كانت تذكر ، وما واجه الحزب الشيوعى النظام العسكرى وهو يمتلك هذه الأشكال ، وما نجح فى اتباعها طيلة سنى الحكم العسكرى • ان هذا بالتأكيد أسهم فى اضعاف الحركة الثورية وقدرتها على النضال وأدى فى بعض الميادين الى نمو نفوذ قوى اليمين مثلما حدث بين الحركة الطلابية •

والاتجاه اليسارى أيضا ، وفى غياب خط سياسى كامل للنضال الثورى ، أهدافه وآفاقه ، أدى فى فترات الى طبع عمل الحزب الشيوعى بالاثارة البحتة وبالتقديرات الذاتية للمعارك اليومية دون تقييم حقيقى لتوازن القوى ودون وضوح فى قضية هامة للعمل الثورى : قضية نضوج الأزمة الثورية • وهذا الطابع للعمل الحق بالحزب خسائر مختلفة وبالحركة الشعبية أيضا • فبين عدد من كادر الحزب ساد اليأس وتخلى بعضهم عن النضال كما أنهك الحزب الشيوعى فى معارك قدرت بأنها حاسمة تقديرا لا يستند الا على الرغبات الذاتية • ومن أكبر الخسائر التى تكبدتها الحركة الثورية نتيجة للتقديرات الذاتية الأحداث العسكرية التى وقعت فى نوفمبر عام ١٩٥٩ ، فقد أدت هذه الأحداث الى فقدان كادر وطنى وتقدمى ، وهبطت بمعنويات الحركة الثورية فترة ليست بالقصيرة •

ان حزبنا لا تنقصه القدرة على النضال ولا الحماس الثورى ولكنه ، وهو يواجه المراحل العليامن الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو ملزم ببناء حركة البديل فى طريق التطور غير الرأسمالى ، لا يمكن أن يبقى حبيس فكرة المعارضة المتطرفة بل عليه أن يرتبط بالحياة فى أكثر من أفق وأن يقود بحكمة وجرأة النضال الثورى فى بلادنا • والخطر الأول الذى يواجهه الحزب الشيوعى فى أداء هذه المهمة هو خطر التقديرات الذاتية ، خطر الاتجاهات اليسارية التى لم تعد فقط وليدة الظروف المحلية بل

أصبح لها مركز عالمى بين الحركة الشيوعية •

لقد فضحت سنوات الحكم العسكرى حقيقة تخلف حزبنا كتنظيم سياسى يتصدى لمهام النقد الاجتماعى ـ تخلفه من ناحية الأداء والتنفيذ • ان مجموعة من الأفكار التى تقدم الحلول لأكثر القضايا الثورية الحاحا تضيع بين التخلف والبدائية فى التنفيذ والأداء • لقد وضح مثلا أمام حزبنا أن المهمة الكبرى فى حياته الداخلية ، وفى توقعات الثورة ، تأهيل ذاته لاستقبال المنحنى المقبل فى مجرى العمل الثورى والذى من شأنه أن يدفع بوضع الحزب الشيوعى خطوات الى الأمام فى طريق التحول الى حزب جماهيرى على النطاق الوطنى • وبين البدائية والتخلف وعدم القدرة على تنظيم الأحداث تضيع قضية من أهم قضايا العمل الثورى • ويقتحم حزبنا ثورة أكتوبر وهو يعانى عجزا ظاهرا فى كل أجهزته وشللا فى قدراته على تحمل أعباء الثورة كاملة •

ان حديثنا عن الحزب الشيوعى بوصفه الحزب من النوع الجديد يقع فى ميدان أسس تنظيمه ولوائحه وبرامجه المتمشية مع قوانين التطور الاجتماعى • ولكنه فى الواقع يعانى من كل أمراض البدائية والتخلف فى الأداء والتنفيذ • وما لم يحل هذا التناقض بحسم فأن فرص العمل الثورى تضيع بين الأيدى ويلحق بأنجاز مهام الثورة الديمقراطية الضرر الجسيم •

وبينما حياة حزبنا تتأثر بالاتجاهات اليسارية ، وتخلف

الأداء والتنفيذ وبدائيتهما تعقم تلك الحيـاة وتضعف المركزية الديمقراطية خاصة وأن الديمقراطية بأسرها مصادرة من الحيـاة السياسية • وقـد أدى ضعف المركزية الديمقراطية فى الحـزب الشيوعى وعدم اشراك عضوية الحزب اشراكا نشطا فى حيـاته الداخلية وفى حياة فروعه الى انكماش كبير فى عضوية الحزب لدرجـة عاقت قدرات الحزب الذاتية وهو يواجه مهـام ثورة أكتوبر • أن الحزب لم تكن تتعدى عضويته بضع مئات وهـو يقود حركة الاضراب السياسى وهو يتصـدى لثورة أكتوبر فى أيامها الأولى الحاسمة • وقد أسهم هذا الوضع فى تقوية روح الحلقية وسيادة البروقراطية فى العمل والانغـلاق الذى يصعب كسره لاستقبال الجديد مما خلق ظروفا ذاتية صعبة لاسـتقبال التحول الهائل الذى طرأ على وضع الحزب بعد الانتصار الأولى لثورة أكتوبر • ان عجزنا الذى نسجله فى اسـتقبال الطلائع وتحويل الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية بعد الثورة لا ترجع أسبابه لعجز فى النشاط الجماهيرى فقد جذب الحزب الشيوعى بذلك النشاط الآلاف من خـيرة ممثلى الشعب نحـوه ، ولكن العجز يرجع الى عقم الحياة الداخلية والى الخلل النـاتج عن ضعف مبادىء الديمقراطية المركزية فيه •

ولهذا فأن الحياة الداخليـة السليمة القائمة عـلى التطبيق الحازم والدقيق للمركزية الديمقراطية يشيع بين أطراف الحزب الحياة ويجعل مكان التغيير والتجديد والاتساع مضمونا ومحميا

وهى مهمة كبيرة تحتاج الى العلاج • فالثورة تنتظرها ظـروف غنية بالنضـال الشاق بأشكاله المختلفة ويتوقف الكثير عـلى مستوى حساسية الحزب الشيوعى وتجاربه مع كل منحنيـاتها وأشكالها الغنية •

لقد ظللنا ندعو بوضوح لقضية الحزب وتأهيله لقيادة العمل الثورى ولبنـائه كواجب ثورى مسـتمر ومنفصل عن المهـام السياسية الأخرى • أى أن الحزب لا يتأهل ولا ينمو تلقيائيا بل ان واجب بنـائه وتأهيله قضية للعمل اليـومى بغض النظر عن الظروف السياسية ومدها وجزرها ـ منذ اجتماع اللجنة المركزية فى مارس ١٩٥٣ • ولكن هذه المهمة الثورية ظلت تنفذ بخطى عرجاء وبأداء بدائى ومتخلف • ولكنا ونحن نعقد مؤتمرنا الرابع استطعنا أن نضع أرجلنا على طريق بمتابعته نصل الى الانتصار • فمن مجموع تجاربنـا الايجابى منها والسلبى نشرك تنظيـات الحزب الشيوعى الأسـاسية فى دراسة مجتمعنا دراسة علميـة تتعـرف على التركيب الطبقى وعلى امكانيات نشـاط الحزب الشيوعى والأشكال المختلفة من التنظيم ـ أى ما يسمى بالخط التنظيمى • وهذا يعنى أن لحزبنا القدرة على كسر حلقة التخلف والبدائية • وهذا جميل • ومن هذه النقطة تبدو آفاق التقـدم

لحل هـذه المشكلة المزمنـة التى أضرت وما زالت تلحق الضرر

بحركة الثورة بأسرها •

موضع أكتوبر فى مجرى حركتنا الثورية

وخاض شعبنا ثورة أكتوبر فأصبحت جزءا من تجاربه الثورية لا يمكن تجاهلها • فاذا كان التاريخ والعمل الثورى يسيران فى خط متعرج فأن دراسة التجارب الأساسية للمعارك والثورات التى تخوضها الجماهير هى مهمة كبرى بالنسبة للثوريين ومسؤولية أمام مستقبل العمل الثورى • لقد خاض حزبنا وجماهير شعبنا الثورية وكل العناصر التقدمية الثورة ساعة بساعة ، عاشوا انتصاراتها وانتكاساتها ـ وخبروا معارك يومية واكتنزوا تجارب لا يمكن أن تقاس بأى فترة من فترات مرحلة النضال الوطنى الديمقراطى فى بلادنا • ان ثورة أكتوبر هى بالتأكيد أكبر تجربة ثورية لحزبنا منذ نهضة الحركة الوطنية الحديثة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ولهذا فان التصدى لتجاربها الأساسية ، وصياغة هذه التجارب من وجهة نظر الماركسية اللينينية يتخذ أهمية كبرى فى مؤتمرنا الراهن •

والأسئلة التى تدور عادة فى أذهان الجماهير وهى تعيش اليوم أيام الثورة المضادة ، وتحس بأنحدار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحس موجة الفساد تكاد تقتلع كل ما فى طريقها ، هى : ماذا كانت ثورة أكتوبر ؟ ولماذا انتكست هذه الثورة ؟ وماذا كانت قيمة التضحيات وهى تنحدر فى النهاية الى قيام نظام للحكم أسوأ من الحكم العسكرى ؟ ألخ ـ ولكى

نضع فى مجرى التاريخ عملنا الثورى ومستقبله ثورة أكتوبر مما ينقل هذه الثورة من مستوى التساؤلات الى مستويات التجربة التى تدخل فى تقاليد النضال الثورى وفى مستقبله نرى أن نعالج المشاكل والقضايا الرئيسية التالية : من غير الممكن تقييم القضايا المتعلقة بثورة أكتوبر دون النظر فى الظروف الاجتماعية والسياسية والتى سبقتها وأحاطت بها • فالعناصر الساذجة سياسيا ، أو العناصر اليمينية التى تحاول التقليل من الثورة والحيلولة دون تحول تجاربها الى رصد للمعركة الشعبية تعرض للثورة وكأنها بدأت بين أحداث جامعة الخرطوم • وهذا مسلك خاطىء •

أ - انهاك القوى الديمقراطية

اندلعت الثورة وببلادنا وضع خاص فى توازن القوى الاجتماعية وفى الاستعداد الذاتى للطبقات والفئات الاجتماعية المصطرعة أصلا عبر مرحلة النضال الوطنى الديمقراطى فى بلادنا بالنسبة للطبقات والفئات الاجتماعية الثورية الأساسية ، الطبقة العاملة ، المثقفون الثوريون ، الأقسام الحديثة من جماهير المزارعين وأدوات نضالها الرئيسية : الحزب الشيوعى والاتحاد الديمقراطى بين أطرافها ••• فان هذه الجماهير تحملت عبء الهجوم الحاد طيلة سنوات الحكم العسكرى بهدف تصفية مقاومتها نهائيا وتسميم بدنها وابطال

قدراتها الثورية • فالقمع ثم تنصيب القيادات الصفراء كان الوسيلة عبر سنوات الدكتاتورية لقتل روح النضال بين الطبقة العاملة • وتعرضت حركة المزارعين فى القطاع الحديث لاجراءات انتقامية واسعة ثم لمحاولات متعددة أيضا لاشاعة العمى السياسى بين صفوفها • وطيلة تلك السنوات ظلت السياسة اليومية للعسكريين تستهدف التصفية النهائية للحزب الشيوعى السودانى بالقمع وبالسجون وبوساطة العناصر المرتدة عن صفوفه فى حملة فكرية لتحطيم وحدته ولاشاعة اليأس بين صفوفه •

ب ـ لم تنطلق الطاقات الوطنية الديمقراطية

وفى نفس الوقت فان المستوى العام للحركة الجماهيرية ، ونضوج قدراتها كان يواجه فترة انتقالية • لقد كانت الجماهير تتطلع الى جبهة المعارضة فى الفترة الأولى من الستينيات ، وترى فى أقسام منها وأفراد تعبيرا عن امكانيات العمل ضد النظام العسكرى • وهذا التوجه نحو جبهة المعارضة والعناصر اليمينية والبرجوازية بينها يعنى أن الجماهير لم تكتشف بعد بتجربتها أهمية شق طريق جديد، يعنى أنها مازالت حبيسة الفكرة البرلمانية ، يعنى أن الظروف الذاتية للجماهير المؤثرة فى حركة النضال السياسى لم تصل بعد الى مستوى اطلاق طاقات النضال الوطنى الديمقراطى والتصدى للثورة الديمقراطية • ولم يكن عبثا أو مجرد قصور ذاتى أن جماهير شعبنا واجهت ثورة أكتوبر وكانت

الجبهة الديمقراطية مجرد شعار • صحيح أن ثمة تحولات كانت تجرى بين الجماهير فى اتجاه شق طريق النضال الديمقراطى ، ومواجهة الحكم العسكرى لا بوصفه دكتاتورية عسكرية ، بل بوصفه نظاما طبقيا أداته العسكرية ، وأنه لا بد من تصفيته من أساسه واحلال نظام وطنى ديمقراطى محله • وقد كانت هذه التحولات تتخذ شكل العمل الجماهيرى المستقل وبداية تحمل الطبقات الثورية لمسؤوليتها • وعزوفها عن الانتظار القاتل والمعارضة التقليدية • وقد لخص الحزب الشيوعى هذه التحركات فى بيانه الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر (قبل يوم من نشوب الثورة) تحت عنوان : « أزمة النظام الراهن تتفاقم ••• مزيدا من اليقظة والوحدة » :

« فالطبقة العاملة تقف فى عناد قصد التنظيم وخلق مركز ثورى لها بقيادة اتحاد النقابات على أسس ديمقراطية • وجماهير المزارعين تتدخل فى المعركة وتعلن اضراباتها فى النيل الأزرق مطالبة بحقوقها وتنظيمها ، كما استطاعت جماهير المزارعين فى الجزيرة والمناقل أن تنظم نفسها • وبين كل هذه التحركات الثورية وسط العمال والمزارعين يفقد الانتهازيون والعناصر التى باعت نفسها للنظام الراهن مكانهم • والقطاعات التى تعمل بأجر بدأت تحس بوطأة الأزمة وتشرع فى النضال الثورى، وما اضراب الطيارين السودانيين الا تعبيرا عن هذا الاحساس سيشمل حتما دوائر أخرى • وكذلك تتحفز حركة الطلاب المناضلة التى صمدت

أمام النظام الراهن للنضال الثورى ... ولهذا أصبح الواجب الأول على كل الثوريين وعلى الشيوعيين بوجه خاص أن ينموا هذه الحركة فى صبر وأن يربطوا بينها وأن يوحدوها فى جبهة ديمقراطية مناضلة . ان هذه الحركة الثورية هى المعبرة عن أمانى شعبنا وهى أمله الا فى الخلاص من هذا النظام وحسب ، اذ أن هذا أمر مؤكد اذا اتحدت هذه القوى ونشطت فى النضال ، بل فى وضع السودان فى طريق التقدم والاشتراكية . »

لقد بدأ الأساس الثورى ـ الوطنى الديمقراطى ـ للبديل يظهر ولكن الأقسام الواسعة من الجماهير الثورية لم تصل الى ذلك المستوى ، بل أن الجو العام كان ما يزال محبوسا فى اطار الخلاص من الدكتاتورية العسكرية والرغبة فى التخلص منها وحسب .

جـ ـ ... والابقاء على مصالح اليمين

لقد دعم النظام العسكرى مواقع اليمين فى البلاد فى أجهزة الدولة وبين الاقتصاد . ان الحديث عن قهر النظام العسكرى لهذه الفئة أو تلك لا يمكن أن يعبر حقيقة عن وزن قوى اليمين أو يدعم الحجة القائلة بأن النظام العسكرى فى مواقفه من التشكيلات السياسية اليمينية أو البرجوازية قد أضعف مراكز اليمين ، فهذه الحقيقة لا تقدر فى مستوى التنظيمات السياسية

بل فى مستوى المصالح الطبقية المادية لليمين • فالمصالح الطبقية للفئات اليمينية بقيت ولم تمس مراكزها بل على العكس نصب الحكم العسكرى نفسه حاميا لها وتدعمت مراكز اليمين بين قطاعات الصناعة والدفع الرأسمالى مع ما وجه لحركة الطبقة العاملة من ارهاب • ونتيجة للارهاب الشامل الموجه ضد الحزب الشيوعى وقوى التقدم نمت مراكز يمينية جديدة بين حركة الجماهير وخاصة بين الطلاب الخ •• وفى كل هذه المواقع كانت تعمل عناصر اليمين محمية من الحكم ، بينما ظلت حركة الجماهير الثورية تدفع بطاقاتها حماية لبقائها •

وهذا الوضع هيأ ظروفا أفضل لقوى اليمين لتعيد تنظيم نفسها سريعا بعد أكتوبر وأن تواجه حركة الثورة •

ان مستقبل الثورة تقرره الى حد كبير القوى التى يقع عليها موضوعيا وذاتيا قيادة تلك الثورة • واذا كانت الانفجارات الجماهيرية والتعبيرات السيلسية التى رصدها الحزب الشيوعى فى صيف عام ١٩٦٤ بين الجماهير تبشر بأرتفاع جديد فى مستوى النضال الجماهيرى وتدفعه فى طريق الارتقاء لمواجهة مهام الثورة الوطنية الديمقراطية لا مجرد ازالة الحكم العسكرى فأن الكثير كان يعتمد على وضع الطبقة العاملة السودانية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية • فشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية هو اقناع الجماهير المشتركة فيها بهذه القيادة بأبعادها الطبقية وتنظيماتها المختلفة • وحركة الطبقة العاملة كانت

تعانى كثيرا من القصور الذاتى للتصدى لقيادة الثورة • صحيح أن الطبقة العاملة واجهت الحكم العسكرى فى معارك متعددة ولكنا نلاحظ أنها لم تستطع خلال الحكم العسكرى أن تزحف الى مواقع القيادة الجماهيرية بأقناع الجماهير بما تقوم به من نضال سياسى مثابر ضد الاضطهاد وضد الطريق الذى دفعت به الدكتاتورية بلادنا من خضوع للاستعمار الحديث الخ • وهذا الاقناع للجماهير لا يأتى باقتناع الجماهير بالعمل القيادى لحزب

الطبقة العاملة بل بأشراك الجماهير العاملة نفسها بمثابرة وعناد

فى النضال اليومى وقيادته • وهذا أمر قصرت حركة الطبقة

العاملة السودانية عن بلوغه فى هذه الفترة •

وبالنسبة أيضا للتنظيمات الطبقية للجماهير العاملة فان سياسة تصفية العناصر الشيوعية والديمقراطية من النقابات والارهاب الأسود واستغلال السلطة وضعت نقابات ذات وزن كبير فى أيدى العناصر الانتهازية كما حدث فى نقابة السكة الحديد • وقد أدى هذا الوضع الى اضعاف القدرات الذاتية للجماهير العاملة فى احتلال مواقع ملائمة بين الحركة الجماهيرية قبيل الثورة وخلال الاضراب السياسى الذى خاضته أقسام كبيرة من الطبقة العاملة فى وقت لاحق • والأقسام التى خاضت الثورة فى بادئها كانت بقيادة عناصر الجبهة النقابية وتأثيرها لا من خلال الأدوات الرسمية للطبقة العاملة ، بكل ما يحمل ذلك من

صعوبات ومتاعب • وكذلك كان الوضع بالنسبة لحزب الطبقة العاملة يواجه مشاكل متعددة • فالحزب الشيوعى رغم طرحه على مستوى القيادة وعلى نطاق العضوية لمهمة تأهيل نفسه لاستقبال الظروف المرتقبة التى بدأ فى تحديد معالمها منذ عام ١٩٦١ الا أنه ــ مع الاعتبار الكافى لصعوبات العمل تحت تلك الظروف ــ لم يلب هذه المسؤولية بنجاح ، ضعفا فى الأداء والتنفيذ ، وانهاك الحزب فى معــارك مشتتة متأثرا بالاتجاهات اليسارية • وحزب الطبقة العاملة ــ وهو يستقبل ظروف النمو الجديد فى الحركة الجماهيرية صوب الثورة الديمقراطية ــ واجه أيضا فى خــريف ١٩٦٤ وقبيل الثورة بأسابيع حركة انقســامية من قبل العناصر اليسارية التى خرجت من صفوفه وشكلت « القيــادة الثورية ! » فأهدرت طاقات واسعة من قبل كادر الحزب للمحافظة على وحدته بوصفها الشرط الرئيسى لنجاح نضال الجماهير •

ووسط هذه الظروف اندلعت الثورة تحت شعار الاضراب السياسى ، وبين هذه العلاقات الطبقية والاســتعدادات الذاتية للجماهير كانت قوى مثقفى البرجوازية الصــغيرة المنتظمين فى جهاز الدولة أكثر قدرة على الحركة المباشرة وبحكم الأوضــاع الذاتية لقيادة الطبقة العاملة بحثت الأقســام من الفئات المضربة ضد النظام العسكرى عن قيــادة لها فشكلت جبهــة الهيئات • صحيح أن الحزب الشيوعى لعب دورا بارزا وسط القوى المضربة وبذل أعضاؤه التضحيات الجسام استشهادا ومثابرة وتضــحية

ولكن بروز جبهة الهيئات كان فى قاعه يعبر عن تطلع الأقسام التى تقدمت الاضراب (مثقفى البرجوازية الصغيرة) لايجاد قيادة تعبر عن مطامحهم كان يعبر عن حقيقة أن هذه الأقسام لم تكن ترى موضوعيا فى تنظيمات الطبقة العاملة معبرا عن أمانيها.

٤ اكتوبر والنضال فى سبيل الديمقراطيه

عناصر الضعف

هذه العوامل المحلية تحكمت الى حد بعيد فى طاقات ثورة أكتوبر وفى قدراتها على التصدى للمهام الوطنية الديمقراطية فى بلادنا فنتاج ثورة أكتوبر من ناحية تكوين السلطة يوضح أن الطابع الغالب فيها كان اتجاها وطنيا مناوئا للاستعمار بوجود عناصر تقدمية ووطنية وشيوعية بداخلها ولكن فى نفس الوقت كانت هناك عناصر يمينية من الأحزاب التقليدية . وبهذه الصفة فقد كانت تعبيرا عن النضال العام لانهاء الحكم العسكرى . لا تعبيرا عن التحولات التى بدأت بين الجماهير قبل ثورة أكتوبر والهادفة لتكوين قيادة وطنية ديمقراطية ثم فى النهاية سلطة وطنية ديمقراطية أيضا .

صحيح أن القوة الاجتماعية التى قامت بالاضراب السياسى العام وخاضت معارك الشارع كان من مصلحتها موضوعيا انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن القصور الذاتى للجماهير فى تنظيماتها وقياداتها وادراكها لمهام الثورة الديمقراطية

العسكرى وحده • ان الاقسام الطليعية استطاعت حتى فى هذا الاطار أن تطرح قضايا الثورة الديمقراطية بين الجماهير من زاوية ديمقراطية الحياة فى بلادنا ، وتحريرها من التبعية واجراء اصلاح زراعى ألخ •• وكلها مهام تدخل فى اطار الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهذا يعبر عن مصالح الجماهير التى قامت بالثورة ••• ولكن هذه المهام لم تصبح الطابع الرئيسى للثورة ، ولم تجد الأدوات اللازمة للتنفيذ • وقد عبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى فى اجتماعها المنعقد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٤ عن هذه المطامح والرغبات الثورية :

١ ــ بطرح الامكانيات لتحويل جبهة الهيئات الى جبهة ديمقراطية تتحمل عبء النضال من أجل المهام الثورية •

٢ ــ بطرح الامكانية لتنمية سلطةديمقراطية فى البلاد مستندة الى قوة النفوذ الوطنى المناهض للاستعمار والعناصر الديمقراطية وحزب طليعى ثورى يوحد طلائع الثورة •

٣ ــ بطرح طريق النضال من أجل ديمقراطية ثورية تؤمن السلطة فى يد الجماهير التى تحملت أعباء النضال وذات المصلحة فى استكمال البعث الوطنى الديمقراطى •

ولكن العوامل التى تحكمت فى سير الثورة جعلت من غير الممكن عمليا شق هذا انطريق • واعتبارا لهذه الأوضاع فقد سلك الحزب الشيوعى طريقا آخر لتنمية مواقع الثورة

الديمقراطية فى البلاد • فأجتمـاع اللجنـة المركـزية بتـاريخ ١٤/١/١٩٦٥ وضع الاعتبارات التالية :

١ ــ الحكومة القائمة وقتها تحددت طبيعتها بأنها حكومة ذات صفة وطنية مناهضة للاستعمار ، يوجد بها تمثيل للقوى الثورية وبها ثوريون من البرجوازية الصغيرة ، كما بها أيضا عناصر تمثل أوساطا يمينية •

٢ ــ وبهذه الصفة وبالظروف المحيطة وقتها لم يعد من الممكن سير الحركة الثورية بتطلعـات أكتوبر كما لخصـها الاجتمـاع السابق للجنة المركزية ، بل ان الممكن والواجب الثورى المباشر هو دفع حركة الجماهير لتكسب مواقع ديمقراطية فى البـلاد ، ولتضع ثقلها لصالح الديمقراطية الثورية طريقـا لنهوض سلطة جديدة ، وطنية وديمقراطية •

وبهـذا الطريق سارت الحركة الثورية فى سـبيل تحف به المنعطفات ، فى طريق متعرج ، نصرا وهزيمة : فى نضالها من أجل شق الطريق الديمقراطى الجديد وضد قوى اليمين • وفى خلال هـذا الصراع وفى نهـايته استطاعت الثورة المضادة تسـجيل انتصاراتها • ما هى الدروس الأساسية التى قدمتها ثورة أكتوبر لشعبنا فى انتصاراتها وهزائمها ؟

☆ كان الاضراب السياسى الأداة الرئيسية لانتصـار ثورة أكتوبر فى ازالة الحكم العسكرى • وهـذه الفعالية للاضراب

جاءت نتيجة لشموله لمراكز الانتاج الأساسية بين القطاع الحديث ولانسلاخ جهاز الدولة بأسره من السلطة الحاكمة عدا قوات الأمن • وفى اطار قوات الأمن أثر شمول الاضراب على القوات المسلحة نفسها فعبرت أقسام منها بهذا الشكل أو ذاك عن رفضها لاستمرار السلطة الحاكمة ، فعجزت الأخيرة عن توجيه السلاح بشكل فعال ضد الجماهير الشعبية • ومن هذه الزاوية فأن النضال الجماهيرى كان هو الشكل الرئيسى للانتصار الأولى على الدكتاتورية العسكرية •

وعلى الرغم من أن الاضراب السياسى كان يعبر عن مراكز قوة ثورة أكتوبر الا أنه عبر أيضا عن ضعفها خلال الثورة وعندما ألحت الظروف على استمرارها فيما بعد وارتقائها لمهام الثورة الديمقراطية • فالثورة وهى تواجه حكما عسكريا كان لا بد لها أن تجد التأمين والدعم لشق طريقها أولا ثم لحماية سيرها فيما بعد • وفى كلا الحالين كانت الثورة فى حاجة الى انضمام أقسام مؤثرة من القوات المسلحة لصفها فى تحالف ديمقراطى وطنى • ان ابقاء القوات المسلحة فى أيدى القوى اليمينية والجماهير تخوض معركة الاضراب السياسى وقصور جيوب المقاومة فى داخلها عن تبين دورها الوطنى الديمقراطى بصورة عميقة — والتآمر الصامت عندما شهرت القوى الرجعية السلاح فى وجه العاصمة الثائرة ، تؤكد أن الاضراب السياسى كوسيلة جماهيرية للنضال كانت فى حاجة للحماية •

☆ خبرت بلادنا الدعوة للنظام البرلمانى الغربى أيضا طريقا للتطور ولمواجهة مهام الثورة الديمقراطية • ان الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكرى ولكن هذا الاحساس كان قاصرا فى مداه على الأقسام الطليعية من تلك الجماهير • وعند انهيار النظام العسكرى كانت قضية الديمقراطية غامضة فى أذهان الجماهير بل فى أذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين • ان محاولات ونضال الحزب الشيوعى فى هذه الفترة لاقناع الجماهير واستنهاضها فى النضال من أجل ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للتقدم لم تجد التأييد الموصل للنجاح • ان القضية فى جوهرها لم تكن صراعا حول توزيع الدوائر الانتخابية ، ولا فى صورة تخصيص دوائر للعمال والمزارعين الحديثين والمثقفين ـ ذلك كان الشكل مهما كان قصوره ـ ولكن المحتوى هو : ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للسلطة الوطنية الديمقراطية ، وترفع الى أقصى درجة من نشاط الجماهير وابداعها وترمى بثقلها لتوجيه سياسة بلادنا واعادة بعثها • وهذا المحتوى يعنى تمتع الجماهير الشعبية بالحقوق الديمقراطية الأساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية : اطلاق طاقات الطبقات والفئات الوطنية والديمقراطية من مزارعين وعمال ومثقفين وطنيين ، وعناصر رأسمالية وطنية غير مرتبطة بالاستعمار ، وتقييد ومصادرة نشاط

الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتى ليست لديها مصلحة فى البعث الوطنى •

ب - الانتظمة باسم الديمقراطية الليبرالية

وبدعوى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية وتحت رايتهـا ، واعتمادا على غموض الجماهير حيال هذه القضية جمعت القوى الرجعية قواها وقوى اجتماعية مضـادة للثورة ، واستطاعت أن تقف فى وجه التطور الثورى فى بلادنا • ولكن النضال الثورى فى بلادنا سرعان ما نزع هذا القناع من القوى الرجعية فى بلادنا، وهذا يرجع الى تزايد حدة التناقضات الاجتماعية والآثار العميقة التى تركتها ثورة أكتوبر فى حياة بلادنا السياسية والاجتماعية ، يرجع الى حقيقة أن بلادنا بثورة أكتوبر دخلت فترة جـديدة من مرحلة الثورة الديمقراطية حيث أصبحت مهام التغيير الاجتماعى أكثر الحاحا من قبل •

« فالرجعيـون يسـتهدفون فى الأصـل خنق الثـورات الديمقـراطية فى البـلاد والوصول الى مصـادرة الحقـوق الديمقراطية نفسها • ان دعوتهم للنظام البرلمانى كطريق لمصادرة الديمقراطية يبدو عليها التناقض لأول وهلة وهذا التناقض ناتج من طبيعة الثورة نفسها ويوضح الصعاب التى يواجهها الرجعيون فى تنفيذ مآربهم • ففى عام ١٩٥٨ والحركة الشعبية الديمقراطية فى البلاد ما زالت ضعيفة هاجم الرجعيون النظام البرلمانى وأدانوه

كنظام لا يؤدى الى الاستقرار ولجأوا للحكم الدكتاتورى السافر • ولكن ذلك لم يكن ممكنا بعد ثورة أكتوبر • فالحركة الديمقراطية ارتفعت الى مستويات أعلى وخبر شعبنا الثمار المرة للحكم الدكتاتورى • ابتدأت تتضح الفرص لتطبيق ديمقراطية جديدة فى البلاد لتضمن دفع بلادنا فى الطريق الوطنى الديمقراطى والاشتراكية • ولهذا وضع الرجعيون فى مركز لا يحسدون عليه ••• فالقضية لم تعد ديمقراطية أو لا ديمقراطية بل أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتى : أى نوع من الديمقراطية ؟ • »

(أعمال اللجنة المركزية ــ ٢٧/٥/١٩٦٥)

هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة أكتوبر فى نضالها المتعرج ضد قوى الرجعية فى بلادنا • وهى قضية نظرية وعملية من الدرجة الأولى لمستقبل الثورة الديمقراطية السودانية• ولكن ثمة جانب آخر للقضية طرحه النضال الثورى والموقف المعقد خلال التحضير للنكسة وبعد أن انتصرت الثوره المضادة •

« والسمة الأخرى للهجوم الرجعى وهى معاداة الشيوعية تكشف أيضا الرغبات الحقيقية للرجعيين اذ لا يستقيم وجود نظام برلمانى مع وجود هذه الحملة المنظمة • فمعاداة الشيوعية لا معنى لها سوى مصادرة الحقوق الديمقراطية وقتل النظام البرلمانى نفسه •

وبهذا يمكننا القول بأن الرجعيين وهم يجمعون قواهم

تحت راية البرلمانية البرجوازية يستهدفون فى الأصل تهديمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية . » (نفس المصدر)

ان ضيق قوى اليمين بالنظام البرلمانى (الديمقراطية البرجوازية) قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الحركة الثورية . لقد كشفت التاكتيكات المرنة التى اتخذها حزبنا منذ الانتصار الأول لقوى الثورة المضادة بالانتخابات العامة والرجوع الى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على حزبنا الخ .. كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلمانى وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته ، ومصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية . وهذا الضيق والفشل ترجع أصولهما الى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعى فى البلاد وانجاح المهام الديمقراطية للثورة فى التنفيذ والتعبير عن ذاتها ، وهذا لم يدفع فقط اليمين التقليدى الى اتخاذ مواقف ثابتة ضد الحقوق الديمقراطية ، بل ان القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية أصبحت أقرب للمصالحة مع هذه القوى والاستعمار الأجنبى . وحدة النضال الاجتماعى تدفع بالتدريج الطبقة العاملة وحزبها والقوى التقدمية الى مراكز القيادة الوطنية وتحط من نفوذ قيادات البرجوازية الراهنة . ترجع أصولهما الى أن الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها أصبحت عاملا فى جلب الأقسام العاملة فى القطاع التقليدى

الى ميدان النشاط السياسى والاجتماعى معبرة حتى فى أكثر أقسامها تأخرا عن ضيقها بالنظام القبلى وتحكم زعماء العشائر الخ . ان هذه القوى ذات مصلحة فى وقف النضال الثورى وفى مصادرة حركة التقدم ، فى مصادرة الديمقراطية البرجوازية نفسها .

ان هذا الازدواج فى وضع قضية الديمقراطية أمام حركة الجماهير الثورية يقوى من الأرض التى تناضل فوقها ويمكن أن يجمع حولها قوى واسعة وهائلة لكسر الاحاطة الرجعية فى البلاد ويجعل التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعى يسير بخطى حثيثة . أن تردى قوى اليمين فى طريق الدكتاتورية وتزييف رغبات الجماهير وحقوقها سيقنع أقساما واسعة بضرورة النهوض وردعها اعتمادا على التجارب التى أوضحت شراسة تلك القوى وسيرها ضدها حثيثا فى استعمال العنف والتآمر طريقا لتصفية مواقع التقدم والثورة .

وقضية حماية الثورة تأخذ صورة جدية فى بلادنا اذ أن وضع القطاع الحديث حيث الجماهير التى تؤثر على وضع السلطة فى البلاد ، أضعف من وضع القطاع التقليدى حيث تستمد القوى الرجعية تأييدها الجماهيرى ، وقد برهن نضال شعبنا وتجاربه الأليمة أن هذه القوى الرجعية تستغل الجماهير التى لم تستيقظ

يعد للوعى بالمصالح الوطنية ومصالحها نفسها فى التقدم والمستوى اللائق بالانسان ، فى توجيه العنف أو التلويح به ضد حركة الجماهير فى المدن ومناطق الزراعة المتقدمة • ولهذا فحماية مواقع الثورة شرط جوهرى فى امكانية تطور الثورة الديمقراطية عن طريق النضال الجماهيرى •

☆ وسط تجارب ثورة أكتوبر اكتنز الحزب الشيوعى السودانى معرفة أكثر بفن العمل الثورى وخاصة فى قضية الأزمة الثورية • فمنذ أن طرح الحزب الشيوعى شعار الاضراب السياسى للاطاحة بالدكتاتورية العسكرية شرع فى الدعاية والشرح لهذا الشعار ، وعبر الأخطاء التى دفع اليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية الساذجة أدرك أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير أو حزبها ، ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما أشار ف• أ• لينين حقيقة عجز السلطة عن الحكم ، وضيق جماهير الشعب به • ولكن ثورة أكتوبر بأداتها — الاضراب السياسى — برهنت على أن التطور الثورى والدفع يمكن أن يحدثا اذا عجزت السلطة عن الحكم ، واذا ما قررت الجماهير الأساسية فى القطاع الحديث أن الحياة تحت تلك السلطة أصبحت لا تطاق • واعتمادا على قدرات هذه الجماهير ودرجة استعدادها لحماية منجزاتها الثورية وغل يد الرجعيين عن

الاعتداء على قوى الثورة ـ تستطيع هذه الجماهير أن تنجز مهام الثورة الديمقراطية ببث روح التقدم واعادة صياغة الحياة على أسس ديمقراطية بين الأقسام الأخرى من السكان فى القطاع التقليدى وجلبهم الى حياة المعرفة وفى اطار البعث الوطنى الجديد .

غير أن امكانية احداث تطور ثورى فى البلاد اعتمادا على قوى القطاع الحديث وتولى هذه الجماهير التصدى لقضية البعث الوطنى الديمقراطى وتنمية الثورة الديمقراطية بين الأقسام البعيدة من النشاط السياسى المباشر تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع فى جنوب البلاد . فوجود حركة سياسية ذات طابع غالب معاد للنهوض الوطنى ، وللتحرر من التبعية الاستعمارية ، ولتطور الثورة الديمقراطية ، وتزايد هذا الطابع نتيجة للسياسة الرجعية التى تسلكها الفئات الحاكمة فى بلادنا يجعل من هذه القضية عبئا كبيرا على الحركة الشعبية الديمقراطية ، ومستندا للضغط الاستعمارى . وقد كان هذا الاثر السلبى ظاهر النتائج فى نجاح الثورة المضادة فى بلادنا . ان جماهير شعبنا فى الجنوب ـ كأقليات قومية ـ ذات مصلحة حقيقية فى انجاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها فى الحركة السياسية فى الشمال غير الطبقة العاملة والكادحين والحركة الثورية ، ومن هذه الأرض ولمصلحة تطور الثورة فى بلادنا لا بد أن نهيىء الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز

العناصر الوطنية والتقدمية فى جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدات فعالة وقاطعة لبناء الحلف الثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية فى شمال البلاد .

☆ امتحنت قدرات حزبنا فى الاشتراك فى الحكم وقد وضح جليا أن حزبنا يعانى من ضعف شديد جدا فى مقدرته على جعل برنامجه ملموسا بتقديم مشاريع مدروسة لتقدم الحركة الثورية . ان شعار تأهيل حزبنا لمواجهة الظروف المتغيرة ، وحملة الاصلاح بين الكادر والقيادات لم تصل الى نتائج مثمرة وظل حزبنا أسيرا للنشاط الاثارى والعملى وقد برهنت الأحداث وما قدمنا من مشاريع على وجود امكانيات هائلة لصالح الحركة الثورية بين المثقفين الذين لا ينتمون الى حزبنا وعلى أن هذه الدوائر مستعدة لخدمة العمل الثورى ولنجدة الحزب الشيوعى والتعاون معه .

فاذا أحصينا المشاريع الجوهرية المدروسة التى أمكننا تقديمها ، نلاحظ هذا الضعف ، مما أثر بالفعل بل أضر فى بعض الأوقات بمصالح الحركة الجماهيرية وتنمية نضالها فيما بعد . ان استعداد حزبنا ومعالجته لقضية ارتباطه بخيرة المثقفين المفكرين الجادين قضايا هامة لمستقبل العمل الثورى ، كما أن رفع قدرات حزبنا على الحسم الثورى والتنفيذ لها أهميتها أيضا .

وهكذا ومن خلال النظر فى هذه التجارب يتأكد وضع ثورة أكتوبر فى مجرى حركة شعبنا . فهى التى هزت الحياة الراكدة

فى بلادنا . وفتحت منافذ وبنت مواقع للثورة الديمقراطية ورفعت الى الأمام الى درجة لا يمكن تجاهلها قضية التغيير الاجتماعى والتقدم ، هى التى أثرت الحركة الثورية بتجارب النضال العملى وعلمتها من خلال نشاطها ومن مواقع أخطائها ونجاحاتها . وفوق كل ، فأن ثورة أكتوبر رفعت من نشاط الجماهير الثورية ، ومن ثقتها بنفسها ومن اصرارها الثورى الذى وقف ويقف حائلا حتى اليوم دون شمول الثورة المضادة لمرافق الحياة المختلفة فى بلادنا . انها تعبر عن فترة متقدمة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

٥ الصراع بين الثورة والثورة المضادة

أ ـ تحت ظل سلطة تعادى الثورة

باتتصار قوى الثورة المضادة وقفلها الطريق لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا بوساطة الامكانيات التى تفتحت لشعبنا بعد انتصاره على الحكم العسكرى (حركة ديمقراطية واسعة بين جماهير الشعب وسلطة وطنية تتجاوب مع هذه الحركة وتحت تأثيرها ، ونمو الدور المتزايد للطبقة العاملة والجماهير الثورية تحول هذه السلطة الى سلطة وطنية ديمقراطية) وضعت بلادنا وسط ظروف جديدة . ان المرحلة الثورية لم تتغير طبيعتها الوطنية الديمقراطية ، ولكن توازن القوى تغير فى البلاد ، كما أنه أصبح لزاما على جماهير شعبنا أن تناضل من

أجل أهداف هذه المرحلة فى ظروف وجود سلطة مضادة للثورة .

لقد تركز الصراع العنيف بين الحركة الديمقراطية فى البلاد وقوى الثورة المضادة حول الحقوق الديمقراطية ، فمن مواقع الانتصار فى السلطة شرعت تلك القوى فى محاولة دائبة ومستميتة لتصفية كل مواقع الثورة فى البلاد . وقد اتخذت فى هذه المحاولات الأشكال المختلفة من العنف واللجوء الى التشريعات لحرمان الجماهير من حق التنظيم والتعبير . الى محاولات مختلفة لشق التنظيمات الديمقراطية والسيطرة عليها وتنصيب قيادات يمينية تنمى لها قواعد اجتماعية بين الجماهير الثورية تضعف من ارادتها وتعمى بصيرتها الخ . ونستطيع القول بأن هذا الصراع الذى نشب فى بلادنا فترة تقرب من ثلاث سنوات يؤكد القول بأن الثورة الديمقراطية التى عبرت عنها فى فترة من فتراتها ثورة أكتوبر لم تنتكس نهائيا ولا تسير سيرا كاملا وفق منطق النكسة الكاملة وافتراضاتها . وفى نفس الوقت تؤكد هذه السنوات أن أعداء الثورة الديمقراطية من الاستعماريين والطبقات والعناصر المحلية المتعاونة معه يعملون بهدف شمول النكسة وقيام نظام مغرق فى الرجعية، يدعم سلطته فوق أرض تحطم فيها كل مواقع الثورة فى بلادنا . استطاع حزبنا أن يلخص الوسائل التى سلكتها قوى الثورة المضادة بعد تسلمها السلطة قصد التصفية الكاملة للثورة فيما يلى . وما زالت هذه الصياغة سليمة .

« اعتمادا على هذه المؤسسات (الجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء) سارت قوى اليمين فى طريق تصفية القوى الثورية فى البلاد متخذة فى ذلك وسائل عدة من بينها :

١ ــ محاولة عزل القوى الثورية عن مراكز النضال الجماهيرى تحت راية الدين مصورة النضال السياسى فى البلاد وكأنه صراع بين قوى الاسلام وقوى الالحاد • لهــذا الغرض وجهت الدوائر اليمنية حملة واسعة من الاعــلام والنشر والمخاطبة للجماهير لم تشهدها بلادنا من قبل •

٢ ــ اللجوء للسيطرة على التنظيمات الشعبية وسط الطبقات الثورية من نقابات صناعية ومهنية ومنظمات طلاب ومزارعين الخ بهدف تصفية القيادات الثورية وابعاد تأثيرها على تلك التنظيمات •

٣ ــ استغلال التشريع لتحريم نشاط المنظمــات الثورية ، واستطاعت القوى اليمينية أن تصادر النشاط القانونى للحــزب الشيوعى السودانى باعتبــاره مركز العمل الثورى فى البــلاد وأبعدت المعارضة البرلمانية •

٤ ــ اللجوء للعنف وتشجيع المنظمات الارهابية بقصد تهديد العمل الثورى فى البلاد وتصفية المؤسسات الثورية بدنيا •

٥ ــ اغراق المطالب المشروعة لثورة أكتوبر فى بحــر من التهريج ثم الانقلاب عليها •

(من أعمال اللجنة المركزية ــ دورة نوفمبر ١٩٦٦)

هــذه الأساليب يمكننا ارجاعها الى شكلين رئيســيين من

أشكال العمل الرجعى : مواجهة قوى الشعب بالعنف والاضطهاد، وبفتح طريق جديد لاستمرار الثورة المضادة : ومنحها متنفسا بوساطة الاصلاح اليمينى • وفى كلا الحالين فأن الصراع من أجل الحقوق الديمقراطية يمثل المركز الجوهرى فى حياة البلاد السياسية • وفوق أرضه وعلى تعدد المسارب والروافد يدور النضال من أجل تصاعد جديد فى الحركة الثورية واقترابها من التصدى لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنفيذها •

ان مواجهة الحركة الثورية بالعنف والاضطهاد ـ على الرغم من أنها الاتجاه السائد حتى اليوم ـ الا أنها برهنت على الفشل فى هذه الفترة • فالعنف الموجه ضد الحزب الشيوعى والاضطهاد للحركة الثورية لم يؤديا الى النتائج المطلوبة • فقد بقى الحزب الشيوعى وسط حركة الجماهير ، واستطاع المحافظة على كادره وتنظيماته الأساسية • كما أن التنظيمات الديمقراطية واجهت الاضطهاد بثبات • لم يقتصر فشل هذه السياسة على هذه الصورة فحسب بل ان مراكز المواجهة ومتابعة العنف بين قوى اليمين هبط نفوذها الأدبى وبدأت تواجه عزلة فعلية بين الجماهير • لا يعنى هذا أن تلك السياسة أصبحت منبوذة • على العكس • فالعناصر السياسية الداعية لتصفية الثورة عن طريق العنف والاضطهاد موجودة ، وفى مواقع مؤثرة بين قوى اليمين ، وهى اليوم تستعد عن طريق دعم سلطتها ، وتقنين الثورة المضادة الى مواصلة مابدأت طريقا لاضعاف الحركة الثورية وخلق « استقرار » لسلطة

الثورة المضـــادة •

من المهم للحـركة الثورية أن تدرك أنه بعـد ثورة أكتوبر وبروز الاتجـاه الشـعبى للتغيير الاجتمـاعى ومهما تعـددت أشكال العنف والاضطهاد للحركة الثورية فأن الحاح قضايا الثورة الديمقراطية والحاجة التاريخية التى أصبح لا مناص من مواجهتها وتلبيتها ، والفشل الذريع الذى يمنى به يوميا الطريق التقليدى فى التنمية الاقتصادية وفى الحياة الاجتماعية والسياسية فأنه لابد للقوى الرجعية أن تجد مخرجا غير العنف والاضطهاد وحـدهما لتأجيل الثورة أو اجهاضها • واعتبارا للوضع الطبقى بين قـوى الثورة المضادة والنضال العملى الذى شنته قوى الثورة والقصور الذاتى عند أقسام من قادة البرجوازيين التقليديين فأن القـوى الاجتمـاعية التى تبرز فى الميدان داعية للطريق الرأسـمالى ، ومعتمدة على الدفع الرأسمالى وقواعده فى بلادنا هى القـوى الداعيـة للاصلاح اليمينى والتى تدفع بحـدة سبيل التطـور الرأسمالى •

ولهذه القوى قدرة على الحركة ، ميدان للعمل ما زالت فيه امكانيات لتلك الحركة بالاصلاح ووقف التبذير ، وحقيقة اتساع الاقتصاد السودانى وامكانياته البكر الخ • القـول بأن الأزمة الاقتصادية وافلاس التطور الرأسمالى فى بلادنا سليم • ولكن هذا لا يعنى سير الأزمة فى خط مستقيم بل من الممكن حـدوث انفراج وقتى فى هذا الظرف أو ذاك ، وأن يعيد هذا الانفـراج

نفسه بصفة متكررة .

فاذا أصبح لزاما على حزبنا وحركة شعبنا الثـورية أن تقف بحزم وتناضل بمثابرة ضد العنف والاضطهاد فأنه عليها أيضا أن تنقى صفوف شعبنا وترفع من قدراته النضالية،أن تطرح فى حركة مستمرة ومتعددة الجوانب والأشكال سبيل التطور الديمقراطى فى ميادين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ان غرس البديل لسياسات الاصلاح اليمينى وفضحها هو ضـمان مؤكد لتراص الجماهير ، ولحدة رؤيتها الثورية ـ وهـو الأرض التى ستنمو فوقها يوما بعد يوم قيادة الطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعى ، تنمو فوقها حركة الاتحاد بين الجمـاهير الثورية فى نطاق الاتحاد الوطنى الديمقـراطى . ووجود هذا البديل عنـد نضوج الأزمة الثورية ـ واستعداداتها اعتمادا على تجارب الثورة سلبا وايجابا هو الذى سيقرر انتصار الثورة الوطنية .

ولأن قـوى الاصلاح اليمينى هى المتنفس الوحيـد للثورة المضادة فى بلادنا فهى تشكل الامكانيـة أمامها للاستقرار فترة معينة ، رغم تذبذب الحركة الثورية صعودا وهبوطا . وهـذا الوضع ناشىء من حقيقة أن الجماهير فى القطاع الحـديث هى التى تؤثر مباشرة فى العمل الشعبى وهى الكتلة من السـكان حيث تتعمق أفكار التغيير الاجتماعى ... ولا يمكن قيام نظام مستقر يجد المعارضة الحازمة من قبل هذه الجمـاهير ولا تنظر اليه أو الى قسم منه كمعبر عن أمانيها . ولهذا فلكى تستقر حقا

الثورة المضادة لا بد لها أن تتأثر بموقف هذه الكتلة من السكان : فالعنف وحده لا يكفى ولا بد من وجود أسلوب لقسم صفوف جماهير القطاع الحديث ، وبناء سند للثورة المضادة بينهما .

وبمقدار نضال الجماهير الثورية وقدرة الحزب الشيوعى

فى طليعتها ضد موجات العنف والاضطهاد ومن أجل الحقوق

الديمقراطية بمقدار نضال هذه الجماهير ونقاء صفوفها من الاثارة

السلبية لاتجاه الاصلاح اليمينى وفضح هذا الاتجاه وتجريده

من أى سند جماهيرى يفتح الطرق والوسائل لردع الثورة المضادة

وتتهيأ ظروف بلادنا لفترة جديدة من مرحلة الثورة الوطنية

الديمقراطية . وهذا النضال يعبر عنه فى شكل حركة ثورية

مستمرة تدفع بأقسام واسعة من الجماهير الى حلبة النشاط

السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تزيد من ثقتها بنفسها وقدرتها

على مواجهة الاضطهاد والعنف الرجعى فتجعل منها أداة معطلة ـ

ووسط هذه الحركة تقتنع الجماهير بقدرة الطبقة العاملة وحزبها

على قيادتها وعلى بناء وحدة بين هذه الجماهير .

ب- ضد اليأس والمغامرين

ان روح الاستسلام الناتجة عن انتصار الثورة المضادة تعلن أن الطريق للحركة الثورية أصبح مقفولا • ونحن نشهد أثر هذا فى سلبية أقسام من البرجوازية الصغيرة وفى انغماس بعضها فى الفساد واللامبالاة • وهذه حقا مظاهر النكسة وليست مستغربة • والنضال اليومى لحزبنا والجماهير الثورية والعمل الفكرى الدائب لنقاء صفوف الثوريين وضد روح الاستسلام هذه الحركة من شأنها حسر هذه الموجة التى نشهدها اليوم • ومن نفس المواقع تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التى تبشر بأنه لا مكان للنضال الجماهيرى ولا أمل من ورائه وكل ما بقى للحركة الثورية هو أن تنكفىء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لأن هذا العمل هو الذى يحضر الجيش السياسى الجماهيرى • مثل هذا الخط يمكن أن يستهوى ، وهو يستهوى فى الواقع العناصر السياسية اليائسة والتى لم تتمرس بعد بالنضال الثورى الذى يتعرض دائما للصعود والهبوط ، للمد وللجزر • وهذا الاتجاه خطير فى ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدى للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق باستمرار النضال الجماهيرى الذى وحده ولا سواه يعبىء قوة الشعب ويهيىء الظروف الملائمة لانضاج الأزمة الثورية • ان الجماهير من خلال

نضالها اليومى وحده ولا سواه تقتنع بأن الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق ، وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية وينقوى عودها ويصلب، وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية • والشكل الذى تنفذ به الجماهير التحول الديمقراطى الحاسم يتوقف أيضا على تجاربها عبر النضال من أجل انضاج الأزمة الثورية • وفى قلب تجاربها تحتل تجارب ثورة أكتوبر مركزا مرموقا : فالرجعية لم تتورع لتحقيق أهدافها عن نزع القناع الليبرالى عن وجهها ومواجهة قلعة الثورة ــ العاصمة ــ بالعنف المباشر تارة والتلويح به تارة أخرى • وهذه السمة للعمل السياسى بين غلاة الرجعيين يجب أن تنتهى لغير رجعة وهذا يتطلب أولا وقبل كل شىء أن يكون الحزب الشيوعى طليعة الثورة صلبا • الشيوعى طليعة الثورة صلبا وقادرا على حماية النضال الجماهيرى ومؤكدا من خلال نضاله اليومى ونضال الجماهير أن المدينة الثائرة لم تعد مفتوحة لعنف البادية والجماهير المتخلفة التى لا تدرك مصالحها الحقيقية ، فقد خبرت هذه الجماهير الثورية النضال العنيف فى ثورة أكتوبر • وهذا ليس بديلا على الاطلاق للنشاط الجماهيرى والتنظيم والعمل اليومى الصابر بل ثمرة له ، وسير الثورة فى طريق متعرج وبنمو هذا النضال ضد خطط الثورة المضادة يرتفع وعى الجماهير وتدرك مهامها التاريخية، ولا بديل على الاطلاق أيضا من أن يتجه

هذا النضال صوب انضاج الأزمة الثورية فى البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ، ومتراصة خلف قيادتها الجديدة فى مرحلة النضال الوطنى الديمقراطى (وفى مستوى هذه الثورة فى بلادنا فأن هذه المهمة تقع على الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الأخرى) • ان تبسيط هذا النضال خطأ فالقوى الاستعمارية القديمة والحديثة التى تقف فى المقدمة ضد نمو بلادنا وخروجها من حالة التخلف تواصل هجماتها بأساليب مختلفة على طول منطقة التحرر الوطنى ومن ضمنها بلادنا ، وهى تحرز انتصارات مؤقتة فى العالم العربى وتصل فى شراستها لدرجة العدوان المسلح وهى بالنسبة لبلادنا تعلمت أيضا من ثورة أكتوبر وأدركت بعمق خطر الجماهير النشطة بين قطاع الاقتصاد الحديث • ولهذا فأن كشف خططها وفضحها ويقظة الجماهير ضدها قضية هامة بالنسبة لتطور حركة الثورة فى ظروف تحكم الثورة المضادة فى بلادنا •

ما هى اذن قسمات الوضع فى بلادنا ؟ مواقع العمل الثورى؟ طريق هذا العمل وآفاقه ؟

جـ - اكتوبر فترة جديدة .. وليست مرحلة جديدة

أدخلت ثورة أكتوبر بلادنا فى فترة جديدة ضمن مرحلة النضال الوطنى الديمقراطى • ويميز هذه الفترة اتساع الرقعة

المتيقظة على مهام التغيير الاجتماعى وتطلعها الى قيادة جديدة تحقق أمانيها ، ونزوعها للاستقلال عن القيادات البرجوازية . وهذه الجماهير تشمل أقساما واسعة من العاملين فى قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الأقسام الأخرى تحت تعبيرات مختلفة تتجمع فى رفض السير على الطريق الذى سلكته الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال . وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابرا ، ولا يعنى انتكاس ثورة أكتوبر ابعاده كعامل مبرز من العوامل التى تؤثر فى سير الحركة السياسية فى بلادنا . ان تزايد حدة التناقضات الاجتماعية دفعت بأقسام من القيادات البرجوازية القديمة الى مواقع التصالح والتهادن مع اليمين الموغل فى الرجعية ومع الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، فشكلت جبهة مضادة للثورة من العناصر الرجعية المحافظة : أشباه الاقطاعيين والمنتفعين من التأخر القبلى ، وعناصر من البرجوازية والفاسدين والعملاء ضد الثورة .

✡ بلادنا تعيش تحت ظل الثورة المضادة ، ولكن هذه القوى لم تنتصر نهائيا فالمقاومة الشعبية خلال السنوات الثلاث الماضية وقدرة الجماهير على الاحتفاظ بتنظيماتها لا تعبر عن بقايا زائلة لثورة منتكسة بل تعبر عن عمق الثورة وقدرتها على البقاء وامكانياتها للتصاعد مرة أخرى . ولتصفية الثورة تسلك القوى الرجعية طرق العنف والاضطهاد وتفضح نفسها يوميا بتخليها عن شعار البرلمانية الديمقراطية وفى هذا السبيل فهى لا تتورع عن

سلوك طريق الدكتاتورية المدنية ثم الدكتاتورية العسكرية .

☆ امكانية الحركة لهذا النظام ما زالت موجودة فهناك فرص لتقوية صفوف القيادات البرجوازية القديمة التى تصالحت مع قوى الرجعية والاستعمار ، وفقدت الكثير من نفوذها على الجماهير بمحاولاتها للاستفادة من الامكانيات النسبية للتنمية الرأسمالية ومن ترقيع النظام بالمناورات السياسية والتحالفات الوقتية . غير أن الشىء الجوهرى لا ينتمى الى هذه التاكتيكات

السياسية بل الى الوضع الطبقى فى البلاد : الى الأساس المادى .

وفى هذا الشأن فأن القوى المعبرة عن المصالح الرأسمالية الجديدة فى بلادنا ، والمرتبطة بالاستعمار الحديث ، يمكن تحت مظلة الاصلاح أن تلعب دورا فى احداث استقرار نسبى ومؤقت للثورة المضادة أكثر من غيرها .

☆ تسير الثورة المضادة فى سبيل توطيد حكمها واكتمال سطوتها على كل أوجه الحياة فى بلادنا فى ظروف خارجية تتميز بالهجوم العام الذى تشنه قوى المستعمرين على نطاق منطقة التحرر الوطنى قصد احداث تغيير فى ميزان القوى لصالحهم . وهذا الهجوم يمتاز بالشراسة . يضاف الى هذا أن ثورة أكتوبر كما تعلم منها شعبنا تعلم منها أيضا المستعمرون . فهم يعلمون بدأب مع الثورة المضادة لنسف كل مراكز الثورة بأعمال التجسس والتخريب وتشجيع الارهاب ، ثم بدعم حركة الاصلاح اليمينى قصد اغراق حركة الجماهير الثورية فى بحر من التضليل

والحيرة : ومن هذا فالاستعمار الحديث المهاجم بالاضافة الى أنه يستغل الضعف العام الموجود فى حركة التحرر الوطنى العالمية ، يستغل نقاط الضعف التى خبرها فى حركتنا الثورية فى هذه الفترة وفى خلال ثورة أكتوبر .

وبهذا أصبحت قضية الاستعمار الحديث : استكشاف وسائله ومعرفتها وتعليم الجماهير الثورية ، على نطاق واسع ، بطبيعته ، قضية مقدمة فى الصراع الموجه لصدر الثورة المضادة .

تسير الثورة المضادة فى بلادنا لتوطيد حكمها أيضا فى ظروف تمتاز بوقوع هزيمة على حركة التحرر الوطنى العربية بنجاح العدوان الأخير وانتصارها عسكريا ، وفى توجيه ضربة قوية ضد النظام الثورى فى الجمهورية العربية المتحدة والذى يقف فى طليعة الثورة العربية . فوق الانتصار العسكرى يسعى الاستعمار الغربى بزعامة أمريكا لاحداث ردة شاملة على طول حركة التحرر الوطنى العربية هدفها تصفية النضال الثورى وضرب المنظمات الوطنية والثورية . وقلب أنظمة الحكم الثورية ـ وسيادة الدوائر الرجعية على طول المنطقة ، وبهذا تؤمن مصالحه .

صحيح أن هذه الأوضاع تقوى مركز الثورة المضادة فى بلادنا ، وتجعلها أكثر جرأة فى تنفيذ خططها وفى ضرب الحركة الثورية فى بلادنا ، ولكن صحيح أيضا أن هذا العامل ـ الاستعمار الحديث ـ انكشف أمره الى حد بعيد خلال العدوان

الأخير وبرز وجه الاستعمار • ان أقساما واسعة من جماهير شعبنا بدأت تستيقظ على حقيقة الاستعمار الأمريكى ، وتنمية هذا العامل بالرعاية والاهتمام يخلق صعوبات فعلية أمام هجوم المستعمرين على الحركة الثورية فى بلادنا •

٦ توسيع الحركة الثورية وتصعيدها

وعلى الرغم من الهجوم الاستعمارى على بلادنا ، ومنطقتنا العربية والافريقية ، فان هذا الهجوم نفسه أدى الى ارتفاع فى ادراك الجماهير لحقيقته • فالتواطؤ الامريكى البريطانى مع اسرائيل فى العدوان الأخير على الشعوب العربية دفع بحركة النضال ضد الاستعمار الحديث فى بلادنا خطوات ، ونشر أوسع مما مضى الوعى بطبيعة هذا الاستعمار ، وهذا عامل لصالح الحركة الثورية فى بلادنا ، يمكنها اذا ما ثبتت على تلك الأراضى والمستويات التى وصلت اليها جماهير شعبنا فى فهمها لحقيقة الاستعمار الحديث ، ان تنمى حركتها فى النضال ضده وضد الفئات المحلية والعناصر التى تربط مصيرها به وسيفيد هذا كثيرا فى تنمية الحركة الشعبية المناوئة لطريق التطور الرأسمالى لبلادنا يوصف هذا الطريق هو الشكل الذى به سيطر الاستعمار الحديث على وطننا ويدفع به أكثر وأكثر الى هاوية التبعية •

✡ ان التنظيمات الديمقراطية للعمال والمزارعين والطلاب والشباب الخ • هى منارات الثورة ، وفى تقويتها وازدهارها وبين حركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية يستمر النضال الثورى فى بلادنا وتتهيأ الامكانية لا لابقاء مواقع الثورة وحسب بل لتوفر شروط ملائمة لتساعد من جديد فى الحركة الثورية • والطبيعه المزدوجة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية فى بلادنا سمة فريدة لتطور الثورة الديمقراطية ناتج (١)من حقيقة وجود قوى جماهيرية تقتنع يوميا وبتجاربها بأنه لا مفر لتحقيق النهضة الوطنية من السير فى الطريق الوطنى الديمقراطى ، متوسلة بالديمقراطية الجديدة التى ترفع الى أعلا من نشاط الجماهير وتدخل الحياة والحركة وسط الجماهير فى القطاع التقليدى وتضع السلطة فى يد القوى الاجتماعية ذات المصلحة فى الديمقراطية والتحرر الوطنى والتقدم •

٢ ــ من حقيقة أن النظام البرلمانى على يد قوى اليمين تتقطع أوصاله يوما بعد يوم وتصبح الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها أداة فى يد الحركة الثورية لتطوير نضالها ولدعم مواقعها فى البلاد •

وهذا وضع معقد يحتاج الى الكثير من الادراك ، والقدرة على الوضوح النظرى والعملى ، ولكنه يعكس الامكانيات الواسعة لتطور الحركة الثورية واتساع مداها الجماهيرى فى البلاد •

☆ تشد أنظار الجماهير الثورية المتقدمة فى بلادنا ، وهى تختبر فشل النظام التقليدى وأحزابه ، وتتيقظ على الحقائق المروعة للتطور الرأسمالى الذى يقود الى زقاق لا منفذ له ـ تشد نحو البديل ، نحو طريق التطور غير الرأسمالى • وفى هذا تعبر هذه الجماهير بأشكال مختلفة عن يأس من الأحزاب البرجوازية والرجعية ، وعن نزوع الى الاستقلال الطبقى والى تأييد الحزب الشيوعى فى نضاله ضد الرجعية فى البلاد • وتعبر الجماهير فى القطاع التقليدى عن تطلعها للبديل بتزايد حركتها من أجل الاصلاح الادارى وضد ارهاق الضرائب بالرغبة المتزايدة فى التعليم والخدمات العامة وببروز قيادات جديدة وسطها من أبنائها الذين نالوا حظا من التعليم الخ •

ولهذا فأن حركة النضال من أجل تقوية مراكز البديل المتجمع حول الطريق غير الرأسمالى ، والتحرر من الاستعمار الحديث والقديم ، هى القانون الذى يحكم سير الثورة الديمقراطية فى بلادنا • ولكن الجماهير لن تتسع حركتها حوله بمجرد الاعلان عنه بالدعاية والاثارة ، بل تتسع هذه الحركة بالنضال اليومى الذى تشنه التنظيمات الثورية فى بلادنا فى مقدمتها منظمات الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى • وهذه الحركة لا تهىء مركزا وقيادة جديدة للجماهير وحسب بل عليها أن تسعى حتى فى اطار النظام القائم ، لدعم مواقعها ، ولفتح نوافذ تطل منها الجماهير على جدوى النضال الوطنى الديمقراطى ، وعلى ما يمكن أن يهيئه

النظام المنبثق منه والذى يفتح الطريق للتطور الاشتراكى •

فالنضال الثورى فى بلادنا من أجل المحافظة على القطاع العام ، وتنمية صفات الديمقراطية والوقوف بحزم ضد تقليل دوره فى الاقتصاد الوطنى أو تفككه التدريجى تعبيدا لسياسة القطاع الخاص ، يمكن أن يجمع قوة اجتماعية كبرى فى بلادنا • وهو يستند الى واقع صلد يقول بوضوح ان الدفع الرأسمالى فى بلادنا منذ عام ١٩٥٨ برهن على حقيقة ساطعة وهى : أن القطاع العام رغم الاهمال الذى واجهه ، ظل السند الرئيسى للانتاج فى بلادنا • والنضال مثلا من أجل تخفيف حدة التأخر والاضطهاد بين القطاع التقليدى ، بتوسيع العمل الجماهيرى من أجل الاصلاح الادارى وتصفية قوى زعامات العشائر والقبائل ، من شأنه أن يضع ظروفا أفضل لتحرر الجماهير والى اقترابها من التحالف مع الحركة الديمقراطية فى بلادنا • وتنمية حركة التعاون بين المزارعين على أسس ديمقراطية ، من شأنها خلق صعوبات عملية أمام الاتجاه لتوسيع سيطرة العناصر الرأسمالية ، وبناء قواعد للمعرفة والوعى والعمل الجماعى • وفى اتساع مثل هذه الحركة تخلق ظروف ملائمة لتطور النضال الديمقراطى بين جماهير المزارعين ، وتبنى قاعدة قوية تستند عليها الثورة الوطنية الديمقراطية فى البلاد ، وحركة الاصلاح الزراعى •

« لكى تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو فى لمحة ما يمكن أن يحققه الحـــزب

الشيوعى • وهذا لن يتم الا اذا استطاع الحزب الشيوعى أن يكون بين الشعب لتخفيف آلام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكى تتحقق ••• اننا نريد أن نجعلهم يحسون بفائدتنا اليومية لهم فيدركون أن الحزب الشيوعى يستطيع أن يقدم الكثير حتى قبل قيام النظام الاشتراكى وكل فائدة يومية يقدمها الحزب الشيوعى هى خير دعاية للنظام الاشتراكى المقبل ، وستؤدى الى رفع المستوى النضالى بين الجماهير الشعبية لأن الجماهير التى تجد بعض حقوقها أقدر على النضال وأصلب من

غيرها • » (أعمال اللجنة المركزية ــ دورة سبتمبر ١٩٦٥)

هذا يعنى أن النضال من أجل تنمية مواقع التطور غير الرأسمالى لها امكانيات ــ وواجب ثورى لتسهيل العبور للنظام الوطنى الديمقراطى بالنضال اليومى فى قلب النظام الراهن وبناء مواقع فى تركيبه تحول دون طغيان النمو الرأسمالى والتخلف • وهذا النضال ليس مجرد حركة اصلاح خارج التركيب الاجتماعى

للنظام الراهن ، بل بين أجهزته المختلفة الاقتصادية والثقافية والادارية الخ •

☆ هذه الحركة الطبقية التى تدفع للامام مواقع البديل لطريق التخلف والتبعية ليست حركة عامة للاصلاح ••• بل هى نضال واع وموجه لتدريب الجماهير ثوريا ، لانجاز مهام المرحلة

الوطنية الديمقراطية ، وهذا يتطلب أن تصعد الطبقة العاملة باستمرار الى مراكز القيادة وأن تقتنع الجماهير عمليا بفضل نضال جماهير الطبقة العاملة ـ لا طلائعها فحسب بأهلية هذه الطبقة للقيادة ، وللتعبير عن الأمانى الوطنية • وفى هذا المضمار تلعب المنظمات الطبقية للعمال دورا مقدما وحاسما ، ولأن الثورة الوطنية دخلت فترة جديدة ، وأصبح الصراع يوما بعد يوم حول أفضل الطرق لتطور البلاد فأن قيادة الطبقة العاملة تتوقف على قدراتها فى منظماتها المختلفة ، وبين تنظيماتها الاقتصادية خاصة، على التصدى لهذه المهمة ، واقناع الجماهير فعلا ، وفى وسط الحركة الدائبة لتقديم البديل ، بأن برامجها ونضالها اليومى يرشحانها بالفعل لهذه المهمة •

ان تلاحم طلائع العمال بالمثقفين الشيوعيين هيأ فى الفترات الأولى للطبقة العاملة كادرها الأساسى الذى أنجز الاستقلال لحركة الطبقة العاملة ، وشيد تنظيماتها الطبقية ولكن الفترة الراهنة من الثورة تتطلب استخدام الكادر المثقف الذى ربط نفسه بمصير الطبقة العاملة فى داخل تنظيماتها لكى يساهم فى هذه المهمة ، وليهيىء ظروفا أفضل لتنمية التنظيمات النقابية كقوة جاذبة على الصعيد الوطنى ، ولدفع قوة أوسع من كادر الطبقة العاملة الى مستويات القيادة الوطنية ، وهذا التلاحم من شأنه أيضا أن يدرأ عن الطبقة العاملة خطر حركة الاصلاح اليمينى

وينقى صفوفها ، وهى اذ تنجح فى عبور هذه العقبة فانها تصبح ولاشك القوة القائدة وتتهيأ ذاتيا لحسم قضايا الثورة الديمقراطية.

☆ ولأن حركة الجماهير لتطوير مراكز الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا تسير فى طريق متعرج ، وليس طريقا مستقيما ، للظروف الموضوعية القائمة وللظروف الذاتية الخاصة بعلاقات الطبقات فى مجتمعنا ، ولأن عليها أن تبنى مواقع ميسرة لانتصارها فى تركيب النظام القائم وأجهزته المختلفة فانها تؤثر بالفعل فى مواقف فئات من البرجوازية سلبا وايجابا . فتزايد حدة النضال الاجتماعى يجعل أقساما من البرجوازية مائلة للتصالح مع الرجعية الموغلة والاستعمار ضد الثورة . ولكن أيضا يؤثر هذا النضال فى أقسام أخرى من البرجوازية قريبة للمصالح الوطنية وذات طابع مناهض للاستعمار فى قاع جوهرها بطريقة ايجابية لتقترب أكثر الى دائرة النهضة الوطنية الديمقراطية . صحيح أن هذه القضية واضحة فى اطار برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية الذى يطرح مصالح هذه الفئة ويدافع عنها فى اطار الاتحاد الوطنى الديمقراطى ولكن الدوائر المعبرة سياسيا عن هذه المصالح ليس لها منبر مستقل حتى الآن ، وهى متناثرة فى داخل الحركة السياسية ، ومهمتنا ، كما سلف ، هى اكتشافها خلال النضال العملى ، وتحت تأثرها بالحركة الوطنية الديمقراطية تظهر التعاطف . فعلينا أن نضع هذا دائما فى الاحتمال وأن نقترب منها . مثل لهذه التجربة العملية انه رغم الصراع الحاد بين

الحركة الثورية والقيادة التقليدية للحزب الوطنى الاتحادى المتحدة فى جبهة مع قوى اليمين ضدالثورة وتردى هذه القيادة الى مستوى التآمر والتحريض لارتكاب أعمال العنف ضد الحزب الشيوعى وقوى التقدم ، فقد ظهرت عناصر هنا وهناك من داخل هذا الحزب هاجرة هذه السياسة ومقتربة أكثر الى التجاوب مع الحركة الشعبية فى آفاق بعينها : تخفيف المواجهة ، الشعارات المعادية للاستعمار .. الخ .

ومهما كان وزن هذه الدوائر ومهما كانت الاحتمالات لتأثيرها فى مجرى السياسة الموجهة للبلاد فانه من الواجب على الحركة الثورية أن تشجع تعبيراتها الايجابية ، ولن يؤخر هذا تطور الثورة وتنمية قوى البديل كما تتوهم العناصر اليسارية التى ترغب فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بضربة واحدة.. بل على العكس يؤدى هذا الى خلق مناخ أفضل للثورة فى بلادنا وخاصة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية .

القول بأن هذا ينمى من مركز هذه الدوائر بين الجماهير خطأ فالمسألة ليست رغبة ذاتية فى تنمية هذا الدور بل توضع على الوجه التالى : من غير الممكن القفز على فترات النضال الوطنى الديمقراطى وكل طبقة لهادور فى هذه الفترة ، وفى اطار المرحلة بأسرهاستستمر فى دورها حتى تستنفذ قدرتها على الحركة وعلى التعبير عن مصالح ثابتة فى اطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى لا يقفز لها قفزا بل هى تبنى من خلال العمل اليومى ، وبقدرات الطبقة العاملة كطبقة فى الدفاع عن مصالح الجماهير الثورية ، وفى تقديم البديل الجاذب • وما عاد هذا الوضع مطروحا كقضية نظرية فى حيز الحتمية التاريخية بل هناك الآن أساس مادى لتحقيق هذه القيادة فعلا •

قدرات النظام البرلمانى

تطرح ظروف بلادنا سؤالا هاما أيضا بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية : ما هى امكانيات استمرار نظام برلمانى على النمط الغربى فى بلادنا ؟ •• والرد على هذا السؤال تتحكم فيه عوامل شتى خاصة بالوضع الاجتماعى الاقتصادى ، خاصة بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة بالسودان كجزء من العالم الثالث والشعوب التى نالت الاستقلال حديثا وترغب فى الخروج من حالة التخلف والتبعية التى تعانيها •• الخ •

أولا : ان بلادنا تعانى من التخلف ولم تواجه بعد مهمة الثورة الديمقراطية الشاملة التى تحرك ساكن الحياة فى القرى والبوادى وتحرر الجماهير من سيطرة العلاقات القديمة القبلية وشبه الاقطاعية والتسلط الطائفى المستغل ، فالقطاع التقليدى الذى يكتم أنفاس الجماهير ويحجب عنها حركة الثورة الديمقراطية ما زال يحبس بين جدرانه الغليظة أكثر من ٨٧٪ من سكان بلادنا •

ومهما كان لااختلاف حول مضمون هذه الثورة الديمقراطية ـ ان كان بالطرق غير الرأسمالية أو بالطرق الرأسمالية العتيقة ـ فان الوضع الاجتماعى الراهن يشير بقوة الى ضعف القواعد الاجتماعيه التى يمكن أن تبنى عليها نظام برلمانى برجوازى • وفى نفس الوقت فأن الرأسمالية السودانية نفسها التى يمكن أن تبنى هذا النظام السياسى البرجوازى ما زالت من أضعف الطبقات الاجتماعية فى البلاد اقتصاديا وسياسيا وهى لا تستطيع التعبير المستقل عن ذاتها الا فى حيز التحالف مع القوى القديمة القبلية وشبه الاقطاعية •

ثانيا : بهذا التحالف فالنظام البرلمانى يعبر فى واقع الأمر عن تسلط القوى الممعنة فى الرجعية وهى تهدم أساسا هاما يقوم عليه : الحقوق الديمقراطية البرجوازية • انها تقدم شكلا للنظام البرلمانى مجردا من كل محتوى وقائما على قهر الجماهير المتقدمة التى تشكل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة • وهذا التناقض من شأنه أن ينمى الصراع ويزيد من حدة التناقضات الاجتماعية ويعزل النظام البرلمانى الشكلى يوما بعد يوم عن حركة الجماهير النشطة التى تلح فى ايجاد سبيل للتعبير عن ذاتها وللتصدى لمهام قيادة البلاد فى طريق دعم الحرية الوطنية وفى سبيل النهضة والتطور • ولأن النظام البرلمانى بحكم الأوضاع الاجتماعية والطبقية فى بلادنا يصبح أداة لوقف التطور والنمو الاقتصادى والاجتماعى فان الجماهير النشطة ، وهى ترفض

التدهور فى حياتها ، ويثقل كاهلها التخلف والاستغلال تشق طريقها وتبحث عن خير الطرق للتقدم والتطور • فالقول بأمكانية استقرار النظام البرلمانى على هذه الصورة لا يعنى الا امكانية استمرار سلطة الطبقات والفئات الاجتماعية التى ترفض استكمال النهضة الوطنية الديمقراطية ليس ذلك فحسب ، بل هذا يعنى استمرار هذه السلطة مستقره ووقف الصراع الذى تحتمه ظروف البلاد والنابع من احتياجاتها التاريخية •

☆ ان جوهر المشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية فى بلادنا وتحرير الجماهير من التخلف واطلاق قدراتها السياسية والاقتصادية • لقد استطاعت البرجوازية فى بلدان أوربا الرأسمالية أن تقوم بهذه المهمة : لأ ن البرجوازية كانت تحمل راية التقدم وكانت تعبر تاريخيا عن أمانى الأمة ، وكانت ذات مصلحة فى هدم النظام الاقطاعى المتخلف • ولكن هذا الوضع أصبح مستحيلا فى ظل الامبريالية وتحول الرأسمالية الى الاحتكار : لقد وقع هذا الواجب بحكم التاريخ على جماهير الطبقة العاملة وعلى أحزابها الثورية • وفى عالمنا ــ منطقة التحرر الوطنى حيث يجابه الاستعمار القديم والحديث الثورة الديمقراطية بعنف ويعمل على ابقاء البلاد على حالة التخلف والجهل • ونسبة لأن البرجوازية ــ بالاضافة الى ضعفها النسبى ــ ذات روابط بقوى التخلف المحلية وبالاستعمار الحديث نفسه (فى أقسامها العليا) نسبة الى انتشار أفكار التغيير الاجتماعى من قبل الجماهير

ورفضها لدخول الحياة الحديثة عن طريق القهر والخراب كما حدث فى أوربا واستحالة حدوث الثورة الديمقراطية فيها اعتمادا على استغلال ونهب البلدان الأخرى ـ فأن القوى القادرة والمكلفة تاريخيا باقتحام هذه المهمة : هى قوى الجماهير الكادحة وفى مقدمتها الطبقة العاملة أو عناصر الديمقراطيين الثوريين المتأثرين بسواقعها الفكرية ونفوذها على النطاق العالمى كما دلت التجارب فى أجزاء من العالم الثالث •

اذن فالقضية فى بلادنا هى : استقرار حكم الرجعية القائم على العنف بنظام برلمانى شكلى ، أو العنف المباشر من هذه القوى أو أجهزة دولتها وخاصة كبار البروقراطيين فى القوات المسلحة أو دفع بلادنا فى طريق النهضة الديمقراطية وبناء الأساس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع بلادنا الى رحاب القرن العشرين • ولا طريق لهذا الدفع الا بانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية فى ربوع وطننا •

☆ ان جماهير شعبنا تعلمت خلال نضالها الطويل ضد الاستعمار المباشر ، وفى الفترات المختلفة للثورة الديمقراطية ، وفى ثورة أكتوبر ، تجارب عديدة وخبرت وسائل مختلفة من النضال الثورى الهادىء والعاصف ، السلمى والعنيف ••• ان القول بأن هذه الأداة أو تلك لا تصلح للتصدى لهذه المهام قول خاطىء • فتجارب الجماهير الايجابية هى جزء من تقاليد عملها للتعبير عن ذاتها وللتأثير على مجرى الأحداث السياسية ومن المستحيل نزع هذه الأدوات والتجارب من بين يديها • تحت تأثير

صعود نجم الثورة المضادة تبرز فكرة قائلة بأن فعالية الجماهير ونشاطها فى الاضراب السياسى كما حدث فى ثورة أكتوبر أمر لا يمكن أن يعود الى بلادنا مرة أخرى • وتحاول قوى الرجعية مثابرة أن تطمس معالم تلك التجارب الثورية وخاصة الاضراب السياسى سبيلا لغل يد الرجعيين ، وللتأثير على مجرى الأحداث السياسية • ان ثورة أكتوبر كانت امتحانا لقدرات شعبنا أحاط بها الخطأ والصواب والضعف والقوة ، وعلى الثوريين أن يجلوا جوانبها وأن يجعلوا منها تجربة مستقرة بين تجارب شعبنا الثورية وأن يجعلوا من أدواتها وفى مقدمتها الاضراب السياسى أداة من أدوات العمل الثورى وفق الظروف الملائمة والنضوج فى الأزمة الثورية ، وفق مواقف الطبقات وتوازن القــوى وقدراتها على الحركة •

الشىء الجوهــرى هو أن تحشد الجمــاهير وتعد فكــريا وتنظيميا وبالأدوات الملائمة فى حركة واسعة ومتعددة الجوانب ومؤثرة فى تركيب المجتمع وأجهزته بما فى ذلك أجهزته الادارية « الاقتصادية والتعليمية الخ » وأن تصــل هذه الجمــاهير فى اتحادها الى درجة قبول قيادة الجماهير العاملة والى مســتوى الحسم وعندها يصبح فى متناول اليد اســتكمال مهام المرحلــة الوطنية الديمقراطية •

وبين هذه الحركة يتخذ التنظيم دورا بارزا ومقدما : تنظيم أدوات العمل الثورى وعلى رأسها الجبهة الوطنية الديمقراطية والحزب الشيوعى قائد حركة الكادحين والطبقة العاملة •

الباب الثالث

الجبهة الوطنية الديمقراطية

طالما أن بلادنا ما زالت فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فان الجبهة التى تمثل الطبقات والفئات والأفراد الذين يضمهم اطار هذه المرحلة هى الاداة التنظيمية لتحقيق المهام التاريخية المطروحة ، ولا سبيل آخر لتحقيق هذا الهدف • اننا ندرك الآن أكثر من قبل ، المصالح الاجتماعية والطبقية والوطنية لهذه المرحلة كما هو مقدم فى مشروع برنامج حزبنا الآن ، على نقائصه والحاجة الى استكمال ما غمض منه ، بالارتقاء فى مستوى معرفتنا ونضالنا العملى • وعلى المستوى الذى توصلنا اليه نظريا ندرك ان قوى هذه الجبهة هى الجماهير العاملة والمزارعون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوطنية • وان قيادة هذه القوى تكمن بين جماهير الطبقة العاملة • واستطعنا من الناحية النظرية أن نتعرف على أقسام الرأسمالية فى بلادنا ومصادر نموها ،كما عرفنا منافذ الاستعمار الحديث • حددنا الى من يوجه حد الثورة : الاستعمار بشقيه القديم والحديث والطبقات والحركات السياسية المتعاونة معه •

هذا الفهم النظرى كنا نمتلكه منذ أن طرحنا برنامجنا فى المؤتمر الثالث فى مطلع عام ١٩٥٦ ولكن نحن نمتلك الآن

تفصيلات نظرية لا مجرد تعميمات • واستطعنا حسب مستوى معرفتنا أن نطبق عموميات الماركسية فيما يختص بالمرحلة الوطنية الديمقراطية على ظروف بلادنا • وبهذا يمكن لنا أن نقول بأنه فى هذه الفترة جرى تقدم كبير فى قدرة حزبنا على تحليل المجتمع السودانى ، وعلى تطبيق الماركسية لاجلاء جوانب المرحله الوطنية فى بلادنا بصورة ملموسة • هذا حسن ومفيد •

ومن مجموع هذا التقدم فى فهمنا النظرى ومن تجارب هذه الفترة علينا أن نخرج بالصياغة العملية لهذه القضية : كيف نبنى الجبهة الديمقراطية ؟

تصورات خاطئة

علينا أن ننهى لغير رجعة بعض التصورات الخاطئة التى عوقت عمليا نضالنا لهذا الهدف • فى مقدمة هذه التصورات أن الجبهة الديمقراطية فى بلادنا يمكن أن تقوم فى شكل تنظيم عمودى ثابت ومحدد المعالم مثله فى ذلك مثل الحزب السياسى ـ يضم فى داخله وتحت قيادته منظمات سياسية تعبر عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة فى الثورة الوطنية الديمقراطية • ومثل هذا التصور لا يضع فى الاعتبار حقيقة الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى بلادنا •

فالتنظيم السياسى فى بلادنا والذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لا يسمح بوضوح طبقى حاد • فخلافا للحزب الشيوعى السودانى فان الأحزاب التى نشأت وقتها بنيت على

أسس انقسامات طائفية وقبليـــة • صحيح أن هذا لم يكن يمنع وجود الاتجاه السياسى الغالب هنا وهناك • فحزب الأمة ظل يمثل القوى المتعاونة مع الاستعمار ويجمع دعائم النظام القبلى وكبار الموظفين الذين صنعهم الاستعمار صنعا • والأحزاب الاتحـــادية كانت تمثل مجموعة من المثقفين البرجوازيين ذوى الموقف المناهض للاستعمار ، وبكل ما تحمل هذه الفئة من البرجوازية من تناقض ووجوه تناقض حركة الجماهير الشعبية الا أنها بنت عملها السياسى على تنظيمات طائفية أيضا وهذه الأوضـــاع جعلت من العســـير بالنسبة للبرجوازية الوطنية أن تجد تنظيما يعبر تعبيرا كاملا عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية يضاف الى هذا أن مصادر الثروة المحلية فى البلاد بحكم النهج الاقتصـــادى ظلت محصـــورة فى ميدانى الزراعة والتجارة الخارجية حيث تتداخل المصالح الطبقية للبرجوازية والعناصر شبه الاقطاعية • وفى الدفع الرأسمالى الأخير الذى واجهته بلادنا بتطبيق الخطة العشرية ارتبطت أقسام من هذه البرجوازية مع رأس المال الأجنبى معبرة عن مصالحها بين هذه الأحزاب التقليدية فى جبهة ضد حركة الشعب والتقدم • غير أن القلق الذى نشهده ومراكـــر التـــذمر على السياســـات الموالية للاستعمار والداعية لمواجهة حركة الشعب عنفا أو بالاضـــطهاد ، تعبر فى كثير من الاحوال عن مصالح البرجـــوازية الوطنيـــة • وباحساس هذه الطبقة بالضياع لوجودها وسط حركات سياسية لا تعبر عن مصالحها الحقيقية فانها ستشق طريقها حتما للتنظيم

المستقل وللتعبير عن أمانيها .

هذه الأوضاع من شأنها أن تجعل العمل من أجل استيعاب البرجوازية الوطنية فى اطار الجبهة الديمقراطية عملا شاقا يحتاج الى الكثير من الدقة ويقوم، حيث نكتشف وجودهم (بين مزارعى الجزيرة والمناقل مثلا) ويجعل من غير الممكن الآن التعاون مع ممثلين لها على النطاق الوطنى ، لأنه لم يوجد بعد هؤلاء الممثلون فى الحركة السياسية مستقلين ومن فوق منابر تعبر حقيقة عن مصالح هذه الطبقة .

وهناك أيضا تقاليد الحركة السياسية فى بلادنا . فالاقسام المتقدمة من جماهير المزارعين والعاملة فى نطاق الاقتصاد الحديث استيقظت على مصالحها ودخلت ميادين النشاط السياسى والاقتصادى فى بلادنا تحت تأثير حركة الطبقة العاملة والبعث التنظيمى الهائل الذى شهدته هذه الحركة فى النصف الأخير من الاربعينيات وخلال الخمسينيات . ان هذه اليقظة أحدث عهدا من حركة الطبقة العاملة ، ومهما يكن الضعف الذى أصاب عمل النقابات العمالية فى هذا المضمار فان هذه الصلة ما زالت موجودة عن طريق الحزب الشيوعى ، والكادر الشيوعى وسط حركة المزارعين . خلافا لبعض البلدان التى توجه فيها مثقفون غير شيوعيين ومن مواقع الفكر البرجوازى الصغير نحو حركة المزارعين فدفعوها فى طريق التنظيم السياسى البرجوازى ، فان الحزب الشيوعى هو الذى دفع بكادره الى هناك ويبدو أنه

سيظل يفعل ذلك ـ وبهذا تدخل الثورة الديمقراطية بين قوى المزارعين متحملا عبئها الحزب الشيوعى • وهذه سمة ما زالت تترك أثرها أيضا فى أشكال بناء الجبهة الديمقراطية •

ان حركة اتحادات المزارعين تعبر عن هذه الجبهة بين المزارعين ويؤكد العبء الذى يقع على الحزب الشيوعى أن هذه الجبهات عندما تسيطر عليها العناصر الممثلة للبرجوازية أو اليمين الموغل فى رجعيته تفقد حيويتها • فالصراع فى داخلها هو فى الواقع صراع من أجل قيادتها ومصيرها •

يترك التطور غير المستوى فى بلادنا أثرا ملحوظا فى تنظيم الجماهير وفى أشكاله ، ويستبعد وجود شكل أفقى له ، أو وجود قاعدة ثابتة لذلك التنظيم • وهذا الوضع من شأنه ، بالطبع أن يؤثر على تنظيم قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية • فبالنسبة للقطاع الزراعى هناك القسم الحديث منه ، والقسم التقليدى ، كل قسم له ظروفه ، ما يصلح من التنظيم هنا لا يصلح هناك • وبين الجزء الأكبر من القطاع التقليدى تبرز قضايا القبيلة والاصلاح الادارى كجزء من حركة الاصلاح الزراعى • كما تبرز قضايا الصراع بين القوميات المتخلفة والأقل تخلفا • والصورة الأخيرة تبرز حادة بين التجمعات القبلية والقومية فى الجنوب والحركة الديمقراطية فى الشمال ، ويستوجب أشكالا تنظيمية تتلاءم مع هذه القضية •

وحتى فى ضمن القطاع الحديث فان قواعد الانتاج الأساسية تحتاج الى تنظيمات متنوعة لعلاقات الانتاج المتباينة وتقاليد التنظيم حيث وجدت ، فالجزيرة والمناقل ، ومشاريع القطن الخاصة ومناطق الزراعة الآلية ، والزراعة فى المديرية الشمالية الخ ..

هذه القواعد الانتاجية تحتاج الى تنوع فى تنظيم جماهير المزارعين كجزء من القوى الوطنية الديمقراطية . فالتنظيم المركزى مثل اتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل ، من العسير تطبيقه لتنظيم المزارعين فى المديرية الشمالية مثلا .. كما أن العلاقات الانتاجية تختلف بين تلك القواعد الخ . وهذه الاختلافات فى التطور تجعل جماهير المزارعين وهى تقتحم ميدان النضال الوطنى الديمقراطى فى مجرى حركة البديل للتطور الرأسمالى والتخلف لا تتخذ شكلا تنظيميا واحدا بل تتنوع تنظيماتها حسب ظروفها .

الأمر الجوهرى هنا هو ، على تنوع هذه التنظيمات من اتحاد للمزارعين فى منطقة الى تنظيم مستقل للعمال الزراعيين ، الى حركة تعاونية ، الى تنظيم اقليمى أو قبلى من أجل التقدم والاصلاح الادارى ، أن ترتبط بحركة الطبقة العاملة ، وأن يتصدى الحزب الشيوعى لانهاض هذه التنظيمات ودفعها فى

مجرى العمل الثورى الوطنى الديمقراطى • وبهذا يخلق الأساس الصلد للتحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين فى القطاعين الحديث والتقليدى وهذه هى الأرض الصلدة للاتحاد الوطنى الديمقراطى •

قوى اليسار

ان عمل الحزب الشيوعى المتواصل لعشرين عاما بين الأقسام المختلفة من الطبقات والفئات الثورية جذب قوى كبيرة من المناضلين حوله • وقد خاضت معه هذه القوى معارك متعددة ضد الاستعمار المباشر وفى الفترة الجديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية بعد الاستقلال السياسى : خبرت مع الحزب الشيوعى تجارب العمل القانونى وغير القانونى ، السلمى والعنيف • وهذه القوى تمثل جزءا هاما من الجبهة الوطنية الديمقراطية بل هى تقف مع الحزب الشيوعى فى طليعة تلك الجبهة • بين الطبقة العاملة ناضلت هذه القوى بحزم مع الحزب الشيوعى من أجل انشاء وبناء تنظيمات الطبقة العاملة المستقلة • ومن أجل استقلالها الطبقى فى وجه محاولات البرجوازية لتسميم جسدها وافساده ••• وخبرت هذه القوى التنظيم فى أشكال مختلفة أعلى من مستوى تنظيم النقابة فى لجان العمال الوطنية فى الخمسينيات وفى الجبهة النقابية فيما بعد •

و بين جماهير المزارعين وخاصة فى مشروع الجزيرة والمناقل

وقفت هذه القوى بثبات دفاعا عن حق التنظيم للمزارعين وتعاونت مع الحزب الشيوعى تعاونا صادقا فى هذا الشأن ، وظلت تناضل بصبر ودون انقطاع من أجل تحرير جماهير المزارعين من نفوذ اليمين والبرجوازيين وللسير فى طريق التطور الوطنى الديمقراطى • وسط حركة الطلاب رفعت هذه القوى مع الشيوعيين كل شعارات العمل الثورى فى وجه الاضطهاد وظلت تعمل منذ قيام مؤتمر الطلبة فى عام ١٩٤٩ ، ثم فى الجبهة الديمقراطية التى تعبر عن تحالفها مع الحزب الشيوعى حتى يومنا هذا ، ولا تناضل سياسيا فحسب بل تدافع عن مواقع الثورة والحزب الشيوعى فى كل المعارك الفكرية التى خاضها الخ الخ •

ان نطاق هذه القوى الضاربة فى العمل الثورى قد اتسع فى ثورة أكتوبر عندما ارتفعت الى أعلا شعارات التغيير الاجتماعى ، واتسع مدى هذه القوى المنادية بالاشتراكية ، وقد اقتربت هذه الدعوة الاجتماعية من الجماهير نتيجة لطرحها فى منطقتنا العربية بواسطة النظام الثورى فى الجمهورية العربية المتحدة • وهذا الاتساع الناتج من التحول فى حركة التحرير الوطنى العربية يسير حتى الآن متلاحما مع قوى الحزب الشيوعى والقوى التى تشكلت تاريخيا فى التحالف معه عبر نضال طوى حقبتين من تاريخ بلادنا •

صحيح أن هناك محاولات لمنع هذا التلاحم بقيام تنظيمات تسعى لاستيعاب هذا الاتساع ، وتخلق روح العداء بين هذه

الجماهير والحزب الشيوعى ، ولكن هذه المحاولات مقضى عليها بالفشل اذا استطاع حزبنا أن يستوعب فى مجرى النضال الوطنى الديمقراطى هذه الجماهير ويساعدها فى التعبير عن ذاتها وفى الاشتراك النشط فى الحياة السياسية فى بلادنا • ومثل هذا العمل هو جزء من النضال لبناء دعائم الجبهة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا ، وسيكون أبعد شأنا من ذلك اذ هو يهيىء طلائع شعبية متصلة بآفاق متعددة فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسع من دائرة الدعوة للاشتراكية والتقدم •

فالاتحاد النشيط بين هذه القوى والحزب الشيوعى فى تنظيم سياسى مشترك ، شكل من التنظيم يلبى احتياجات الثورة فى بلادنا ، ويدفع بالحركة السياسية بين الجماهير الشعبية الى مستويات أعلى ويمنح الحركة الثورية امكانيات أوسع للحركة ، ولتنمية قوى التغيير الاجتماعى وتقديم البديل فى أوجه الحياة المختلفة فى بلادنا ، كما أن هذا الاتحاد من شأنه أن يدخل المعرفة السياسية الى أقسام أوسع من السكان لا يستطيع الحزب الشيوعى وحده الوصول اليها •

لقد قيمت اللجنة المركزية لحزبنا هذه المصادر للقوى الاشتراكية فى السودان ــ من غير الحزب الشيوعى السودانى ــ تقييما سليما فى دورتها المنعقدة فى نوفمبر ١٩٦٦ :•

« بالاضافة الى عامل النضال الذى شنه الحزب الشيوعى سنوات بين الجماهير وتأثير الماركسية اللينينية وأثر المعسكر

الاشتراكى العالمى قيمت اللجنة المركزية تقييما ايجابيا أثر التحولات الاجتماعية التى تجرى فى الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلدان الافريقية على تفكير الجماهير فى السودان • وقد اتصل هذا التفكير فى الوثيقة التى تبعت ذلك الاجتماع تحت عنوان « مشروع تحول عميق » •

« اذن كان وما زال سليما تقييم ذلك العامل ايجابيا بهدف أن تلتقى العوامل الثلاث وتصب فى مجرى واحد وهو مجرى الثورة والتقدم نحو الاشتراكية • »

ان توجيه طاقات الحزب الشيوعى فى حركة واسعة للتنظيم وتجديد حياته حيث وجد قصد تجميع هذه القوى فى اتحاد ثابت لهذه القوى الاشتراكية ، وفى أشكال متنوعة للتنظيم ، هى مهمة عاجلة وهامة لدفع حركة النضال الوطنى الديمقراطى وتنمية قواته ، فالتنظيم السياسى على هذه الصورة يجب أن يجد قواعد ثابتة له بين جماهير الطبقة العاملة ، بين الطلاب والمزارعين والروابط المهنية والشباب والنساء الخ •••

واعتمادا على ما تقدم الحياة ، وما تفرض علاقات الانتاج والتقليد السياسى من اشكال تنظيمية يتشكل المجرى العام لتنظيم القوى الوطنية الديمقراطية فى بلادنا • وستدفع هذه الأشكال المتنوعة من التنظيمات بقادتها الى النطاق الوطنى فتتضح الامكانيات الحقيقية للعمل على نطاقه استنادا الى تنظيمات راسخة وجاذبة للجماهير هى فى الواقع جزء من الجبهة

الوطنيـــة الديمقراطية النـــابعة من ظروف بلادنا ومن عـــلاقاتها الانتاجية والطبقية • فالجبهة الديمقراطية اذن تقوم فى بلادنا على أشكال متنوعة ومختلفة من التنظيمات وهى فى نفس الوقت تسير فى شـــكل حركة عامة وواسعة للنضال الوطنى الديمقـــراطى ، تربطها أجزاء من برنامج هذه المرحلة تختلف قدرا ومستوى ووفق طبيعة تلك التنظيمات المتنوعة ووفق المستوى الذاتى للجمـــاهير المنضوية تحت لواء تلك التنظيمات ، وتجتمع فى المجرى العـــام بوصفها حركة منظمة ذات اتجاه يعالج فى الأساس مهام الثورة الوطنية الديمقراطية • ولهذا فان استعجال شكل تنظيمى مركزى لهذه الحركة تقدير ذاتى خاطىء وتجاهل للظروف الموضـــوعية القائمة فى بلادنا وللظروف الذاتيـــة الخاصة بمســـتوى الوعى الجماهيرى المختلف والمتفاوت بين الجماهير الثورية عماد الجبهة الديمقراطية • كمـــا أن تصور المحـــالفات المؤقتة بين الحـــزب الشيوعى وأطراف الحركة السياسية البرجوازيه الأخرى وكأنه الجبهة الديمقراطية أو كأنه تحالف ثابت يقود حتما لتنظيم الجبهة الديمقراطية تصور خاطىء برهنت الأحداث على خطئه •

وفى العمل لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية يأخذ حزبنـــا فى اعتباره أن نضاله عبر الأعوام الماضية وتعـــاونه الوثيق مع أحزاب وقوى اجتماعية مختلفة قد أدى الى تأثر شخصيات من مختلف الأحزاب والطبقات تأثرا يتفاوت عمقه بالماركسية • ومن

ثم تعطف هذه الشخصيات بدرجات متفاوتة على الحركة الثورية والحزب الشيوعى وينعكس ذلك فى مواقف سياسية عملية • ان وجود هذه الشخصيات فى أحزاب تتخذ قياداتها موقف العداء الثابت أو المتأرجح للحركة الثورية ينبغى ألا يدفع بنا للتفكير اليسارى ، الذى لا يفرق بينها وبين أحزابها أو الذى ييأس منها بسبب بعض المواقف الفردية التى تتخذها هى نفسها ضد الحركة الثورية بعض الأحيان • ورغم وجودها فى أحزابها ورغم بعض مواقفها الا أنها تقف الى حدود فى صف التقدم وتتخذ مواقف تفيد حركة الثورة • لذلك يصبح من الضرورى الاستمرار فى تعهدها والعناية بها وتنمية صلاتنا بها •

اذن لنبسط المسائل : توجيه طاقات حزبنا لبناء الاتحادالثابت مع كل العناصر الاشتراكية حول الحزب الشيوعى المتيقظة على شعارات الاشتراكية فى أكتوبر ، بناء التنظيماتالاشتراكية وسط المعلمين والمهنيين ومؤسساتهم ، بناء التنظيمات الديمقراطية والتعاونية للنساء والشباب ، بعث الروح بين الجبهة الديمقراطية وسط الطلاب ، تنمية تنظيمات المزارعين فى اتحاداتهم وتطوير الحركة التعاونية ، دعم مركز التنظيم السياسى بين مزارعى الجزيرة والمناقل والارتباط بالتنظيم الداعى للنهضة بين القبائل ، ترسيخ حركة نقابات العاملين والمهنيين وجلبها الى مواقع اليسار ••• هذا العمل التنظيمى الذى يبدأ من البسيط فالمعقد هو البناء الحقيقى للجبهة الديمقراطية فى بلادنا •

١ تأهيل الحزب الشيوعى للقيام بدوره الطليعى

وبين تنظيمات الثورة التى لا طريق للثورة للسير بأهدافها دون التصدى لوضعها ، ولتأهيلها للقيام بدورها ، يحتل الحزب الشيوعى مركز الاهتمام • فاستجابة لاحتياجات الثورة الوطنية الديمقراطية اهتم المؤتمر الثالث لحزبنا فعالج قضية تحول الحزب الشيوعى الى قوة اجتماعية كبرى اعتمادا على دخول بلادنا فترة جديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية تتطلع فيها الجماهير الى تجديد حياتها وتغيير البؤس الذى تعيش بينه • وعبر هذه السنوات الممتدة من ذلك المؤتمر حتى مؤتمرنا الرابع هذا سارت حركة الجماهير صعودا وهبوطا وتجمعت تجارب واسعة فى العمل الثورى وطرحت بشكل يتزايد حدة قضية التطور الاجتماعى وقضايا الديمقراطية • لهذا وضع الأساس لتحول الحزب من النوع الجديد ــ الحزب الماركسى اللينينى ــ الى قوة جماهيرية تتصدى لمهام التغيير والتقدم •

ان الثورة المضادة فى بلادنا استهدفت وما زالت تستهدف منع هذا التحول وارتباط الحزب الشيوعى بالجماهير المتيقظة على دواعى التغيير والتطور ، تستهدف وقف سير الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا بحرمان الجماهير الثورية من الأداة المنظمة والقائدة لتلك الثورة : الحزب الشيوعى السودانى • والصراع الذى جرى خلال الحكم العسكرى بأداة الدكتاتورية والذى جرى بعد ثورة أكتوبر ، آفاق الثورة المضادة اليوم •• يجد

التفسير السليم له حول هذه الحقيقة • ان الوسائل التى تستعملها الثورة المضادة لهذا الهدف لا بد وأن تكون موضع اعتبارنا ، فهى لا تهدف فقط وقف مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بل تهدف الى تصفية كل مراكز هذه الثورة وفى مقدمتها الحزب الشيوعى •

طرحت الثورة المضادة أساليب العنف البدنى والقانونى لتحقيق هذا الغرض ، وهذه الأساليب ليست طارئة بل لها أساس مادى للاستقرار والنمو بالاضافة الى اصرار الاستعمار الحديث على الهجوم بعنف على حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث وخاصة فى أفريقيا ، واحداث ثورة مضادة تصفى قواعد النضال ضده ، فهنالك أيضا أسس محلية تؤكد استمرار تلك الأساليب للثورة المضادة • فتزايد حدة النضال الاجتماعى فترة تاريخية لبلادنا لا يمكن منعها أو الوقوف ضدها أو تجاهلها ، وبتزايد هذا النضال تلتحم أكثر صفوف الثورة المضادة مع النشاط الاستعمارى فتتضاعف شراستها • وبين هذه الصورة توجد واقعا وسط الحركة السياسية فى البلاد منظمات العنف الرجعى الموغل فى رجعيته ، والمنظمات التى تنهج أسلوبا فاشيا فى العمل السياسى • وبوجود هذه الشوائب يصبح العنف والاضطهاد سمة من سمات العمل السياسى فى بلادنا ، لا يمكن ازالتها الا بتصفية هذه المواقع سياسيا وغل أيديها ، وسحب كل تأييد جماهيرى لها ثم وقف نشاطها اعتمادا على انتصارات حركة

الجمـاهير الثورية ، وعلى الاقتراب من حـل مشاكل المرحـلة الوطنية الديمقراطية ووجود سلطة وطنية ديمقراطية تبسط النقاء وسط الحياة السياسية وتصادر النشاط المخرب لتلك الطبقـات والفئات الاجتماعية .

وحتى يتم هذا فان من الواجب المقدم على الحزب الشيوعى أن يصلب عوده وعود الجماهير الثورية لقهر هذا العنف ، وفى نفس الوقت يصبح واجبا ملحا على الحزب الشيوعى أن يقـدم للحركة الثورية القيادة فى مستوى عال فى ظروف الاضطهاد . لقد واجه حزبنا ظروف الاضـطهاد خلال الحكم الدكتـاتورى العسكرى . وهو على استعداد من ناحية صلابة أعضائه ، ومن ناحية وضوحه السياسى والفكرى . ولكننا ظللنا لفترة نواجـه فيها قضية بناء تنظيماتنا وأجهزتنا غير القانونية ، وقد تحكم هذا الوضع فى عمل حزبنـا حتى منتصف عام ١٩٥٩ تقريبا ، ممـا صرف جهدا كبيرا وحال دون وضع ثقل حزبنا الى جانب النضال النشط ضد الدكتاتورية . والحزب الشيوعى يقدم على ظروف تعمـل فيها الثورة المضـادة لتثبت نفسها فى السـلطة ، ودعم انتصارها السياسى دستوريا ، فعليه بحزم أن يضع هذه القضية موضع التنفيذ بين كل تنظيماته . وهذا العمل يجب ألا يتصف بالبـدائية أو على المستوى الذى ناضلنا فوقـه ضد الحـكم العسكرى : فالحكم العسكرى كان معزولا عن الجمـاهير فى

فترات مختلفة من حياته ولهذا فان المعارك الفكرية ضده كانت تتم بيسر أكثر ، ولكن الثورة المضادة تعمل بواسطة الحياة البرلمانية الشكلية ، وتخاطب الجماهير وتعمل على اشاعة العمى السياسى بينها ، فتصبح بذلك مهمة الحزب الشيوعى — تحت الاضطهاد — أن يكون قادرا وفى نفس المستويات للتصدى لقضايا العمل الجماهيرى الفكرية والعملية ، والارتباط اليومى بحركة الجماهير بكل أداة ممكنة .

اننا نعتقد أن الحزب الشيوعى السودانى بما اكتسب من تجارب فى مواجهة الاضطهاد والعنف واذا استطاع أن يتصدى لتنظيم بنائه الداخلى بطريقة تضمن مواصلة العمل الثورى ، يمكنه أن يواجه هذا الشكل الذى تباشره الثورة المضادة .

أ ـ عمل فكرى دائب .. لتقوية الحزب الشيوعى

هناك المواقع الفكرية التى تشن منها الحملات قصد عزل الحزب الشيوعى من الجماهير أولا ، ثم احداث ارتباك فى داخله وفى داخل الحركة الثورية بأسرها . وبين هذه المواقع هناك ما تطرح عناصر الاصلاح اليمينى من نظريات تستهدف كيان الحزب الشيوعى ذاته ، وعلى رأسها النظرية القائلة بأن السودان ليست به طبقات ولهذا فلا احتياج للحزب الشيوعى ! هناك عمل فكرى دائب فى كل الميادين يستهدف تأكيد هذه الفكرة : لا حاجة للحزب الشيوعى فى السودان . وفى مستوى أعلى

يمكننا القول بأن النضال الفكرى المستمر والثابت ضد هذه العناصر هو فى نهاية الأمر نضال من أجل استمرار الحركة الثورية فى بلادنا ، ومن أجل منح هذه الثورة قيادة من نوع جديد : قيادة الماركسية اللينينية والطبقة العاملة • وهذه القضية تطرح بوضوح علاقة المثقفين الشيوعيين لا بعمل الحزب وحده بل بالعمل فى داخل الحركة الثورية بأسرها •

ان هذا المنبع المتزايد يمكن أن يسهم فى حركة النضال للتقدم الاجتماعى على نطاق الحزب والحركة الثورية أيضا وتنظيماتها الديمقراطية • فالقوى الجاذبة لتوسيع الحركة بين المثقفين لا تنمو فى مجرى واحد ، مجرى التنظيم السياسى ، بل تعمل لتنميتها أشكال متعددة من التنظيم النقابى ، المهنى ، والتعاونى ، والنشر ، والمحاضرات ، والأندية التثقيفية الخ • واستيعاب المثقفين الأمناء الثوريين فى هذا العمل يفيد كثيرا تطور الحركة الشعبية ، وينمى من قدرات هذه التنظيمات وجاذبيتها • وفوق هذا يشكل هذا الواجب مهمة ملحة من مهام مرحلة النضال الوطنى الديمقراطى • وهذا الاستيعاب من شأنه أيضا أن يبعث قيم الالتزام بقضايا الشعب والمسئولية الاجتماعية وهما درع واق ضد الافساد الذى تحاول أن تنشره قوى الثورة المضادة فى ظروف سيطرتها : فسادا ومنافع شخصية ، وجريا وراء المنفعة الخاصة • ان انتشار هذا الجو وسط المثقفين يعنى عزلهم عن

حركة الجماهير الشعبية وبالتالى وضع العراقيل أمام انجاز المهام الوطنية الديمقراطية لشعبنا •

ت- الرجعية تزيف الدين

تحت راية الدعوة للاسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقـــدم والحزب الشيوعى ، وهى ستظل بهـــذه الراية فى محاولاتهاالرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعى بالحركة الجماهيرية، وتحوله الى قوة اجتماعية مؤثرة فى سير الأحداث بوطننا لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية • ان لجوء الثورة المضادة الى هذا السلاح يؤكد افلاسها السياسى • لقد ظلت القوى الرجعية تعمل فى اطار الحركة السياسية العقلانية على الرغم من استنادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين • ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد أكتوبر أشهر افلاسها ودفع بهـــا الى ترك الحياة السياسية العلمانية ونشر جو من الدجل اليمينى مس كل أوجه الحياة فى بلادنا ويهدف فى النهـــاية الى قيام سلطة رجعية باسم الدين • ولقد كانت تجربة حزبنـــا فى النضـــال ضد هـــذه الموجة من الثورة المضادة خـــلال السنوات الماضية غنية • فعلى الرغم من كل العقبـــات استطاع الحزب الشيوعى ، بدفاعه عن الحيلة السياسية العلمانية ، واعتمادا على تراثه فى النضال دفاعا عن مصالح الجماهير وتجارب هذه الجماهيرمعه، أن يواجه الموجات العاتية وأن يحسر هذه الهستريا الرامية لتضليل الجماهير ، وهذا